دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص



ISSN (Online) 2629-2572
رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
المركز الديمقراطي العربي





Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM
مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص





Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص تصدر عن المركز الديمقراطي العربي –برلين وهي تعنى في العلوم البينية والدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

المجلد الثاني– العدد الرابع يناير / كانون الثاني 2020م

Registration number: VR.3373.6360.B
Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN (Online) 2629-2572

المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717 -
What's App. 00972599572466

شروط النشر

1-أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة-ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط أن لا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.

2-تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.

3-لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.

4-أن لا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

5-أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

6- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).

7-أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)

8-تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.

9-يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.

10-يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

11-الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.

12-يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

13-للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي ISSN (Online) 2629-2572

14-لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

15-أي تقرير من الهيئة العلمية يما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

16-تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.

17-يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.

18-تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

19-لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية- الفرنسية.

20-في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.

- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.

- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع في هوامش كل صفحة على أن يبدأ الرقم ب (1) بداية كل مهمش صفحي، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة: تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال: (نمط الخط: sakkalmajalla، حجم الخط: 20) Title of the article in English (Police Times New Roman, (Taille : 16

الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15) الدرجة العلمية للباحث (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) مؤسسة الانتماء كاملة والبلد (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12)

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15).

المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:14، بين السطور: 1.15)

1-العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1-العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2-العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

2-1– العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2– العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد)

تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وتصدر المجلة بشكل ربع دوري "كل ثلاثة أشهر" ولها هيئة تحرير تخصصية وهيئة استشارية علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في كافة الاختصاصات.

تتشكل الهيئة الخاصة بالمجلة من مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين ذوي الاختصاص من الدول العربية والأجنبية حيث التحكيم اختياري المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة، إذ أن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية جهة مجلة إصدار مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" بالشراكة مع فريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين.

Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717

المحتويات



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



المقالة الافتتاحي: التهديدات العالمية المؤكدة لعام 2020

Confirmed Global Threats to 2020

رعد قاسم صالح العزاوي

Ast.Pro.Dr. Raad Q. Al-Azawwi

أستاذ مساعد – جامعة جهان / أربيل

Ast. Pro. in University of Jehan - Arbeel

raad.salih@cihanuniversity.edu.iq

يوثق هذا البحث ك: العزاوي، رعد قاسم (2020م): التهديدات العالمية المؤكدة – تقدير موقف لعام 2020م، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (4)، برلين، ص 12-26.

الملخص

يمر العالم بسلسلة من التهديدات التي ساهمت في تدني نسبة الاستقرار في على الصعيد الدولي، بشكل حفز العديد من الباحثين والدارسين لتحليل مدخلات هذه التهديدات، وعرض الحلول القابلة للتحقق في احتوائها؛ لأن المستويات الحالية لها تمثل بمجملها مخاطر تمس بقاء شروط الحياة البشرية على كوكب الأرض؛ ويؤثر بشكل سلبي على توظيف الموارد المتاحة لإشباع حاجات المجتمعات، وحاجات الدول في الدفاع عن نفسها وحماية سيادتها. هذه المقالة التي هي وجيز لبحث يعرض أهم التهديدات وأنسب الحلول لاحتوائها استند على المنهج الوصفي والتحليلي؛ وكذلك المنهج التجريبي والحدسي اللذان يعتمدان على خبرات وتجارب الباحث العملية. كما أن حجم ونوع التهديد فرض تراتبية جعلت من تهديد أسلحة الدمار الشامل أن يكون الأول لأنه يمس وجود جميع الكائنات الحية، ونظام أمنها البيئي والحياتي؛ وأن الإرهاب وجرائم الفساد الإداري والمالي يحتل المرتبة الثانية لأنهم أهم أركان اللا استقرار في الدول النامية. ومدخل للأزمات؛ ومصدع لأنظمة ضرب التماسك الاجتماعي في العديد من المجتمعات غير المستقرة؛ أوصت المقالة بضرورة وضع المعالجات المستدامة للمشكلات البيئية؛ وذلك بالتناغم والانسجام مع الاتفاقيات الدولية، والسعي لإخلاء العالم من كافة أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب بالعلاج الفكري المبنى على العدالة الاجتماعية لنبذ العنف والتطرف.

الكلمات المفتاحية: التهديدات العالمية، المهددات الكبرى، الإرهاب، النظام البيئي.

Abstract

The sure threats that the world faces are scientifically and practically indicating that the cooperation of all countries and all societies has become an urgent need and an urgent choice, not a political option. Because the threats have dangers that involve everyone, and neither a state nor a community alone can confront any of them The size and type of threat makes the arrangement a nuclear threat first; terrorism second; and the ecosystem is cracked third; and do not forget the threat to the unconventional increases of the Earth's population that will lead to resource conflicts, illegal immigration, and increased environmental pollution.

Key Word: Global Threats, Major Threats, Terrorism, Environmental System.

الملخص المفاهيمي

سعت المنظومة العالمية لتشكيل قواعد أمن جماعي من خلال إبرام اتفاقيات وبناء أطر عالمية ودولية تهدف لتنظيم الموارد وترشيد استهلاكها وتلبية احتياجات المجتمعات الآنية والمستقبلية مع الاستعداد لاحتواء تداعيات الزيادات غير التقليدية لسكّان العالم، إنّ إمعان بعض الأنظمة السياسية للقوى الإقليمية والدولية في سياسات الهيمنة والنفوذ على شعوب ودول أخرى من خلال تفوّقها في امتلاك أسلحة دمار شامل ووسائط أخرى إن جعلت الأمن الدولي في خطر دائم. كما أن بعض نشاطات الأفراد والجماعات التي تركز على جني أكبر المنافع دون مراعاة حماية الأمن الإنساني للبشر، رتبت تلك النشاطات تصدع الأمن الإنساني؛ إن أخطر صور وأشكال تصدع الأمن الدولي تتمثل في انتشار المجتمعات غير المستقرة، والحروب الإقليمية والمحلية؛ إضافة إلى توسع وانتشار مخاطر التهديدات النووية، وتصدعات النظام البيئي في انتشار التقلبات السلبية المناخية؛ وانتشار ظاهرة التلوث والتسمم والاحتباس الحراري والجفاف والفيضانات والزلازل؛ ناهيك عن الارتفاع غير التقليدي لدرجات الحرارة وذوبان الجليد في المحيطين المتجمدين الشمالي والجنوبي.

الشكل التالي يوضّح المخلص المفاهيمي للمهدّدات العالمية الكبرى لعام 2020



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج للمهددات العالمية الكبرى لعام 2020م

المقالة الافتتاحي: المهددات العالمية الكبرى لعام 2020م

تسببت التنمية البشرية في الصراعات المستمرة بين الدول ورجال الأعمال والاقتصاديين والسياسيين بهدف الهروب من المشكلات المؤثرة على البيئة الطبيعية، كما وأن الإسراف في التصنيع العسكري أثر بشكل مباشر على نواحي الحياة البشرية وخاصة اسلحة الدمار الشام، كل ما سبق يعتبر مهددات للاستقرار العالمي تتطلب تحولها لفرص تنموية مستدامة

هدفت الدراسة إلى بيان المهددات العالمية لعام 2020م وبالتالي التعرف على مخاطر الأمن الإنساني الدولي والأمن البيئي

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لوصف التهديدات العالمية المتوقعة للعام 2020م، والمنهج الحدسي الذي يعتمد على خبرات الباحث والممارسات الإدارية والأكاديمية، والمشاركة البحثية في أعمال المؤتمرات العربية والأممية المتعددة

توصلت الدراسة إلى أن اسلحة الدمار الشامل تعتبر أكبر مهدد وجودي للتجمعات البشرية، وأن الثورة الصناعية والتكنولوجية أثرت على القضايا التنموية، وأن الإرهاب وجرائم الفساد الإداري والمالي أحد أهم أركان اللا استقرار في الدول النامية

أوصت الدراسة بضرورة وضع المعالجات المستدامة للمشكلات البيئية وذلك بالتناغم والانسجام مع الاتفاقيات الدولية، والسعي لأخلاء العالم من كافة أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب بالعلاج الفكري المبنى على العدالة الاجتماعية لنبذ العنف والتطرف

تطلعات مستقبلية

- تطبيق مبدأ تدخل المجتمع الدولي فقط في إطار تعزيز العدالة العالمية وخدمة حقوق وحريات الانسان
- الاجتهاد في تحقيق هدف خلو العالم من أسلحة الدمار الشامل والتخلص الآمن منها.
- تطوير منظومة التعامل مع الموارد بما يحد من تداعيات الانفجار السكاني في كوكب الارض
- تطبيق اتفاقية باريس الدولية لعام 2015 مع تجديدها بشكل يضمن صيانة وحماية النظام البيئي الذي يرتب ديمومة حياة الكائنات الحية في كوكب الارض.
- تعزيز العدالة الاجتماعية في اشباع الحاجات الاساسية لجميع الافراد في جميع المجتمعات كأهم روافد استقرار المجتمعات في المناطق الهشة.
- تعزيز القوة الذاتية للدول اللا مستقرة ومنع التدخلات التي تفرضها الدول العظمى عليها بحجة المساعدة في السيطرة على اللا استقرار.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة

أثرت الثورات المتعاقبة في تكنولوجيا الأعمال والإدارة في مسارات التنمية العالمية بشكل مختلف وسلبي كما هو إيجابي ممّا ساهم في نشأة العديد من المهددات للاستقرار البشري واستنزاف الموارد والطبيعية وأحدث خللًا في التوازن الطبيعي للنظام الإيكولوجي كل تلك الأسباب أثرت بشكل مباشر على البيئة الطبيعية ممّا زاد من حجم التحديات البيئية في العالم وبالتالي تشريد ملايين المجتمعات الهشة بسبب الظواهر الطبيعية والاحتباس الحراري الناتج عن التلوث البيئي.[1]

نتيجة قلة الموارد وشحها في بعض الدول ارتفع منسوب النزاعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين الدول المختلفة وخاصة منطقة الشرق الأوسط لأنها تقع على مخزون هائل من الموارد الطبيعية التي تسعى الدول العظمي للسيطرة عليها مما دفع إلى صناعة الإرهاب ودخول الدول العظمي في إدارة صراع في ظاهرة معلن للحرب على الإرهاب وفي باطنه خفي لاستنزاف الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل للممرات المائية وحركة الملاحة البحرية في مناطق النفوذ، يضاف لذلك زيادة منسوب تصدير الأسلحة والعتاد العسكري للدول المتناحرة، وبالتالي رفع منسوب التهديد والاستقرار على الصعيد العالمي وخاصة في قارتي آسيا وأفريقيا، ممّا يؤثر على ارتفاع الهجرة باتجاه دول الغرب.[2]

كل العوامل السابقة وزيادة عدد السكان والكثافة العمرانية العالمية في العديد من دول العالم أثرت بشكل سلبي على التوزان الاستراتيجي في إدارة الموارد العالمية وتطلب الدعوة لعقد العديد من المنتديات العالمية التي تساهم في وضع الحلول المستدامة للسيطرة على المشكلات والمهددات العالمية وأنّ الملوث يجب أن يدفع قيمة تصديره للملوثات وبالتالي يساهم في الوصول للحلول المناسبة لما يمر به العالم من تحديات ومهددات للاستقرار العالمي.

2.1 مشكلة الدراسة:

أثرت التنمية البشرية على استنزاف الموارد وتسببت في الصراعات المستمرة بين الدول ورجال الأعمال والاقتصاديين والسياسيين بهدف الهروب من تلك المشكلات المؤثرة على البيئة الطبيعية في العالم، كما وأن الاسراف في التصنيع العسكري أثر بشكل مباشر على نواحي الحياة البشرية المختلفة وخاصة أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية الفائقة وتحوّل العالم لقرية صغيرة وبالتالي الانفتاح الإعلامي، كل ما سبق يعتبر مهددات للاستقرار العالمي تتطلب تحولها لفرص تنموية مستدامة تعمل على ضبط التوازن الاستراتيجي للتنمية العمرانية والبشرية والبيئة الطبيعية.

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان المهددات العالمية لعام 2020م وبالتالي التعرف على مخاطر الأمن الإنساني الدولي والأمن البيئي، وانبثق من الدراسة الأهداف الفرعية التالية:

- تسليط الضوء على مهدّدات الأمن الإنساني الدولي.
- بيان مخاطر أسلحة الدمار الشامل على الأمن العالمي.
- تحديد أهم التحديات البيئية المهددة للأمن الدولي.
- التعرف على تحديات المجتمعات غير المستقرة.

4.1 أهمية المقالة:

- تنبع أهمية المقالة من الحاجة الماسة لمناقشة المهددات العالمية والتي من الممكن أن تساهم مؤثراتها على البيئة المحلية والإقليمية والعربية.
- إثراء المكتبة العربية بالدراسات البحثية الهامة والتي تناقش القضايا الدولية.

---

[1] الأغا، محمد رمضان (2019م): التغير المناخي كارثة بيئية بشرية معقدة: الجدل بين العلم والسياسة والاقتصاد، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (3)، برلين، ص 12-24.

[2] بريجنسكي، زبيغنيو (2012): أمريكا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي بيروت، ص 17.

- تعزيز قدرات ومهارات الباحث في التفكير الدولي حول التجارب العالمية في المجالات المختلفة.
- قلة المراجع والمصادر التي تتحدث عن المجتمعات غير المستقرة.

5.1 منهجية المقالة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة مشكلة التهديدات العالمية المتوقعة للعام 2020م وأهمّ المحركات المؤثرة على تدنى مستويات الاستقرار البشري خلال هذا العام، والمنهج الحدسي الذي يعتمد على خبرات الباحث من خلال المشاركات الإعلامية والحوارية عبر القنوات الفضائية والمؤتمرات العملية والأكاديمية والأبحاث المنشورة، والممارسات الإدارية والأكاديمية، والمشاركة البحثية في أعمال المؤتمرات العراقية والعربية والأممية المتعددة.

2. أخطر التهديدات المؤكد للعام عام 2020

سيواجه **العالم** جملة معقدة من التهديدات، أبرزها مخاطر صنع أسلحة الدمار الشامل وتخزينها وتجاربها واستخدامها. وتهديد تداعيات تصدع النظام البيئي للكرة الارضية، وأخطرها انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري؛ والتلوث البيئي، وتوسع ثقب الأوزون، ومتغيرات مناخية خطيرة في صور أعاصير وفيضانات وزلازل غير مسبوقة، وتهديدات تمس الطبيعية البشرية جراء انتشار ظاهرة تشوهات خلقية، وأمراض مستعصية، وأمراض سرطانية وجلدية، ومخاطر تؤثر في قواعد الهندسة الوراثية للكائنات الحية.

كما أن توسع عدد المجتمعات غير المستقرة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا في العالم الذي يرتب زيادة أعداد الدولة الفاشلة التي تنتج جرائم الارهاب والجرائم الاجتماعية الاخرى؛ والهجرات الكبيرة سواء كانت شرعية أو غير الشرعية؛ ناهيك عن تهديدات الدول الفاشلة نفسها التي تنخرها آفة الفساد، حيث تشكل الغنية بالموارد منها مراكز استقطاب وتصارع بين القوى الاقليمية والدولية الباحثة عن منافع مادية ومناطق نفوذ.

المجتمع الدولي عليه أن يتحمل مسئوليته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأن يستجيب لهذا التحديات "ويتغلب عليها، والتحدي الذي يواجهه العالم اليوم هو تحدّ له بعد زمني ماضي رتب ظهور وتراكم هذه التهديدات، وحاضر رتب تعاظمها، ومستقبل منظور التنبؤ المنطقي فيه يشير في حالة غياب الاحتواء والمعالجة السليمة إلى وجود تهديدات مؤكدة تتعلق ببقاء العالم كوعاء صالح لعيش الكائنات الحية فيه. ومن هنا جاءت أهمية انتهاج منهج الدراسات الاستشرافية المستقبلية في تحليل هذه التهديدات والتنبؤ في عرض أفضل الحلول لها.

وقد يختلف الباحثون في ترتيب اولويات التهديدات المؤكدة للعالم في العام القادم 2020، بيد أنهم لا يختلفون في تشخيص أكثرها خطورة، منها:

1.2 تهديد تجارب واستخدام وتخزين اسلحة الدمار الشامل

الأمن بمعناه البسيط هو غياب التهديد، وحيث لا يوجد ضمان أكيد لحماية العالم من تهديدات تجارب واستخدام؛ وتخزين اسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية والاشعاعية؛ فيعني هذا أن الأمن النووي مهدد. فبالرغم من كثرة القرارات الأمية؛ مستندة ومتصلة بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام 1963م، واتفاقية عدم انتشارها لعام 1968م، والحظر الشامل لها عام 1996م. والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة بمنع صنع واستخدام وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية نجد أن الساحة السورية شهدت للفترة 2012-2019 استخدام أسلحة كيميائية محرمة دوليًا ضد السكان المدنيين فيها. ويزيد من حجم التهديد ونوعه بروز أطروحات فكرية سياسية منها مغلف بغلاف عقائدي ديني تبرر امتلاكها لضمان استقلال القرار السياسي الوطني كما هي في الحالة الإسرائيلية، والإيرانية، والكورية الشمالية. وهذا التهديد مقترن بتهديد ما زال قائم هو التخوف من امتلاك المنظمات الارهابية لهذه الأسلحة مهما كان حجمها ونوعها؛ ويعد هذا التخوف من "الهموم الاستراتيجية" التي يعاني منها العالم اليوم.[1]

[1] نعمان، هندرين (2011م): القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك،

1.1.2 أهمّ الحوادث القصدية التي عرضت الامن الدولي للخطر:

- القصف النووي الأمريكي لمدينة هوريشيما ونكازاي في اليابان عام 1945.
- استخدام إسرائيل في حربها مع الدول العربية عام 1948ميكروب الدوسنتاريا، ويعد سلاح بيولوجي محرم في وقتها. ثم استخدمت قنابل النابالم الحارقة في حرب 1967.
- القصف الإيراني لمنشئات نووية عراقية لأغراض سلمية في سبتمبر 1980.
- القصف الإسرائيلي لمنشئات نووية عراقية لأغراض سلمية في يونيو 1981 .
- القصف العراقي المتواصل لمنشئات نووية إيرانية للفترة 1984-1987.
- هجوم المعارضة السياسية المسلحة في جنوب إفريقيا على منشئات نووية في جنوب إفريقيا عام 1982.
- استخدامَ العراق غاز الخردل في هجوم ضد الكُرد في 16 آذار/مارس 1988 أو خلال ما عُرف بالهجوم الكيماوي على حلبجة. أسفرَ الهجوم عن مقتل ما بين 3200 حتى 5000 شخص وإصابة 7,000 إلى 10,000؛ معظمهم من المدنيين .
- إطلاق العراق صواريخ سكود على منشئات نووية ايرانية لأغراض غير سلمية عام 1991.
- قصف اسرائيلي لمفاعل نووي سوري قيد الانشاء عام 2007.
- انفجرَ في تموز/يوليو 2007 مستودع سوري للأسلحة الكيميائية فقتلَ ضحايا من المدنيين.

2.1.2 أهم تهديد الحوادث غير القصدية التي تعرض لها الأمن الدولي

- حريق في مفاعل نووي في بريطانيا عام 1957.
- كارثة كيشتيم في روسيا سقوط ضحايا تسرب إشعاع نووي عام 1957 بعد حادث فرنسا .
- تسرب إشعاعي من مفاعل جزيرة الثلاثة أميال التابعة للولايات المتحدة عام 1979.
- تشرب إشعاع نووي بسبب فشل جهاز التبريد في فرنسا عام 1980.
- تشرب إشعاعي من محطة تشرنوبل في أوكرانيا عام 1986.
- سرقة جهاز إشعاعي نووي للعلاج من أحد مستشفيات البرازيل.
- سرقة جهاز وتسرب إشعاعي منه في سرقسطة – اسبانيا عام 1990.
- تسرب إشعاعي في روسيا البيضاء عام 1996
- تسرب إشعاعي في اليابان عام 1997 وعام 1999وعام 2011 في فوكوياما.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل توجد هناك ضمانات دولية قانونية وإجرائية لمنع تكرار مثل هذه الحوادث، لا أحد يجزم بوجود مثل هذه الضمانات.

3.1.2 أهم أسباب بقاء وتعاظم تهديد أسلحة الدمار الشامل للأمن الدولي[1]:

- التطور الهائل في تقنيات علم تطبيقيات الذرة والكيمياء والهندسة الوراثية والبيولوجية والخوف من الاستخدام المزدوج لها السلمي والعسكري .
- التطور النوعي الهائل في دقة المقذوفات الأرضية والجوية والبحرية «الصواريخ» الحاملة للرؤوس النووية.
- وجود شركات وجهات مصنعة سرية تجني الأرباح المالية الكبيرة جراء مبيعاتها للمواد، والأجهزة الداخلة في صناعة الأسلحة النووية.
- اختراق لجان التفتيش والمتابعة التابعة للوكالة الدولية للطاقة من قبل بعض مخابرات الدول.

[1] مجلة درع الوطن (2017): موجز أعمال ومخرجات مؤتمر القادة لحروب القرن الواحد والعشرون، نشرة خاصة تصدر عن مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة.

- التطور الأفقي والعمودي لاستخدامات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. فتشير التقارير أن نسبة الزيادة ستكون 100% عام 2030.
- التغيير المناخي الخطير في ارتفاع درجات الحرارة الأعاصير والفيضانات.
- التغييرات الجيولوجية الخطيرة في الزلازل؛ والفيضانات؛ وثقب الأوزون.
- ارتفاع كبير في معدلات التسمم، والتلوث في العالم.
- انقراض أنواع من الكائنات الحية، وظهور تشوهات خلقية خطيرة.
- عدم التخلص بشكل آمن من النفايات النووية لغاية اليوم؛ وأن عملية طمرها في حاويات خاصة ومحكمة الإغلاق في أعماق البحار والمحيطات الدولية لا تخلو من مخاطر تسرب الإشعاعات المدمرة منها لسبب بسيط وواضح هو أن الزلازل الكبيرة لها ارتدادات اهتزازية في جميع طبقات الأرض تحت مياه البحار والمحيطات.
- وجود صراعات دولية حادة بين دول تمتلك أسلحة دمار شامل تعرض الأمن الدولي للخطر مثل اسرائيل ضد إيران – الهند ضد باكستان – كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية والغرب.
- وجود دول نووية تجتهد في زيادة أسلحة الدمار الشامل لديها كمًا ونوعًا وهي لم توقع أو تصادق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحظر استخدام هذه الاسلحة. لغاية اليوم الدول التي صادقت على حظر تجارب واستخدام الأسلحة النووية لعام 1963 تبلغ 144 دولة كما هو حال اسرائيل والهند وباكستان.
- المتغير النوعي الخطير لقدرة كوريا الشمالية في امتلاك وتفجير القنبلة الهيدروجينية، وهي أكثر فتكًا من القنبلة النووية التي قتلت نحو ربع مليون شخص في اليابان عندما ألقتها الولايات المتحدة على هيروشيما وناغاراكي عام 1945 إبان الحرب العالمية الثانية. وتنتج القنبلة الهيدروجينية قوتها من اندماج نظائر الهيدروجين، ويحتاج هذا الاندماج إلى درجة حرارة عالية جدًا تصل إلى مليون درجة مئوية، وهي درجة لا يمكن الوصول إليها إلا عبر انفجار نووي. لذلك تعتبر القنبلة النووية فتيل الإشعال للقنبلة الهيدروجينية الفتاكة.
- المتغير الإيدلوجي والسياسي الخطير في قيادة النظام السياسي الايراني، الذي جعل من عملية تطوير أسلحة الدمار الشامل لديه ضمن استراتيجية حافة الهاوية في صراعه مع الخصوم الدوليين والاقليميين، وعدها كثابت للحفاظ على بقاء النظام، وبقاء تمدده السياسي والأمني والإيدلوجي والاقتصادي في محيطه الإقليمي، وعمد إلى جعل عملية عدم تطور أسلحة دماره الشاملة خط يمكن التفاوض منه مع الخصوم، وليس الاستغناء عن جميع برامج أسلحة الدمار الشاملة كما فعلت ليبيا ومن بعدها العراق وجنوب إفريقيا في السنين الأخيرة من القرن الماضي.

<u>**4.1.2 مقترحات قابلة للتحقق لضمان الأمن الدولي من تهديد أسلحة الدمار الشامل:**</u>

- ضم جميع الدول للتصديق على اتفاقيات حظر انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل .
- ضمان حيادية الوكالة الدولية للطاقة ودعمها بتشريعات دولية ومحلية لتفعيل إدائها. لا سيما تلك المتعلقة بالفصل السادس في استخدام العقوبات الاقتصادية والسياسية والانتقال إلى الفصل السابع عند الضرورة لردع الدول واجبارها على التخلي عن برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل.
- توحيد مواقف أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين في قضايا معالجة لجوء بعض الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتخلي عن سياسة الانتقائية في فرض العقوبات.
- إشراك المجتمع المدني والمنظمات المدنية والجامعات ودور النشر والعلماء في متابعة ومراقبة خروقات الدول للاتفاقيات ذات الصلة بحظر انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل.
- تفعيل دور لجنة 1540 التي تشكلت بموجب القرار 1810 لسنة 2008 حول إحكام السيطرة على حظر وانتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

- إحكام السيطرة والمراقبة على المنافذ الحدودية والأجواء والموانئ لمنع تهريب معدات أو أجهزة تساهم في صنع أسلحة الدمار الشامل للدول أو للمنظمات الإرهابية.
- تطبيق مبادئ الأمن الجماعي كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة لا سيما بعد التطور النوعي الكبير في حروب الفضاء والأقمار الصناعية والأسلحة الذكية.
- تحويل الإنفاق المالي على برامج أسلحة الدمار الشامل الباهظ إلى الإنفاق على برامج صيانة البيئة والتنمية البشرية ومشاريع الاستثمارات الدولية.

2.2 التحدي البيئي

البيئة هي الوعاء الذي يعيش بداخله جميع الكائنات الحية، هي تعطي مستلزمات العيش لهم بقوانينها الخاصة، وتؤثر بشكل كبير في عاداتهم وتقاليدهم أنماط ثقافاتهم، التي تختلف باختلاف مناطق تواجدهم في الكرة الأرضية، أطلق العلماء على هذا التأثير اسم العامل الأيكولوجي، حيث نجد سكان المناطق الباردة والمنجدة لهم عادات وتقاليد وثقافات تختلف عمّا هو متعارف عند سكان المناطق الصحراوية او الساحلية أو الجبلية او عند سكان السهول والوديان.

هذا العيش طبقًا لقوانين البيئة التي ترتب حماية لاستمرار حياة الكائنات الحية يسمّى بالنظام البيئي. والحفاظ عليه وحمايته من تهديدات عبث الانسان وتداعيات الكوارث الطبيعية، وتداعيات إهمال صيانه البيئة يسمّى بالأمن البيئي؛ **والأمن** البيئي بمعناه البسيط هو الحفاظ على النظام البيئي للأرض؛ الذي هو عبارة عن مجموعة الأنظمة المتشابكة مع بعضها تمت صياغتها من قبل الخالق سبحانه وتعالى لتجعل حياة الكائنات الحية في أمان مستمر، على سبيل المثال مكونات الهواء طبقا للنظام البيئي هي أحد عشر مكون الحجم الأكبر لها النيتروجين بحدود 78%، والأكسجين بحدود 20%، والبقية من المكونات ثاني أوكسيد الكاربون، والأرغون، والنيون، والهليوم، والميثان، والكورتون، والهيدروجين، وأكسيد البيتروز، وزينون . كلها بنسب متفاوتة من أجزاء 1%. هذه التركيبة المعقدة للخالق سبحانه وتعالى تجعل من الهواء مصدر أول من مصادر الحياة للكائنات الحية؛ إذا تم العبث في مكوناته تحول إلى عامل قاتل، أو مربك لحياة الكائنات الحية.[1]

الحال ينطبق مع نسب مكونات الماء، ونسب مكونات التربة. وهناك ركن آخر من أركان النظام البيئي هو الغلاف الجوي من طبقة غاز الاوزون التي تشكل درعًا غازيًا لحماية الوعاء البيئي "الارض". هذا الغاز الذي تكونت أجزائه بشكل معقد أهمها الأوكسجين الذي تحول إلى غاز الأوزون بفعل تفاعله مع الأشعة فوق البنفسجية التي تصدرها الشمس، وبغض النظر عن تفاصيل تفاعل مكوناته الأخرى وتوزيع كثافته على أجزاء الأرض؛ ثبت أن الإنسان قد ألحق ضررًا كبيرًا في فاعلية غلاف الأوزون لحمايته الأرض من خلال زيادة حجم الانبعاثات الغازية الضارة له من الكلور والفلور والكربون والبروميين. وأن بقاء هذا الضرر وتوسعه دون معالجة منهجية فاعلة من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي يعرض الكرة الأرضية لخطر الانهيار الكامل في العقدين القادمين.

1.2.2 أهم مظاهر تصدع النظام البيئي:[2]

1.1.2.2 التشوهات الخلقية: تشوهات بفعل أسباب بيئية وليس وراثية أو أضرار تعاطي المخدرات أو أدوية خارج الإرشاد الطبي، فقد أشارت دراسات أن نسبة الأسباب البيئية في التشوهات الخلقية تقدر 10% نتيجة الملوثات والاشعاعات الضارة التي تحيط بالمرأة الحامل والجنين بعد الولادة. وهناك شكوك حول وجود أسباب بيئية غير مشخصة ترفع من نسبتها إلى أكثر من 10%.

2.1.2.2 انقراض بغض الكائنات الحية: الانقراض التقليدي هو انقطاع نمط محدد من الكائنات الحية عن الظهور والتكاثر في غضون حقب زمنية لا تقل عن مليون أو عدة مئات من الآلاف السنين، وأن الكائنات الحية التي كانت تعيش في كوكب

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013): العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئة، قضايا السياسات العامة (حالة البيئة، البيئة والتنمية)، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي.

[2] الأمم المتحدة (2015): الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف، الدورة الحادية والعشرون، من 30 نوفمبر حتى 11 ديسمبر 2015، باريس.

أرض منذ مليارات السنين قدرت حينها بترليون نوع، انقرض 99% منها، نتيجة التغيرات المناخية والجيولوجية، أمّا الأنواع الحالية قدرها المختصون عام 2016 بحدود 12-14 مليون نوع، مكتشف منها بحدود 1,2 مليون. إذن المهم هنا هو أن الانقراض دليل على وجود تغيرات في قواعد وقوانين النظام البيئي، والانقراض يتم بشكل منفرد لتلك الكائنات التي لا تتحمل الخصائص الجديدة التي طرأت على النظام البيئي.

وتشير التقارير أنه عام 2100م يصل عدد الأنواع المنقرضة من الكائنات الحية 1000 والتي لها فائدة مادية في حياة الكائنات الأخرى لا سيما أنواع من الطيور والثديات والكائنات الرقيقة مثل الفراشات، فكلّما كانت هناك تهديدات مؤكدة للنظام البيئي كلما كانت الحياة في الأرض أقل تنوعاً؛ ويرجع العلماء السبب الأول لذلك التقلبات المناخية وتداعياتها المتعاظمة بسبب غياب الجهود الحقيقية لصيانة البيئة واحتواء أسباب ونتائج التغيرات المناخية.

3.1.2.2 الاحتباس الحراري:

تتلخص هذه الظاهرة في ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة في تدفق الطاقة الحرارية من البيئة وإليها. وحسب اللجنة الدولية لتغير المناخ فإنّ "أغلب الزيادة الملحوظة في معدل درجة الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين تبدو بشكل كبير نتيجة لزيادة غازات الدفيئة التي تبعثها النشاطات الصناعية التي يقوم بها البشر." ويحذر العلماء والخبراء من زيادة واستمرار تدهور الموقف في كوكب الأرض، ومخاطر ازدياد هذه الظاهرة، خصوصاً على المخزون الجليدي على الكوكب، حيث إن معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي في ازدياد مستمر، ممّا سيؤدي حتماً إلى اختفائهما تمامًا في نهاية هذا القرن نتيجة الزيادة السنوية المطردة في الانبعاثات الغازية، ومن ثم الارتفاع التدريجي والمستمر لدرجة حرارة الأرض".

ويعتقد هؤلاء أن العالم يعيش مظاهر ودلائل تغير المناخ والاحتباس الحراري الخطير، حيث يظهر تأثيرها المدمر ووقعها المؤثر متضاعفاً عامًا بعد عام في أنحاء المعمورة. وبرزت هذه التأثيرات جليةً في زيادة كم ونوع الكوارث الطبيعية السنوية حول الكرة الأرضية مثل الفيضانات في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأميركا، وارتفاع عدد الأعاصير الخطيرة وشدتها، وحرائق الغابات في مختلف دول العالم. ويسهم قطاع الطاقة المتجددة وبشكل فاعل في الحد من هذه الظواهر السلبية من خلال تقديم حلول عملية قادرة على خفض الانبعاثات الضارة أو الآثار السلبية المصاحبة للصناعات التقليدية على البيئة.

ويتسبب استمرار التبديل السلبي المناخي مع ارتفاع حرارة الجو تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري كما هو الحال داخل "البيت الزجاجي لزراعة ونمو بعض المزروعات"، وهذا ما يفسر ازدياد المعدل العالمي لدرجة حرارة الهواء عند سطح الأرض بنحو 1,9 درجة مئوية خلال المائة عام المنتهية سنة 2009. لقد زادت انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى حد غير مسبوق وارتفعت معها نسب القلق والخوف بين الناس من مآلات تغير المناخ، وتصدرت عناوين الصحف تقارير وتكهنات عن زوال الحضارات أو فناء البشر. وحذر العلماء من اقتراب نهاية العالم ما لم يتمّ الحد من الانبعاثات في غضون 10 سنوات بمقدار النصف. ويطالبنا طلاب المدارس مثل غريتا ثانبرغ والحركات المناهضة لتغير المناخ مثل "التمرد على الانقراض" بأن نستشعر جسامة الموقف. لكن ما هو الحل لتفادي الكارثة؟

4.1.2.2 التلوث البيئي:

البيئة هي كلّ ما يحيط بالإنسان من كائنات حيّة، وموادّ غير حيّة، والعلاقات المتبادلة فيما بينها؛ لضمان استمرار الحياة، واعتماداً على هذا التعريف السّابق فالبيئة هي كلّ ما خلقه الله لنا من أشجار، وحيوانات، وبحار، ومحيطات، وتربة وغيره، بدقّة وإتقان واتّزان، ومن واجب الكلّ المحافظة عليها وحمايتها من التَّلوث، ويحدث تلوُّث البيئة عندما تدخل المُلوّثات إلى البيئة الطبيعيّة، وتُخِلّ بتوازنها، وتُؤثّر سلبًا على حياة الكائنات الحيّة، وتأخذ هذه الملوّثات أشكالًا مُتعدّدة، فقد تكون موادّ كيميائيّةً أو طاقةً طبيعيّةً، ولكنّها تُعدّ مُلوّثة عندما تتجاوز المستويات الطبيعيّة.

والتلوث أنواع؛ أخطرها تلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوث التربة، وتلوث الاشجار والنباتات، ويكون الإنسان هو السبب الأول في ارتفاع معدلات التلوث لأسباب تتعلق بعدم وجود الحماية والصيانة للبيئة جراء نشاطات في الصناعة والتعدين والتخلص السليم من النفايات الضارة من المياه الثقيلة ومخلفات المصانع والمعامل. والتخلص السليم من النفايات البيولوجية والصلبة وغيرها، يضاف لما سبق وجود استخدامات خاطئة للمنتوجات الكيميائية، والطبية. والإفراط في استخدام المبيدات والأسمدة؛

ناهيك عن تسرّب النفط في المياه والبحار؛ وتسرّب الغازات السامة أثناء عمليات تكرير النفط من الأراضي المحيطة بمصادر النفط، وانتشار الغازات والانبعاثات الضارة من المعامل والمصانع المنتشرة في جميع مناطق العالم؛ والاستخدامات في المنازل والمرافق العامة والرسمية في جميع مناطق العالم لأجهزة التبريد والتدفئة التي تبعث غازات ضارة أخطرها غاز الفلور.[1]

2.2.2 أخطر مظاهر تلوث البيئة[2]

1.2.2.2 تعرض حياة الكائنات الحية للخطر: حيث يتسبّب التلوُّث بأشكاله المُتعدِّدة بموت أعداد كبيرة من الكائنات الحيّة؛ فعندما يتلوّث الهواء، يمنع وصول كميّة كافية من الضوء اللازم لعمليّة البناء الضوئيّ، ممّا يؤدّي إلى موت النباتات، ويُؤدّي اختلاط الماء بأكاسيد الكبريت، والنّيتروجين إلى تكوين المطر الحمضيّ الذي يدمر العديد من أشكال الحياة، كما يتسبّب تلوُّث مياه البحار بالبقع النّفطيّة بقتل الكثير من الكائنات الحيّة التي تعيش في البحار والمحيطات. والمشاكل الصّحيّة: وبسبب تلوث الهواء مدخل للعديد من الأمراض، منها أمراض الجهاز التّنفسي كالرّبو، والتهاب الحلق، وآلام الصدر، وسرطان الرّئة، وأمراض القلب والأوعيّة الدمويّة، أمّا تلوُّث الماء فقد يسبب تهيج الجلد، والطفح الجلدي، وأمراض المعدة والأمعاء؛ والتّلوُّث الضّوضائي يُسبّب الإجهاد، واضطرابات النّوم، ومشاكل السّمع، وأمراض نفسية أخرى.

2.2.2.2 انتشار ظاهرة الاحترار العالميّ: يؤدّي انتشار السّيارات والمصانع، واستخدام مولدات الكهرباء الخاصة الى إطلاق غازات ضارة تسمى الغازات الدفيئة؛ مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون. وسميت بهذا الاسم لأنها تساهم في تدفئة جو الارض السطحي القريب من الكائنات الحية. ويطلق عليه العلماء المختصون الاحترار الحراري؛ أو الاحتباس الحراري؛ ويؤدي إلى ذوبان الجبال الجليدية لا سيّما في المناطق القطبية مع ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل يشكل خطراً على سكان المناطق الساحلية.

3.2.2.2 استنزاف طبقة الأوزون: بسبب انتاج الأنشطة البشرية الضارة للعديد من المواد الكيميائية مثل مركبات الكلور والفلور والكاربون تتآكل طبقة الأوزون التي تحمي الارض من أضرار الإشاعات فوق البنفسجية وإشعاعات أخرى.

4.2.2.2 نقص خصوبة التُّربة: تتأثر خصوبة التربة وسلامته منتوجاتها الزراعية ونباتها الطبيعي من السموم والملوثات بسبب الاستخدامات المفرطة للأسمدة والمبيدات الكيميائية وانتشار نفايات المصانع واستخدامات الإنسان للسع والخدمات تتأثّر التُّربة، وتقلّ خصوبتها؛ بسبب الاستخدام المُفرِط للأسمدة ومبيدات الآفات.

5.2.2.2 ثقب الأوزون: طبقة الأوزون هي من طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض، وسميت بالأوزون لاحتوائها على غاز الأوزون الذي يرمزله بالرمز الكيميائي03 . O3، وتوجد طبقة الأوزون في طبقة الستراتو سفير، وفي طبقة التروبو سفير المحاذية للأرض، وينتج هذا الثقب بسبب تلوث الهواء، والتفاعلات الكيمياضوئية، لذا فهو غاز ضار يؤدي إلى الإصابة بالأمراض الرئوية، وبأمراض الجهاز التنفسي إضافة إلى الإصابة بحساسية في العيون.

أسباب ثقب الأوزون:

- أسباب طبيعية تتمثل الأسباب الطبيعية في البراكين، كبركان بيناتوبو الفليبيني، والذي يقذف اثني عشر مليون طن من الرماد، والغبار كل سنة، والتي تتطاير في الجو مما يؤدي إلى ظهور غيوم يصل سمكها من 14-26كم، ومن الأسباب الطبيعة الأخرى حرائق الغابات، والملوّثات العضوية.
- أسباب صناعية هي الأسباب الناتجة عن نشاطات الإنسان، وتتمثل في أمور عدة وهي الاحتراقات التي تشتمل على النفط، والغاز الطبيعي، والفحم، وعوادم السيارات، والطائرات حيث تُخرج السيارات أول أكسيد الكربون، والرصاص اللذان يصعدان إلى أعلى دون أن يتفككا، بينما تخدش الطائرات الارتفاعات القريبة من طبقة الأتراتوسفير، ومن الأسباب الصناعية أيضاً التفجيرات الذرية والنووية، حيث ينتج عنها كميات من أكاسيد النيتروجين، وذلك يؤدي إلى تحليل الأكسجين في الجو مما يُسبب اختفاء طبقة الأوزون، إضافة إلى البخاخات المضغوطة الضارة يكثر استعمالها التي تشتمل على مواد كيميائية في حالتها الغازية، ويتم استعمالها لمحاربة الحشرات، والوقاية منها، وللتنظيف، وتُسمى

---

[1] عبد العزيز، زيرق (2013م): دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.

[2] الأغا، محمد رمضان (2019م): التغير المناخي كارثة بيئية بشرية معقدة: الجدل بين العلم والسياسة والاقتصاد، مرجع سابق.

أيضاً الإيروسولات، ولفظ سول الموجود هو غاز غير موجود بل يتم تصنيعه بطريقة مُعينة، وهو عبارة عن غاز طويل الأمد فقد يبقى لعدة قرون، وذلك يُعطيه فرصة للصعود إلى الأعلى، وتحليل طبقة الأوزون، وأخيراً فإنّ عملية إطلاق الصواريخ إلى الفضاء تحتاج لعمليات كثيرة من الحرق، وينتج عن هذه العمليات كل من غاز النيتروجين، والكلور، وغيرها من الغازات التي تُضر بهذه الطبقة. أضرار ثقب الأوزون إنّ ازدياد ثقب الأوزون يؤدي إلى التسريع من معدل تشكل الضباب الدخاني الذي يبقى عالقاً في الأجواء لعدة أيام، وقد حدث ذلك في لندن عام 1952م، فقد انتشر الضباب الدخاني في أجواء المدينة، وأصبح نهارها ليلاً لأيام عديدة، وتسبب ذلك في خسائر كثيرة في الأرواح بلغت حصيلتها 4000 شخص. أكثر المناطق التي تتضرر من ثقب الأوزون هي المناطق المدارية؛ وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وأشعة الشمس القوية، كما أنّ تعرض النباتات للإشعاعات يؤدي إلى تقليل إنتاجها وقيمتها الغذائية، وتصغير حجم أوراقها، إضافة إلى ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري على سطح الأرض.

3.2.2 مقرحات لحماية الأمن الدولي من تهديد الأمن البيئي:

1.3.2.2 أهم مقترحات متعلقة بدول الشمال:

- تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وصيانة البيئة؛ ومن أبرزها اتفاقية كيوتو، أو معاهدة قمة الأرض لعام 1992 والبروتوكولات الملحقة لها، ومعاهدة باريس لعام 2015 التي أعلن الرئيس الأمريكي ترامب الانسحاب منها عام 2017م.
- التزام الدول الصناعية الكبرى بتقليل الغازات المضرة والمنبعثة من معاملها؛ ومنشئاتها المنتشرة في العالم؛ ومعالجة الغازات الضارة المصاحبة عند تشغيل منتوجاتها المستخدمة في الحياة البشرية من المكائن الرأسمالية؛ ووسائط النقل وغيرها.
- تقديم مساعدات مالية ومادية؛ ومعلوماتية؛ وتدريبية للدول الفقيرة في مجالات حماية وصيانة البيئة.

2.3.2.2 أهم مقترحات متعلقة بدول الجنوب:

- الاعتماد على مصادر للطاقة الصديقة للبيئة من الطاقة الكهرومائية، والمائية، والشمسية، والعضوية، والابتعاد قدر المستطاع عن الطاقة الأحفورية.
- صيانة البيئة من أضرار العشوائيات السكنية، وأضرار المعامل وخلفاتها القريبة من مناطق السكن والزراعة، والطرق الضارة للبيئة في تصريف المياه ومعالجة النفايات.
- القيام بثورة خضراء تقلص من مناطق التصحر والجفاف، وتوسع مناطق الزراعة الخضراء، والرعي.
- تشكيل منظومة قانونية محلية متناغمة مع المنظومات الإقليمية والدولية التي تحرم وتجرم القائمين بأعمال تلحق الضرر بالنظام البيئي.
- نشر الوعي البيئي من خلال عمليات الإعداد والتنشئة في النظامين التعليمي والصحي، وإنشاء مؤسسات في إطار قانوني دولي فاعل مهمتها حماية الأمن البيئي المحلي والإقليمي والدولي.

3.2 تحدي المجتمعات غير المستقرة

المجتمعات هي مجاميع من الناس يسكنون في أرض محددة عرفيًا أو قانونيًا، قد يكون حي أو مدينة أو دولة، وهي في تتغير مستمر طبقًا لمتغيرات التطور الحضاري للبشر، وقد يكون التغير مسيطر عليه نحو التطور؛ أو غير مسيطر عليه يتجه نحو الانتكاسات والأزمات والمشاكل. وحيث إن الأفراد يخضعون لقانون الفروقات الفردية والجمعية في الميول والرغبات والمصالح. فالنظام العام الذي تنبثق منه أنظمة فرعية أسرية وتعليمية وصحية واقتصادية وعمرانية وقضائية وأمنية وسياسية تساهم في تكوين الترابط بغية العيش المشترك لهم؛ والنظام العام الذي يكون إطاره في هوية جامعة تذوب فيها الهويات الثقافية الفرعية العرقية والدينية مع الاحتفاظ بقيمها الجمالية والثقافية. ويعبر عن مصالح الأكثرية ويضمن مصالح الأقليات وقابل للتكييف مع متغيرات التطور الحضاري للبشرية؛ يتم بناء مؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمنظومة

قوانين وقيم متفق عليها من قبل الأكثرية، تحقق الرضاء العام على أدائها؛ وهذا الرضاء هو مصدر شرعية النظام العام بغض النظر عن مخرجات العملية السياسية في الانتخابات.[1]

1.3.2 معايير المدرسة الوظيفية في المجتمعات المستقرة

هذه المعايير التي وضعتها المدرسة الوظيفية الاجتماعية السياسية في بناء نظام عام مستقر قابل للتطور مع فروعه من الأنظمة الأسرية والتعليمية والصحية والقضائية والأمنية والثقافية والبيئية؛ ثم السياسية كانت تبغي تحول المجتمع إلى مؤسسة منضبطة منظمة؛ تحقق الغايات العليا للمجتمعات؛ ومن أهمها الاستقرار والأمن وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد. وتتحول المجتمعات من حالة الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار لتغوص في الانتكاسات والمشاكل والأزمات؛ وتتسم هذه المجتمعات بتنافر الهويات الفرعية؛ والمتعارضة مع مشروع الهوية المجتمعية الإنسانية الجامعة؛ وتختص جماعات الهويات المتنافرة بالصراع داخل المجتمع السياسي الواحد؛ وتنتهج منهج يفرز ثقافة الحقد والعداء والانتقام والتطرف؛ فكل منهم يدعي امتلاك الحق والحقيقية؛ ويجتهد بالتَّسيد والسيطرة على الاخر، ويُمعن في محو وتهميش دور غيره في المشاركة في صنع واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1.1.3.2 تعاظم خطورة المجتمعات غير المستقرة

تتعاظم خطورة المجتمعات غير المستقرة في محيطها المحلي والإقليمي والدولي؛ عندما تمتلك دول تلك المجتمعات ثروة طبيعية تشكل حاجات مهمة عند الدول الأخرى؛ لا سيما القوية منها مثل ثروة النفط والغاز والذهب والحديد واليورانيوم، وبعض السلع الاستراتيجية في الإنتاج الزراعي والحيواني الكبير كالبن والفواكه، والأسماك والأغنام، أو يشكل فضائها موقع مهمّ في العلاقات التجارية الدولية، أو مفصل مهمّ في خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية العالمية. ولأن عدم استقرارها يشكل ضعف مهم في جميع أنظمتها وعناصر قوتها الشاملة تكون مركز استقطاب وتنافس حتى التصارع بين القوى الدولية والإقليمية من أجل الهيمنة على ثروتها، وبذلك يتحوّل الصراع فيها إلى صراع مركب محلي وخارجي؛ وتضاعف خطورته على الأمن والسلم الدوليين عند تداخل المستويات الأمنية المحلية مع المستويات الأمنية الإقليمية والدولية، ومن **أبرز صور هذه الخطورة:**

أ- **جرائم الارهاب:** أضحت المجتمعات غير المستقرة بيئة حاضنة ومنتجة للجرائم الإرهابية؛ لأن مدخلات الإرهاب موجودة من الجهل والعوز والطائفية السياسية، وثقافة العداء، والانتقام وغياب فاعلية وسطوة أجهزة الدولة، ناهيك عن انعكاسات الصراعات الإقليمية والدولية في أراضيها لأغراض المنافع المادية والنفوذ التي رتبت وجود انقسامات مجتمعية تابعة لأطراف دولية وإقليمية متنافسة أو متصارعة. ويتجه الشباب فيها إلى التطرف ليس لأسباب تتعلق بالجهل والفقر فقط بل لأسباب تتعلق بالإحباط المتواصل بسبب فشل القوى السياسية في مجتمعاتهم في تقديم نموذج سياسي اقتصادي يلبي إشباع حاجاتهم الأساسية في العيش الكريم.

ب- **الهجرات غير التقليدية:** يعرف المجتمع الدولي هجرات تقليدية متواصلة محدودة في إطار زمني وعددي لأسباب تتعلق بمتغيرات المناخ، وشؤون سياسية وأمنية استثنائية في بعض المجتمعات، وأمور اقتصادية تتعلق بسوق العمل والاستثمارات الدولية.

بيد أن حجم الهجرات الشرعية التي تتقيد بمنظومة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية للدول، أو الهجرات غير الشرعية التي لا تتقيد بهما عندما يرتفع إلى معدلات غير مسبوقة من مجتمعات غير مستقرة أمنيًا واقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا إلى مجتمعات أخرى متباينة عنها، ترتب هذه الهجرات ارتدادات سلبية في المجتمعات المستقرة تأخذ أشكال تهدد حقوق الإنسان، والأمن فيها، وتربك الحياة الاقتصادية، وتخلق أزمات سياسية بين المجتمعات المصدرة للهجرات والمجتمعات المستقبلة لهم.

وهناك أشكال أشد خطورة عندما يتم توظيف الأعداد البشرية الذاهبة للمجهول عبر الهجرات الواسعة في جرائم الإرهاب والتجارة في الأعضاء البشرية والجرائم الاجتماعية الأخرى.

[1] Ulrich Beck (2007): weltrisikogesellschaft. Auf der suche nach einer verlorenen sicherheit, suhrkamp Verlag Frankfurt am main, Initated and coordinated by the Goethe- Instiut and Funded By the foreign office, Garmany.

إن استمرار مشاهدة الوثائق المصورة عن غرق وموت أعداد كبيرة من البشر جراء هروبهم من مجتمعاتهم غير المستقرة أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وتحليل حجم ونوع الأضرار التي يلحقونها عند وبعد وصولهم إلى المجتمعات المستقرة يجعل العالم أمام تهديد كبير متواصل ومتعمق ومتوسع.

احتواء وحل تهديد الهجرات غير التقليدية في العالم:

الحل لا يكمن في تنظيم عملية استقبال وتوطين المهاجرين، بل يكمن في حل أسباب هروبهم من مجتمعات، وجعل الحالة الجديدة في مجتمعاتهم حالة جذب واستقطاب لعودتهم إليها؛ فبقاء الفوضى السياسية والاقتصادية والسياسية في بعض دول الشرق الأوسط ووسط آسيا، وبعض مجتمعات أمريكيا الجنوبية؛ وأفريقيا تبقي الهجرات مستمرة، وايقافها يوقف الهجرات، واحتوائها وحلها يرتبان عودة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية.

إن استراتيجيات "خلق الفوضى الخلابة لبعض القوى الدولية" التي تعني خلق فوضى مضرة لمجتمعات دول الجنوب؛ لكنها مفيدة للقوى الدولية كانت وراء هذ الكم الهائل من الهجرات من مجتمعات الجنوب إلى مجتمعات الشمال بالرغم من ظهورها بثوب جديد أكثر بريقًا من ثوب الاستعمار الكوني الي القديم الذي رتب هجرات كبيرة من مجتمعات العالم الثالث إلى مجتمعات أوروبا وأمريكيا خلال القرنيين الماضيين.

ت- **جرائم الفساد الإداري والمالي:** اقترنت المجتمعات غير المستقرة وغالبتها في قارة أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بظاهرة لصيقة لأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية هي ظاهرة الفساد الإداري والمالي؛ التي عمقت من التخلف المعمم لهذه المجتمعات؛ ومن تشظي انقساماته البشرية؛ ومن مسوغات ومبررات وأدوات التغلغل الدولي فيها. والفساد الإداري يٌعجل في ظهور عصابات الجرائم المنظمة، وعصابات الجرائم الاجتماعية التي تهدد الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي للدول؛ في صور جرائم السرقة والنهب؛ وتجارة المخدرات والأعضاء البشرية، والتهريب والتزوير والابتزاز والخطف والقتل، وتجعل التهديد للأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي المحليين ينتقل وبسرعة إلى دول الجوار؛ ومنه الى العالم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التي تسهم في ترابط وتواصل عصابات الجرائم المنظمة والجرائم الاجتماعية الأخرى في العالم؛ كما هو الحال في مجتمعات العراق وسورية وإيران وتركيا، وجنوب شرق آسيا، ومناطق شمال أفريقيا، ومناطق محيط الأمازون في أمريكا اللاتينية حيث نجد تواصل وتعاون في جرائم الإرهاب، وتزوير العملات، وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات والآثار المسروقة .

2.3.2 تهديدات المجتمعات غير المسقرة في الدول الغنية:

تعمل **الدول المتفوقة** في عناصر قوتها الشاملة على توظيف ضعف الدول الغنية لصالحها، وتوظف المديونية الدولية، والمساعدات الدولية، وتوظف حاجة الدول الضعيفة للسلع والخدمات الاستراتيجية ومنها الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية لمتطلبات الدفاع، وتوظف الارهاب ليكون مدخلًا لتدخلاتها، وفرض إرادتها على المجتمعات غير المستقرة، ومنها من تعمل وتجتهد لتوظيف الجرائم المنظمة المحلية لتكون في إطار الجرائم المنظمة الدولية. كل هذه التهديدات تتعاظم في مجتمعات الدول الغنية بثرواتها الطبيعية لأنها تشكل مركز استقطاب محموم من قبل القوى الإقليمية والدولية الباحثة عن المزيد من المنافع المادية، وعن مناطق النفوذ.

والمجتمعات غير المستقرة في الشرق الأوسط هي الأكثر خطورة على الأمن والسلم الدوليين لأنها تقع في فضاء جيوستراتيجي وجيواقتصادي، والسيطرة عليه شرط من شروط ارتقاء الدولة القوية إلى مكانة القوة الدولية العظمى. وهذا الشرط لا يتحقق بسهولة ويحتاج إلى وقت طويل نسبيًا، وتعديله لصالح قوة دولية على حساب تراجع مكانة قوة دولية أخرى هو الآخر يحتاج إلى وقت وخسائر بشرية ومادية غالبتها من المجتمعات غير المستقرة التي كانت أدوات حروب النيابة وحاليًا أدوات إدارة الصراعات الدولية للقوى العظمى.

3.3.2 مقرحات قابلة للتحقق لضمان امن المجتمعات غير المستقرة:

- يجب أن تجتهد المجتمعات في احتواء مدخلات عدم الاستقرار فيها، وهي الطائفية السياسية، والعرقية المتطرفة، وصراع الطبقات الذي يسحق الدور الاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى، ومثلث الفقر والجهل والمرض، وثقافات الهويات الفرعية والعداء والتطرف.

- السعي لامتلاك القوة الذاتية التي يمكنها أن تجعل من تدخلات القوى الإقليمية والدولية باهضة الثمن، وارتفاع التكاليف يفرض على هذه القوى الإقليمية والدولية أن تنتهج نهج استراتيجية التعاون، والمصالح المشتركة لأنها ستكون أقل كلفة وأكثر فائدة من استراتيجيات الاحتواء والفوضى الخلاقة.
- تفعيل وتطوير القانون الدولي والقانون الإنساني؛ والمؤسسات الدولية المعنية بتنفيذ إجراءات تطبيقهما في البيئة الدولية التي تحد من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول.

3. الاستنتاجات والتوصيات

1.3 الاستنتاجات:

- تعتبر أسلحة الدمار الشامل مهدد أساسي للاستقرار البشري في العالم خلال العقد المنصرم.
- وقعت العديد من الحوادث المتعلقة بتسريب أسلحة الدمار الشامل ممّا شكل خسائر بشرية ومادية هائلة على الصعيد الوطني.
- عدم اهتمام الدول الكبرى بتوقيع اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل.
- التحديات البيئة مهدد للاستقرار الطبيعي للحياة على كوكب الأرض.
- الحد من الملوثات أحد أهم أركان التوازن البيئي الاستراتيجي الذي يساعد في عودة الاستقرار النسبي للمناخ.
- صناعة الإرهاب والجرائم ينتج عن حالة الظلم والحرمان النسبي الذي يتعرض له المجتمعات الهشة.
- الفساد الإداري والمالي يساهم في نشأة الإرهاب وصناعته ومحاربة الدولة بطرق غير تقليدية.

2.3 التوصيات:

- بناء الاتفاقيات الدولية التي تراعي التعامل مع المهددات بشكل يتناسب مع حجم الآثار المترتبة على كل دولة
- وضع تشريعات عالمية تعزز دفع الدولة المصدرة للتلوث قيمة مالية تعادل قيمة التلوث.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين المجتمعات مما يقلل من صناعة الإرهاب.
- تعزيز التوزان الاستراتيجي في التعامل مع الموارد والإمكانيات.
- وضع خطة عالمية للتخلص الآمن من أسلحة الدمار الشامل، ووضع عقوبات عالمية على من يستخدمها بشكل غير سلمي.

وختاما نؤكد أن التهديدات التي يواجها العالم في العقد القادم متعددة، ومعقدة لا تقتصر على ما تم ذكره آنفًا؛ حيث لا يمكننا أن نتجاهل تداعيات **الانفجار السكاني** وهو تسارع في الزيادة خارج النسب التقليدية لها؛ والذي شكل تهديدًا مؤكدًا في دول عديدة ومنها دول المجتمعات غير المستقرة لأن إمكاناتها المتاحة لا تستطيع إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للعيش الكريم للفرد. ولا يمكننا أن نتجاهل تهديدات نشوب **حروب إقليمية** على مصادر المياه العذبة، ونزاعات الحدودية، والصراع الدولي الخفي والعميق على **المشاعات الدولية** في المحيطين المتجمدين الشمالي والجنوبي، وعلى مصادر الثروة السمكية والمعدنية في البحار والمحيطات الدولية.

3. المراجع

- الأغا، محمد رمضان (2019م): التغير المناخي كارثة بيئية بشرية معقدة: الجدل بين العلم والسياسة والاقتصاد، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (3)، برلين، ص 12-24.
- بريجنسكي، زبيغنيو (2012): أمريكا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي بيروت، ص 17.
- نعمان، هندرين (2011م): القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك،

- مجلة درع الوطن (2017): موجز أعمال ومخرجات مؤتمر القادة لحروب القرن الواحد والعشرون، نشرة خاصة تصدر عن مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013): العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئة، قضايا السياسات العامة (حالة البيئة، البيئة والتنمية)، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي.
- الأمم المتحدة (2015): الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف، الدورة الحادية والعشرون، من 30 نوفمبر حتى 11 ديسمبر 2015، باريس.
- عبد العزيز، زيرق (2013م): دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر
- Ulrich Beck (2007): weltrisikogesellschaft. Auf der suche nach einer verlorenen sicherheit, suhrkamp Verlag Frankfurt am main, Initated and coordinated by the Goethe- Instiut and Funded By the foreign office, Garmany.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف

The theory of relative deprivation and the causes of extremism and violence

هيبة غربي

Gharbi Hiba

ماجستير في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية/اختصاص الدراسات الأمنية والاستراتيجية ـ جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

Master in Political Science Department of International Relations / Security Studies and Strategic Studies - Constantine University 3 / Algeria

hibapolitique1980@hotmail.fr

يوثق هذا البحث ك: غربي، هيبة (2020م): نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (4)، برلين، ص 27-43.

الملخص:

يتسم الحرمان النسبي بالعديد من المخاطر المؤثرة على استقرار المجتمعات مما يُولد ظواهر كالعنف والتطرف وانتشار الجريمة. هدفت الدراسة إلى بيان أهم المفاهيم النظرية للحرمان النسبي وأسبابه وعلاقة التطرف والعنف الناتج عنها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لوصف الأسس النظرية للحرمان النسبي وتحليل أسباب ودوافع الآثار الناتجة عن هذا الأخير وأهمها التطرف والعنف، توصلت الدراسة إلى أنّ غياب العدالة الاجتماعية دافع لممارسة العنف من أجل تغيير الواقع وإجبار النظام الحاكم على سياسة مغايرة، وأنّ ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من المظلومية وانعدام العدالة وانعزال الفرد عن المجتمع الظالم، وأنّ فهم نظرية الحرمان النسبي تعمد على العامل الأيديولوجي والاقتصادي، أوصت الدراسة بالاهتمام بفهم الأسباب والدوافع وراء تنامي ظاهرة العنف والتطرف، وتحقيق العدالة الاجتماعية لمنع العنف، وضرورة احتواء الشباب المنتسبين للتنظيمات المتطرفة ذات المرجعيات القومية، وإعادة هيكلة أنظمة السجون والقضاء وهذا يتطلب تسريع الإجراءات الرقابية على قطاع الأمن العدالة والحكم الرشيد.

Abstract :

Relative deprivation is characterized by many risks to the stability of societies, generating phenomena such as violence, extremism and the spread of crime. The study aimed to explain the most important theoretical concepts of relative deprivation and its causes and the relationship of extremism and the resulting violence. The researcher used the descriptive and analytical method to describe the theoretical foundations of relative deprivation and to analyze the causes and motives of the effects of the latter, the most important of which is extremism and violence. In order to change the reality and force the ruling regime to a different policy, and that the phenomenon of violence and extremism starts from oppression and injustice and isolation of the individual from the unjust society, and that the understanding of the theory of relative deprivation deliberately on the ideological and economic factor, recommended The study is concerned with understanding the reasons and motives behind the growing phenomenon of violence and extremism, achieving social justice to prevent violence, and the need to contain youth affiliated with extremist organizations with national references, and the restructuring of prison and judiciary systems. This requires accelerating controls on the security sector justice and good governance.

الكلمات المفتاحية: نظرية الحرمان النسبي/ العنف/ التطرف

Keywords: relative deprivation theory / violence / Extremism

الملخص المفاهيمي

تسعى المجتمعات للعيش ضمن منظومة وطنية إدارية مستدامة للعيش بسلام، ويقع على الأنظمة والحكومات حقوق للمواطنين المقيمين في الدولة تتماشى مع المعايير الدولية الانسانية، إذ أن أهم هذه الحقوق تتمثل في الحق في الحياة والصحة والسكن والتعبير عن الرأي والتوزيع العادل للموارد للأجيال الحالية والقادمة، فللمواطن الحق في المعيشية والترفيه والكرامة الانسانية والحقوق في البيئة والمياه وغيرها من الحقوق التي نصت عليها التشريعات الدولية، إن الحقوق تتطلب توفير الاحتياجات المجتمعية والحد من التناقض بين الاحتياجات وقدرات الدولة، وحماية القيم والمعتقدات، حرمان الناس من الحقوق وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وظهور الطبقات المجتمعية من شأنه إدراك المجتمعات والأفراد بالحصول على أقل ما يريدون وبالتالي زيادة الغضب الجماهيري، وبالتالي التعبير عن ذلك الغضب بشتى الوسائل والبحث عن كل أساليب الانتقام قد تصل لحد التطرف والعنف وممارسة الأنشطة الإرهابية، وقد يستغل أعداء الدول هذه التناقضات في تدمير القيم والأعراف المجتمعية، لذا ينبغي على الحكومات دراسة السلوكيات المجتمعية منذ بداية التغير والانحراف الطبيعي لها.

الشكل التالي يوضح المخلص المفاهيمي لدورة الحرمان النسبي ودوافع نشأة العنف والتطرف



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج لنظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف

نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف

تبرز مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من الممارسات الحكومية للمجتمعات التي تحكمها تتمثل في حرمانهم من حقوقهم وأنشطتهم وممارستهم في كافة متغيرات الحياة البشرية مما يعمل على القهر الداخلي لديهم فكلما زادت الحرمان يرتفع معدل التفكير بالخروج عن المألوف والتعبير عنه بممارسات مختلفة تساهم في انتشار العنف المجتمعي وتهديد النسيج والاستقرار الحياتي.

هدفت الدراسة البحثية إلى بيان مساهمة ظاهرة الحرمان النسبي في ارتفاع معدلات العنف والتطرف داخل المجتمعات بمختلف مستوياتها على حد سواء

اعتدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف مفاهيم الحرمان النسبي، والشعور به، ودور القيم في الحد من انتشارها، وتحليل أسباب ظاهرتي العنف والتطرف وتأثير الأيديولوجية الفكرية والدينية والثقافية في نشر التطرف والعنف المجتمعي.

توصلت الدراسة إلى أن إدراك الفرد بالتناقض بين احتياجاته وظروف الحياة وما يستحقه أحد أهم دوافع وقوع الحرمان النسبي، ويعتبر غياب العدالة الإنسانية دافعًا قويًا لممارسة العنف بشكل دموي، كما وأن فهم نظرية الحرمان النسبي أحد أهم العوامل الأولية لمحاربة الأسباب الدافعة لنشأة ظاهرتي العنف والتطرف لآلاف المحبطين.

أوصت الدراسة بدراسة كافة المشكلات المجتمعية والاحتياجات البشرية ومشاركة المجتمعات في إدارة الموارد والإمكانيات والتخطيط التشاركي الأمل لتحمل الأعباء داخل الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية لاحتواء الأفراد والجماعات لمنع العنف من الانتشار، وعلى الأفراد والجماعات تقليل الفجوات القائمة في بين الاحتياج الواقعي والإمكانيات المتوفرة

تطلعات مستقبلية

- تحليل الأسباب الجذرية للمشكلات المجتمعية، ودراسة الآثار المجتمعية الناتجة عن الحرمان النسبي.
- تعزيز المشاركات المجتمعية في حل المشكلات ودراسة أثارها وتحمل المسئولية مع الجهات الحكومية والحكومات المحلية.
- تعزيز التواصل القيادي والحكومي والمؤسساتي بين كافة شرائح المجتمعات وبشكل دوري ومستمر.
- إثراء المجتمعات العربية المحبطة بالقيم الاسلامية والمجتمعية والتجربة الانسانية للحضارة الاسلامية والتي أصبحت مرجع لكل الحضارات القادمة.
- الحد من الانتقادات السلبية للحكومات وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها رفعة الدول العربية ضمن منظومة إقليمية قومية عربية مشتركة في إدارة القضايا الهامة ذات الأولوية
- بناء منظومة مجتمعية متماسكة تعتمد على القيم الممتدة من الشرائع السماوية والتجارب الحضارية والتاريخية وتقوية الروابط المجتمعية المشتركة والتكييف مع الظواهر المجتمعية المختلفة.

1. الإطار العام للدراسة:

1.1 مقدمة:

لازمت ظاهرة العنف كل ما قدمه الإنسان من انجازات وتطورات، بل ولا زالت ترافقه إلى يومنا هذا، إذ لم تستثن هذه الأخيرة لا حقبة تاريخية ولا منطقة جغرافية، ولا حضارة معينة أو ثقافة ما، والمفارقة أنه وبالرغم من كل ما حصله الإنسان من تقدم ورقي في شتى الميادين: (فكرية، وثقافية، وعلمية، واجتماعية، وسياسية واقتصادية، وغيرها)، إلاّ أنه لم يستطع التخلص من تلك الظاهرة، حيث تزايدت لدرجة أنها أصبحت مقلقة ومحيرة لكل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، إذ أنه هناك حاجة لتدخل المحللين والخبراء لتحليل هذه الظاهرة وتشخيصها واقتراح الحلول المناسبة للحد منها على الأقل. في الحقيقة هناك رابط قوي بين ما يسمى العنف وظاهرة الحرمان التي عبر عنها **"تيد روبرت"** في كتابه "**لماذا يتمرد البشر..؟"** وحلّل الحرمان واصفاً إياه بـ حالة التوتر الناتجة من التناقض بين أوضاع الإنسان أو مجموعة من البشر وتطلعاتهم إلى الحصول على الرفاهية أو الأمن أو تحقق الذات، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها. ومن ثمّ فإن عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان والتمرد على الواقع، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على العنف والتمرد كبيرة[1].

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تبرز مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من الممارسات الحكومية للمجتمعات التي تحكمها تتمثل في حرمانهم من حقوقهم وأنشطتهم وممارستهم في كافة متغيرات الحياة البشرية؛ مما يعمل على القهر الداخلي لديهم فكلما زادت الحرمان يرتفع معدل التفكير بالخروج عن المألوف والتعبير عنه بممارسات مختلفة تساهم في انتشار العنف المجتمعي وتهديد النسيج والاستقرار الحياتي، لذا يظهر من الإشكالية السابقة التساؤل التالي:

كيف ساهمت ظاهرة الحرمان في تنامي قضية العنف والتطرف داخل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء؟

ومنه تفرعت الأسئلة التالية:

- ما هي نظرية الحرمان النسبي؟
- ما هو دور الحرمان النسبي في تعزيز العنف المجتمعي؟
- كيف يساهم الحرمان النسبي في نشر التطرف؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة البحثية إلى بيان مساهمة ظاهرة الحرمان النسبي في ارتفاع معدلات العنف والتطرف داخل المجتمعات بمختلف مستوياتها على حد سواء، ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على نظرية الحرمان النسبي ومقياسها وأهم مخرجاتها.
- تحديد دافع العنف المجتمعي وعلاقته بالحرمان النسبي.
- التعرف على مساهمة الحرمان النسبي بنشر التطرف.

4.1 أهمية الدراسة:

سوف تستطيع الباحثة فهم سمات وأسس الحرمان النسبي ومستوى تأثيره على التغيرات الداخلية في نشر العنف والفوضى، وبالتالي رفع قدرات الباحثة في هذا المجال، توفير دراسة تساهم في دعم توجهات صناع القرار بحل المشكلات الداخلية بتعزيز العدالة الاجتماعية كنقيض للحرمان. وإثراء المكتبة العربية بالعديد من الدراسات البحثية التي تعتبر مهمة بالنسبة لصناع القرارات في الدول غير المستقرة.

---

[1] زين الدين، الحبيب استاتي (2017): **الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية**، مجلة عمران، ع 6/22، ص 169.

5.1 الفرضية:

يُعتبر عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على العنف والتمرد كبيرة.

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف مفاهيم الحرمان النسبي، وآليات الشعور به، ودور القيم في الحد من انتشار هذه الظاهرة، وتحليل الأسباب الحقيقية لظاهرتي العنف والتطرف ودوافعهما، وتأثير الأيديولوجية الفكرية والدينية والثقافية في نشر التطرف والعنف المجتمعي، وذلك لبيان العوامل المؤثرة على دوافع انتشارهم، ومنهج دراسة الحالة من خلال تحليل ظاهرة العنف والتطرف وربطها بالحرمان النسبي وخاصة في مجال صعود السلفية الجهادية في لبنان.

7.1 الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة والتي جاءت تقريبا في نفس الصدد أهمها:

1.7.1 كتاب الحبيب استاتي زين الدين تحت عنوان: **الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية**. صدر سنة **2017** ركز الكاتب هنا على أنه هناك رابط قوي بين ما يسمى العنف وظاهرة الحرمان التي عبر عنها "**تيد روبرت**" في كتابه "**لماذا يتمرد البشر..؟**" مبيناً في ذلك أنّ عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان والتمرد على الواقع. مستخدماً المنهج الوصفي في توضيح ذلك مستدلاً بـ الفعل الاحتجاجي في المغرب كدراسة حالة من خلال التركيز على أنّ الإحساس بـــ الحرمان النسبي يُعتبر حافزاً رئيسياً للتعبير العلني على الظلم و"**الحقرة**" النقيض الأمثل مغربياً لمفهوم الكرامة والاحترام والمساواة..

2.7.1 نيفين بندقجي، كيم ويلكينسون، لين أغابي تحت عنوان: **في فهم التطرف: مراجعة لأدبيات نماذج ومحركات التطرف** صدر سنة 2016 تبحث هذه الدراسة إلى البحث في أدبيات التطرف في كل منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا وفي الدول الغربية ووسط آسيا وإفريقيا. الهدف هنا هو فهم هذه الظواهر نسبة إلى أولئك الذين انضموا إلى تنظيم داعش. مستخدمين في ذلك المنهج الاستقرائي أي الانتقال من التطرف كعملية في التحول الشخصي (**الجزء**) وصولًا إلى أهم الاقتراحات حول تطوير قاعدة من الأدلة التجريبية الأكثر موثوقية حول التطرف والعنف (**الكل**).

3.7.1 كتاب فارس كمال نظمي تحت عنوان: **قياس الحرمان النسبي العراقي المدرك لدى العاطلين عن العمل في العراق** صدر سنة **2014م** قدم الكاتب دليلاً ميدانياً ملموساً على صدقه، هو مفهوم "**الحرمان النسبي العراقي المُدرَك**"، أي أنه أعطى للحرمان إطاراً وطنياً بين المقايسة مع الشعوب الأخرى، وهو أمر لم تتطرق إليه الأدبيات العالمية السابقة، إذ اكتفت بتناول الحرمان النسبي في إطار المجتمع الواحد فقط. ثم خلص بعدها إلى صياغة نموذج للهوية الوطنية العراقية متفاعلةً مع الحرمان النسبي ضمن إطار سيكولوجي– ديموغرافي قادر على التنبؤ باحتمال اندلاع الاحتجاجات الجمعية أو انحسارها لدى العاطلين عن العمل. معتمداً في ذلك على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

4.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة: استعرضت الدراسة مجموعة من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بـــ موضوع البحث محل الدراسة، أين توصل الأبحاث من خلال تلك الدراسات إلى مجموعة من النتائج أعانته على إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، ومن خلال الاستعراض للدراسات السابقة يُمكننا التعقيب على هذه الأخيرة في النقاط التالية:

1.4.7.1 الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتمثل هذه الاستفادة في النقاط التالية أهما:

_ تحديد الإطار العام للدراسة.

_ تحديد متغيرات الدراسة وإمكانية صياغة أسئلتها.

_ اختيار منهج الدراسة والأداة المناسبة لها.

_ مقارنة بعض النتائج في الدراسات السابقة بـ نتائج الدراسة الحالية.

_ الاستفادة من مراجع الدراسات السابقة.

2.4.7.1 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

أوجه التشابه: كلاهما يهدفان إلى البحث في أدبيات موضوع الدراسة من خلال تبيان أهم المفاهيم النظرية للحرمان النسبي وأسبابه وعلاقة التطرف والعنف الناتج عنها. وصولاً إلى أنّ ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من المظلومية وانعدام العدالة وانعزال الفرد عن المجتمع الظالم، وأنّ فهم نظرية الحرمان النسبي تعمد على العامل الأيديولوجي والاقتصادي على حد سواء. مستنتجة في الأخير على ضرورة الاهتمام بـــ فهم الأسباب والدوافع وراء تنامي تلك الظواهر، وتحقيق العدالة الاجتماعية لمنع الظواهر.

أوجه الاختلاف: قدمت الدراسات السابقة في نتائجها وتوصياتها انتقادات فقط دون البحث على حلول منطقية بديلة، فهي كانت نقدية أكثر من كونها بحثية، عكس الدراسات الحالية التي انطلقت من انتقاد الذات نفسها وتقويتها وتطويرها وتقويمها انطلاقاً من تغيير أفكارها.

2. نظرية الحرمان النسبي:

لم ينقطع ظلم الناس لبعضهم البعض منذ أن كانت البشرية، فلم يخل العالم قط من المحرومين والمظلومين. إلاّ أنّ الحرمان بحد ذاته قد لا يعني شيئاً بالنسبة إلى المحروم، فبعض المرحومين لا يعرفون أنهم كذلك، ويظنون أنّ الفروق بينهم وبين الآخرين طفيفة لا تمس الجوهر، فيما يعرف بعض المرحومين أنهم كذلك، ولكن جرى إقناعهم أنّ تلك هي سنة الحياة وأنّ التمرد على أوضاعهم لا طائل وراءه، وانه لا سبيل سوى الاستسلام بل والرضى. فاغلب المجتمعات في العالم تحتوي توزيعاً غير متساو للموارد، وأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ومع ذلك لا تنشأ إلاّ حركات شكوى أو احتجاجات محدودة أو قابلة للعد. على هذا الأساس شكلت هذه الواقعة مادة فكرية شائكة لدى فلاسفة المجتمع وعلمائه عبر التاريخ، لصياغة السؤال القديم الجديد: **لماذا لا يؤدي الحرمان بالضرورة إلى إثارة مشاعر الاستياء والغضب وسلوكيات الاحتجاج لدى الناس؟ ولماذا لا يبدي المرحومون في حالات كثيرة احتجاجًا على بؤسهم؟ بل يبدون في الغالب تسامحاً مع هذا الحرمان ولا يعملون على تعديل أوضاعهم؟** من هنا كانت نقطة الانطلاق لعدد من النظريات النفسية الاجتماعية في سعيها للإحاطة بمحددات الرضا والاستياء. وقد تبلورت واحدة من هذه الرؤى على يد مفهوم الحرمان النسبي الذي جرى توظيفه لتحليل السياقات التي تحدث في عملية إدراك الظلم[1]. هذا ما سنتطرق إليه من خلال النقطة الثانية.

1.2 مفهوم الحرمان والحرمان النسبي:

1.1.2 مفهوم الحرمان لغة واصطلاحا: الحرمان لغة هو من الحِرْمُ المنع، والحِرْمَة الحِرمانُ، والحرمان نقيضه الإعطاء والرزق، فالعطاء والعطية اسم لما يُعْطَى، والجمع عَطايا وأَعْطِيَة. يقال: مَحْرُومُ ومَرْزُوق، وحَرَمه الشيءَ يَحْرِمُه وحَرِمَه حِرْمَاناً وحِرْما.. وقد جاء في الدعاء: "**اللهم لا تحرمني سعة رحمتك وسبوغ نعمتك وشمول عافيتك وجزيل عطاياك"**[2].

أمّا اصطلاحاً عرف "**إسماعيل**" الحرمان بأنه: "**الشعور بعدم وجود حاجات وأشياء وأمور يحتاجها الفرد وتكون مهمة لبناء وتكوين شخصيته**". وعليه فانّ الحرمان يُعبر عن موقف ضاغط على الإنسان، وهو حالة شعورية داخلية عند الفرد تنشأ من عدم تمكنه من إشباع حاجة أو أكثر من حاجاته الأساسية أو الشخصية نتيجة لذلك يشعر بعوز نفسي[3].

2.1.2 مفهوم الحرمان النسبي: هو مفهوم صاغه "**Stouffer**" وزملاؤه للمرة الأولى سنة **1949** لتفسير سلسلة من العلاقات غير المتوقعة بين مشاعر الرضى لدى الجندي الأمريكي وبين وضعه في الجيش. وفيما يأتي نماذج من تعريف الباحثين له:

_ يعرفه "**جير**" سنة **1970** على أنه:" **إدراك الفرد بالتناقض بين توقعاته وقدرته المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع الأساسية وظروف الحياة التي يعتقد الفرد أنّ له حقًا فيها. أمّا قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظن أنه قادر على الحصول عليها والاحتفاظ بها".**

---

[1] نظمي، فارس كمال (2014): **قياس الحرمان النسبي العراقي المدرك لدى العاطلين عن العمل في العراق**، المجلة العربية للعلوم النفسية، ع 41-42، ص109.

[2] الحيديري، هيثم احمد (2010): **مفهوم العطاء والحرمان**، مؤسسة علوم نهج البلاغة للنشر، ط1، ص ص 17-18.

[3] أبو يوسف، حسام/ عبد الجواد، عاطف (2017): **الحرمان النفسي الوالدي وأثره على ممارسة الأبناء لسلوك عقوق الوالدين**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، م 6، ع 7، ص 36.

_ يعرفه "Martin" سنة 1980 على أنه: "**الشعور بالاستياء الذي ينتاب الفرد نتيجة اعتقاده بأنه يحصل على أقل ما يستحقه**".

_ يعرفه "**وولكر وأول**" سنة 2002 على أنه: "**الشعور بالغضب الذي ينتاب الفرد عندما تُحبط توقعاته بشأن السلع وظروف الحياة التي يعتقد أنه يستحقها، فيصبح مدفوعاً لتعويض عد المساواة هذه**".

_ يعرفه "**ارونسون وأول**" سنة 2004 على أنه: "**إدراك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها يحصل أقل مما يستحقه، أو أقل مما كان يتوقعه، أو أقل مما يحصل عليه للأفراد المماثلون له**".

وعليه فإنّ الحرمان النسبي هو إدراك الفرد التناقض بين ما يحصل عليه أو ما تحصل عليه جماعته الداخلية التي ينتمي إليها من السلع وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه، أو ما يعتقد أنه يستحقه أو تستحقه جماعته الداخلية، أو ما يحصل عليه الأفراد المماثلون له أو الجماعات الخارجية الأخرى من تلك السلع وظروف الحياة. وقد يظل هذا الإدراك مقيداً ضمن حدوده المعرفية، أو قد ينجم عنه شعور بالاستياء والغضب[1]. فالناس تحتج وتتمرد على أوضاعها ليس بتأثير المعنى "**المطلق**" للحرمان، ولكن لأنهم يشعرون بالحرمان نسبة إلى "**مقياسات**" يجرونها على أوضاع أفراد أو جماعات أخرى. فالعامل الأساسي هنا هو "**المقايسة**" مع الآخر واقتناع الفرد بأنّ له حقاً مشروعاً في الحصول على الحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها الآخر، سواء كان فرداً أم جماعة[2].

التعريف الإجرائي: الحرمان النسبي هو استياء يتولد لدى الأفراد من إدراكهم التناقض الموجود بين ما يستحقونه وما هو متحقق لديهم فعلاً، فقد يلاحظون أنهم يريدون أكثر مما يتوقعون لو أنهم يملكون أقل مما يستحقون، الأمر الذي يُولد لديهم مشاعر الحرمان النسبي المتمثلة في الغضب والإحساس بالظلم.

أما فيما يخص نشأته فهو مفهوم ينتمي إلى حزمة النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية السياسية الواسعة التأثير، التي يطلق عليها أحياناً تسمية "**نظريات التوقعات الناهضة**" ويقصد بها توقعات الناس وتطلعاتهم نحو تحقيق مصالحهم واهتماماتهم المستقبلية. ويتلخص هذا المفهوم بفكرة مفادها أنّ كل فرد له مجموعة من الحاجات والمطالب الأساسية والمحددة، إلاّ أنّ هناك درجات مختلفة يتم على أساسها الإيفاء بهذه الحاجات. ويمكن تقسيمها إلى: "**إيفاء حقيقي وإيفاء متوقع**". فالحقيقي يُشير إلى مدى ما يتحقق فعلاً من الحاجات، والمتوقع يُشير إلى المدى الذي يشعر فيه الفرد بالعدالة من تحقيق حاجاته. فإذا كانت التوقعات أكثر ممّا تم تحقيقه فعلاً، يشعر الفرد بالحرمان النسبي نتيجة نقصان الحاجات الحقيقية التي عمّا هو متوقع. ويؤدي هذا الحرمان في حالات كثيرة إلى الغضب والتفكير الهجومي، كمحاولة المشاركة في الحركات السياسية والاجتماعية للتعبير عن حالات التبرم والاستياء من الظروف القادمة[3].

لكن مفهوم الحرمان النسبي بصيغته المعاصرة في العلوم الاجتماعية ليس وليد القرن العشرين، إنمّا يعود بنشأته الأولى إلى مرحلة من تطور الفكر الاجتماعي سبقت تبلور هذه العلوم واتضاح منهجيتها. فلا ينسى المنظرون النفسانيون في هذا الحق الإشارة باستمرار إلى كتاب "**النظام القديم والثورة الفرنسية**" سنة 1856 لمؤلفه "**دي توكيوفيل**" بوصفه واحداً من أهم المراجع الأولى في نظرية الحرمان النسبي، وإن لم يرد فيه المفهوم بصياغته المعاصرة الحالية، لكنه ورد ضمناً في طيات الرؤية التحليلية التي أوردها المؤلف. كما قدم "**كارل ماركس**" الإطار الفلسفي والسيكولوجي للأسس النفسية للعلاقة بين الحرمان النسبي والتغيير الاجتماعي الموكول انجازه للطبقة العاملة حسب منظوره، بتأكيده أنّ الشرط المسبق لاندلاع الاضطرابات الاجتماعية الواسعة ليس التدهور المتنامي في وضع البروليتاريا، بل التطور في الأوضاع الاقتصادية للعمال الذي لا يجاري الرفاهية المتزايدة للرأسماليين، ممّا يُسبب التوترات الاجتماعية[4].

---

[1] نظمي، فارس كمال، **المرجع سبق ذكره**، ص 110.

[2] نظمي، فارس كمال عمر (2011): **صدق البناء لـ مفهوم الرحمان النسبي العراقي المُدرك "دراسة ميدانية"**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع 79، ص 3.

[3] نظمي، فارس كمال، قياس الحرمان النسبي العراقي المدرك لدى العاطلين على العمل في العراق، **المرجع سبق ذكره**، ص 111.

[4] **المرجع نفسه**، ص111.

2.2 نظرية الحرمان النسبي:

إنّ التعقيد النظري البالغ الذي انطوى عليه موضوع الحرمان ودوره في التغيرات الاجتماعية الجذرية، قاد إلى سؤال جوهري أساسي: **إذا كان الحرمان يتأتى من مقايسة أنفسنا بمن هم أفضل منا، وإذا كانت كل المجتمعات تعاني من عدم المساواة، فلماذا لا نشعر بـ الحرمان على الدوام؟**. من الواضح أنّ مقايسة الذات بشخص مرجعي ذي منزلة أفضل، ليس محدداً كافياً لحدوث الحرمان النسبي رغم ضرورته. فلابد من وجود مقومات أخرى جوهرية تؤدي إلى بروز الانفعال أو الاستياء جراء الحرمان، ولقد سعى منظرون عديدون في ظاهرة الحرمان النسبي للبحث في طبيعة هذه المقومات. ويُلاحظ أنّ تلك الاجتهادات التنظيرية اشتقت جميعاً، وعلى نحو تراكمي متعاقب، من منظور واحد وهو "**المعرفي الاجتماعي**". ولذلك يمكن النظر إلى نظريات أو موديلات الحرمان النسبي على أنها نظرية واحدة مستمرة، خضعت للتعديل والتطوير، منذ نشوء المفهوم وحتى اليوم. وفيما يأتي سرد مكثف لـــ أهم المراحل التنظيرية التي مرت بها هذه النظرية:

_ نظرية "**Davis**" **1959**: يعد "**Davis**" أول من صاغ نظرية منهجية في الحرمان النسبي مفترضًا، أنّ أي جماعة اجتماعية يمكن تقسيمها إلى أفراد يمتلكون السلع الجيدة (غير المحرومين)، والى أفراد لا يمتلكون ذلك (المحرومين) وقال: **"عندما يقاس المحروم نفسه بـ غير المحروم، تسمى الحالة الناتجة بـ الحرمان النسبي"**. وأكد أن هذه التسمية صحيحة مادامت المقايسة تجري بين أفراد ينتمون إلى الجماعة الاجتماعية الواحدة، أمّا إذا قايس الفرد نفسه مع أفراد ينتمون لجماعات خارجية أخرى فان الحالة الناتجة تسمى بـــ "**المسافة الاجتماعية**". ويمكن إيجاز محددات النظرية ومساراتها على النحو الآتي:

إنّ الفرد الذي يفتقر لشيء مرغوب به **(س)**، يشعر بالحرمان النسبي عندما:

أ _ يدرك أنّ الآخرين المماثلون له يملكون **(س)**.

ب_ يرغب بالحصول على **(س).**

جـ_ يشعر انه مؤهل للحصول على **(س)**، أي يستحقه. وعندما يغيب أي محدد من المحددات الثلاث هذه، لا يحدث الحرمان النسبي.

_ نظرية "**Runciman**" **1966:** وصف "**Runciman**" الحرمان النسبي بأنه المفتاح لفهم العلاقة المعقدة والمتقلبة بين التقارب الاجتماعي والشعور بالمظلومية. وأضاف محدداً رابعاً إلى نظرية "**Davis**"، بافتراضه أنّ الفرد يعد محرومًا نسبياً من الشيء **(س)** حينما:

أ _ لا يملك الشيء **(س).**

ب_ يدرك أنّ الآخرين مالكين للشيء **(س)** أو يتوقع أن يمتلكونه (بضمنهم هو شخصياً).

ج _ يرغب بالشيء **(س).**

د _ يعتقد بإمكانية الحصول على الشيء **(س)**، أي يستحقه.

كما قدم تمييزاً بين الحرمان الأناني (الفردي) الذي يحدث حينما يقاس الفرد نفسه بالآخرين، وبين الحرمان الناجم عن مشاعر التآخي داخل الجماعة (الجماعي) الذي يحدث حينما يقاس الفرد جماعته المرجعية بالجماعات الأخرى.[1]

_ نظرية **جير**: يعرف جير الحرمان النسبي: بأنه التوتر النفسي الناشئ عن التناقض بين ما يرغب الأفراد به أو يشعرون أنهم يستحقونه من السلع وفرص الحياة، وبين إمكاناتهم الحالية أو المتوقعة للحصول على تلك السلع والخدمات. وقد قدم **"جير"** نموذجاً للحرمان النسبي أكثر ديناميكية من سابقيه، محددًا أربع محددات ضرورية تؤدي إلى إحداث الحرمان النسبي لدى شخص يفتقر إلى الحصول على شيء مرغوب به **(س)**، وهي:

أ _ إذا أدرك أنّ شخصاً مماثلاً له يمتلك ذلك الشيء **(س).**

ب _ إذا كان يشعر أنه مؤهل للحصول على ذلك الشيء **(س)**، أي يستحقه.

ج _ إذا كان يعتقد أنّ ذلك الشيء **(س)** من غير الممكن الحصول عليه. وصاغ نظريته بالمعادلة التالية:

---

[1] نظمي، فارس كمال، صدق البناء لـ مفهوم الرحمان النسبي العراقي المُدرَك، **المرجع سبق ذكره**، ص ص، 8- 9.

توقعات القيم (Value Expectations)	قدرات القيم (Value Capabilities)
توقعات القيم (Value Expectations)	

"**القيم**" هي الأحداث والأشياء والأوضاع المرغوبة التي يكافح البشر من أجل الحصول عليها، وتعد القيم من منطلق نفسي هي الأشياء التي تستهدفها البواعث البشرية، والتي يفترض أنها تعزى إلى "**الحاجات**" أو "**الغرائز الأساسية**" أو تشتق منها كالغذاء، والمأوى والخدمات الصحية، ووسائل الراحة المادية، والسلامة والنظام، والحب، والانتماء، واحترام الذات، وتحقيق الذات، وقيم القوة (أي المشاركة في صنع القرارات السياسية الجماعية). أما "**توقعات القيم**" فتمثل السلع والفرص التي يرغب بها الشخص ويشعر أنه يستحقها، بالمقايسة مع الآخرين المشابهين له (بضمنهم هو نفسه في الماضي)، فيما تمثل "**قدرات القيم**" السلع والفرص التي يمتلكها الشخص فعلياً أو يعتقد بأنه قادر على امتلاكها[1].



شكل رقم 1: نظرية الحرمان النسبي

المصدر: قاسم، حوراء محمد علي، **الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)**، ص 150.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص، 9 - 10.

من خلال إلى ما تطرقنا إليه، يُلاحظ أنه هناك شبه إجماع بين كثير من المحللين والباحثين على وجود محرك رئيسي لظاهرتي العنف والتطرف وهو الإحساس بالحرمان النسبي بوصفه حافزاً رئيساً للتعبير العلني على الظلم والتهميش واللاعدالة الاجتماعية. بمعنى أنّ هذه الحاجات ليست مقصورة على الغذاء، والحماية، والسلامة الجسدية، والرفاه، والتحكم في ثروات الأرض فقط، وإنما تشمل الهوية، والاستقلال، والاعتزاز بالنفس والإحساس بالعدالة[1]. وهو ما سنتطرق إليه في النقطة الثالثة.

3. الأسباب الحقيقية لظاهرتي العنف والتطرف:

هناك إدراك واسع لكون ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من خلال المظلومية وانعدام العدل، ما يتبعه انعزال الفرد عن المجتمع الظالم والآثم، وكرد فعل على هذه المظلومية يبحث هذا الأخير عن هوية جديدة أو فلسفة أخرى للحياة من خلال الانخراط في الجماعات المتطرفة المسلحة (سواء بالسعي لـ الانضمام لها أو بالتجنيد من قبلها) أين يُصبح جزءاً من هذه الجماعة المتطرفة[2]. "**فالتطرف**" هو عملية التحول الشخصي التي يمر بها الفرد في سياق استجابته إلى مظالم متعلقة بالتطرف الاقتصادي والاجتماعي العام. هذا التحول يُعَنون بـ أزمة شخصية يمر بها الفرد أثناء البحث عن الدور والمعنى الحقيقي لحياته، والذي يقوده إلى استخدام العنف[3]. هذا "**العنف**" هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص أخر نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى[4]. وينظر "**يوهان غالتونغ**[(•)]" إلى العنف على "أنه محاولة منطقية لتحقيق الأهداف، أين يُصنف هذه ظاهرة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: (عنف مباشر، وعنف هيكلي غير مباشر، وعنف ثقافي رمزي)" تكون ممثلة من قبل الزوايا الثلاث لمثلث العنف، وهي ترتبط سببياً بــ بعضها البعض، موضحاً بذلك معاييراً جديدة للتعاطي مع هذه الكلمة بفضل مثلث العنف... فالعنف حسبه لا يشير دائماً إلى القوّة الجسدية المباشرة، بل هو يتجلّى بأشكال متنوعة[5].

من الواضح أنّ العوامل السياقية تلعب دوراً هاماً في إعداد الأرضية الخصبة للتطرف والعنف حين يصاب الفرد بالإحباط من الوضع الراهن، أين تضم هذه العوامل دوافع متنوعة سواء كانت سياسية اقتصادية أيديولوجية اجتماعية أو كرد فعل على عوامل معينة[6]. في الحقيقة لم ينشأ العنف والتطرف وحتى الإرهاب من تلقاء أنفسهم، على العكس فإنّ لهم العديد من الأسباب والدوافع، ومعرفة الأسباب في هذه النقطة أمر بالغ الأهمية، لأنها ستساعد في حل المشكلة. فكما أنه من غير الممكن العلاج من دون تشخيص فإنه من غير الممكن أيضاً التشخيص من دون معرفة الأسباب، هنا بالذات تكمن أهمية اكتشاف هذه الأسباب والدوافع أين تعتبر معرفتها موضوع يهم العالم أجمع[7].

للبحث عن الأسباب الحقيقة لظاهرتي العنف والتطرف ميز المحللون بين فريقين اثنين، فريق يعتقد أنّ الأيديولوجية والدين والثقافة هي الدوافع الرئيسية وراء ذلك. فريق، يعتقد أنه تتفوق العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عوامل الأيديولوجية والدين. هذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

---

[1] Beaudoin M. C. (1/12013): Melissa Protracted Social Conflict: A Reconceptualization and case analysis. Doctoral dissertation Scholar commons, University of South Carolina, pp 7-8.

[2] بندقجي، نيفين/ ويلكينسون، كيم/ أغابي، لين (2016): "**في فهم التطرف: مراجعة لأدبيات نماذج ومحركات التطرف**"، عمان: معهد غرب أسيا وشمال إفريقيا، ص 26.

[3] **المرجع نفسه**، ص 5.

[4] علي إسماعيل مجاهد، "**تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع**". مركز الإعلام الأمني، ص 2.

(•) جوهان جالتونغ: من مواليد 24 أكتوبر 1930، عالم اجتماع وعالم رياضيات نرويجي، وهو المؤسس لمعهد أبعاد السلام في اوسلو سنة 1959، تولى منصب مديرها سنة 1970، وأنشأ مجلة أبحاث السلام سنة 1964، وفي سنة 1969 تحصل على منصب في دراسات السلام والصراع. تقلد منصب أستاذ في العديد من الجامعات الأخرى، ووضع عدة نظريات منها التمييز بين السلام الايجابي والسلام السلبي والعنف الهيكلي.

[5] Johan Galtung , Violence (9-11-2014): War and their impact on visible and invisible effects of violence, in site : http://www. Engagingconflict.it/ec/wp-content/uploads/2012/06/Galtung-violence-War-and- their-impact-on-visible-and- invisibe-effects-of-violence. Pdf.

[6] بندقجي، نيفين/ ويلكينسون، كيم/ أغابي، لين (2016): **المرجع سبق ذكره**، ص 26.

[7] "**المؤتمر المحكم والمنشور العنف والتطرف والإرهاب بأبعاده الدينية والسياسية والاجتماعية**"، ص 2.

1.3 الأيديولوجية والدين والثقافة الدوافع الأساسية وراء العنف والتطرف:

يعد الدين أحد أهم الأدوات التي يتم استخدامها من أجل حشد الأفراد لممارسة العنف بدعوى الدفاع عن حقهم في ممارسة العقيدة. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة تصدر العنف الديني لساحة التطرف العالمي على حساب العنف القومي أو الانفصالي أو الأنواع الأخرى التي تستند لأسباب طبقية أو ثقافية. كما يعد الدين ظاهرة اجتماعية في ممارساته كونه يفضي إلى علاقات تبادلية بين المؤسسات التي تمثله وبين الأفراد الذين يعتنقونه. ينقسم التطرف الذي يعتمد على الدين في استقطابه لأتباعه إلى نوعين؛ أحدهما يهدف إلى تحقيق غاية سياسية وتتم الاستعانة بالدين لتدعيم موقفه، بينما الآخر يهدف إلى تحقيق غاية دينية مُثلي من الصعب أن يتم تحقيقها نتيجة للمتغيرات المحلية والإقليمية، إضافة إلى الدولية. ولذا فإنه يلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيقه بالقوة. ويمكننا أن نطلق على كل الصراعات التي يتم استحضار الدين إليها عنفًا سياسيًا، حتى تلك التي تقوم بها التنظيمات المتطرفة ذات المرجعية الدينية تندرج أسفل هذه القاعدة، كونها تتم بين تنظيم متطرف ذي هياكل تنظيمية تمارس عملًا عنيفًا يهدف إلى الإنقاص من سيادة الدولة القومية التي تقاتله بدورها هي الأخرى .

يسعي التنظيم المتطرف إلى السيطرة على بعض الأراضي أو المدن لإقامة دولته الدينية وفق أسسه الشرعية المُعتنقة، إضافة إلى منازعة أداته الفكرية للأدوات الإعلامية القومية. كما تعد الجماعات المتطرفة القائمة على أساس ديني أكثر تماسكًا من الأخرى التي بنيت على أساس قومي، ليس فقط بسبب الآلية الداخلية للإدارة والتي تعتمد على تنفيذ أوامر القيادات دون نقاش، ولكن أيضًا بسبب عكوف التنظيمات المتطرفة على زرع فكرة التضحية بالدنيا من أجل الآخرة[1].

إضافة إلى ذلك نجد أن الدولة القومية قد تنجح في احتواء التنظيمات المتطرفة ذات المرجعية القومية من خلال عقد هدنة معها، أو من خلال التعهد بالبحث في مطالبها، أو حتى منح الإقليم الراغب في الانفصال حكمًا ذاتيًا. على عكس ذلك، نجد أنّ التنظيمات المتطرفة الدينية لا تقبل بفكرة المهادنة إلَّا في وقت ضعفها كاستراتيجية بناءة لإعادة تجميع القوى وتحديد الأولويات. وبمجرد أن تنتهي من ذلك، تعاود هذه التنظيمات شن هجماتها من جديد بسبب رفضها لفكرة الدولة القومية والتي ترى فيها عائقًا لابد من إزالته. من الجدير بالذكر أنّ التنظيمات المتطرفة تعتمد في استقطابها للشباب على قوة المحتوى الديني الذي تقدمه أداتها الإعلاميّة، والذي يهدف دومًا إلى تعبئة نفوس متابعيه من خلال إظهار مدى قوة التنظيم وصموده أمام محاولات وأده واستئصاله، إضافة إلى قدرته على تحقيق غايته الدينية المُثلى، والتي تتعلق بإقامة دولة دينية. كما تعمد التنظيمات الإسلامية المتطرفة إلى عقد المقارنات بين فترة الأمجاد الإسلامية القديمة وفترة تفكك العلاقات البينية الإسلامية الحالية. ومن أجل إحكام التنظيمات المتطرفة لاختراقها الفكري، فإنها تقوم دومًا باستحضار معاناة الشعوب الإسلامية في بقاع مختلفة من العالم، قبل أن تقدم نفسها كنصير لقضيتهم. ولا تغفل الآلة الإعلاميَّة عن إرجاع أسباب تدهور الأوضاع إلى سيطرة الإمبريالية العالمية على أنظمة الحكم الإسلامية، مما يبرر الدعوى لمهاجمتها لاحقًا.

هذا يفسر سبب لجوء التنظيمات المتطرفة إلى الاستعانة بقضية القدس لتدعيم مبرراتها وحربها على الدول الإسلامية، ليس فقط لمكانة القدس في نفوس المواطن العربي والإسلامي، ولكن لأنها القضية الوحيدة التي لا تحتاج إلى براهين مادية لإثبات مظلوميتها؛ فاحتلال القدس إضافة إلى العلاقات بين عدد من الدول الإسلامية وإسرائيل تعد سببًا كافيًا لدى هذه التنظيمات لإقناع البعض بضرورة الالتحاق بصفوفها.

من الملاحظ أنّ التنظيمات المتطرفة تُدرك دوماً توجه الميول الدينية للمواطن العربي التي تضعه دومًا على الجهة الأخرى من إسرائيل، ولذا فإنّ كل التنظيمات المتطرفة التي تسعى لأن يكون لها تواجد قوي في المنطقة، إضافة إلى زيادة قدرتها على جذب الأفراد، تسعى لمهاجمة إسرائيل وحلفائها الدوليين في إصداراتها المرئية المسموعة حتى وإن لم تتمكن من تنفيذ هجمات ضدها، لتتسلل بذلك إلى قلوب البعض من زاوية دينية تتعلق بالقدس وأخرى سياسية تتعلق بالتحرر من النفوذ العالمي. فعلى سبيل المثال، نجد أنّ حزب الله ذا المرجعية الشيعية، والمرفوضة عربيًا، يستخدم فكرة خوض حرب مع إسرائيل لكسب المزيد من

---

[1] عبد الفتاح، احمد سامي (2019/06/17): "**تعددت العوامل والتطرف واحد..أسباب صناعة الموت**"، المرجع/ دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com.

الدعم داخل الرأي العام العربي، إضافة إلى استعانته لقضية القدس لتكوين حاضنة شعبية في الجنوب اللبناني[1]. وعليه فإن الدعاة المتطرفين يُفسرون الأحداث الإقليمية والعالمية بأنها مؤامرة من الغرب لقمع العالم الإسلامي؛ وبناءً على هذا التصور العدائي، فإنهم يُبررون ضرورة اللجوء إلى "**الجهاد العنيف**" والدعوة المتطرفة كأحد الاتجاهات التي تشكل الإسلام الراديكالي، باعتبارهما من الوسائل المشروعة لاستعادة سلطة الإسلام في العالم والانتصار على الأعداء[2].

على هذا الأساس فان الحجة القائلة بأنّ الصراع الحقيقي ينبغي أن يكون داخل الدين نفسه بين الراديكالين والمعتدلين تُمَثِّل النسخة الأدق في تعبيرها عن هذا الرأي، إذ تعطي الأولوية للعوامل الأيديولوجية.

2.3 العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدوافع الأساسية وراء العنف والتطرف:

قد يكون المجتمع عاملًا مهمًا في دفع أفراده نحو التطرف دون أن يدرك ذلك، رغم المجهود العام الذي يبذله من أجل مواجهته، بسبب إشكالياته العامة العالقة، والتي تُسبب استياءً عامًا بين المواطنين مما يولد لديهم رغبة عامة بـ تغير السياسات الإدارية القائمة بسبب فشلها في تلبية الرغبات الشعبية المرجوة. ويعد غياب العدالة الاجتماعية دافعًا قويًا للأفراد لـ ممارسة العنف بشكل دموي من أجل تغيير سياسة الأمر الواقع أو إجبار النظام الحاكم على تبني سياسة مغايرة لتلك القائمة والتي أدت إلى تعميق الفروقات الطبقية، إضافة إلى حرمان فئة شعبية كبيرة من حقوقها الاجتماعية الأساسية والتي يعد إلزامًا على الدولة توفيرها. أين يعتقد الأفراد الذين ينجرون للعنف نتيجة غياب العدالة الاجتماعية أنهم يؤدون منفعة كبرى للمجتمع بإظهارهم للغضب الدفين بين ثنايا فئاته الأكثر تضررًا. ولهذا، فإنهم يتفانون في عملهم العدواني، ويقدمون أنفسهم كنصير للطبقة الشعبية المهمشة.

قد نجد أنّ فئات مجتمعية قد يتم تمثيلها من خلال شخص تستحوذ على الموارد المالية ذات الأهمية داخل دولة معينة من خلال السيطرة على المناصب القيادية ذات النفوذ، والتي تتعمد التغاضي عن معاناة الفئات المجتمعية المهمشة لصالح الفئة الأكثر رخاءً، مما يُمثل إشكالية في آلية توزيع القوى المجتمعية، والتي قد تكون مبررًا كافيًا للتنظيمات المتطرفة لاستقطاب الأفراد بدعوى مقاومة الهيمنة الطبقية[3]. إضافة إلى ذلك، نجد أنّ تدني المستويات التعليمية في بعض البلدان وما يرافقها من نقص للوعي الفردي قد يكون عاملًا محفزًا أمام التنظيمات المتطرفة لتكثيف عملها الاستقطابي الذي يتغذى بشكل رئيسي على الجهل وقلة المعرفة. ولذا نجد أنّ هذه التنظيمات تنشط بشكل رئيسي في البلاد التي تعاني من إشكاليات تعليمية؛ كبلدان الشرق الأوسط ووسط آسيا، في حين تجد صعوبة لــ اختراق البنية الاجتماعية المترابطة لبلدان أوروبا. وعلى هذا الأساس، نجد أن هناك ترابطية عكسية بين معدلات التنمية البشرية وبين الميول الفردية للتطرف، فكلما قلّ هذا المعدل داخل المجتمع، زادت قدرة التنظيمات المتطرفة في التأثير على أفراده.

تُمثل ظاهرة البطالة أو الحرمان الوظيفي مسارًا محفزًا لسلوك أفرادها بانتهاج وسائل احتجاجية شعبية لإظهار مدى معاناتهم لمن يتحكمون في مسار توزيع السلطة داخل الدولة. وقد يتم ذلك من خلال مسار احتجاجي سلمي، أو باتباع مسار عنيف ضد الدولة ومؤسساتها. ورغم أنّ معظم المواطنين، في واقع الأمر، يولون اهتمامًا بالغًا بالسياسات الاقتصادية عن الأخرى المتعلقة بالجوانب السياسية، فإنّ سوء نتائج الأولي يدفعهم للتفكير بشأن إدارة الثانية. وقد ظهر هذا جليًا أثناء الربيع العربي، والذي بدأ كحركة احتجاجية ذات توجه اقتصادي، لكنه ما لبث أن اتسعت رقعة مطالبه لتشمل إصلاحات سياسية، ما أدى لاحقًا إلى أعمال عنف تمت من خلال مهاجمة مقار حكومية وأمنية لإخضاع دول الربيع لمطالبهم. لهذا، تمتلك آلية توزيع الدخل القومي علاقة غير مباشرة مع دفع المواطنين لتبني أفكار متطرفة تجاه دولهم. ورغم أنّ هذه الآلية تختلف من مكان لأخر، لكنها يجب أن تراعي الفروقات الطبقية داخل المجتمع، ويتم توزيعها من خلال أنماط اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية بتقديمها لمستوى متكافئ من الخدمات الاجتماعية. ويظهر هذا جليًا في دولة مثل الإمارات والتي تحتل خدماتها الاجتماعية مرتبة متقدمة بين دول العالم، مما أدى إلى تلاشي النزعة المجتمعية العنيفة ضد الدولة بعد أن نجحت في احتوائهم من خلال

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سارة محمود خليل، "كيف يروج دعاة الإرهاب أفكارهم على الانترنت، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، موقع: https://futureuae.com، 2019/06/16.

[3] احمد سامي عبد الفتاح، **المرجع سبق ذكره**.

تحقيق رغباتهم المرجوة. ولذا نرى أنّ وجود الإماراتيين في التنظيمات المتطرفة لا يكاد يذكر بالمقارنة بدول أخرى تعاني خللًا توزيعيًّا في خدماتها رغم المواد الخدمية التي تمتلكها.

إضافة إلى هذا وذاك، نجد أنّ الفقر يمتلك علاقة غير مباشرة مع عملية صنع التطرف، وذلك من خلال توليده حالة إحباط عامة بين المواطنين، ممّا يؤدي لاحقًا إلى نزع فكرة الإيمان بدور الدولة الفعال في المجتمع. وقد يدفع الإحباط المتولد نتيجة لذلك بعد أن يصل إلى مستويات مرتفعة أفراده إلى ممارسة أنشطة عنيفة بعد أن يتم تحريف عقولهم السوية بفعل الآلة الإعلامية للتنظيمات المتطرفة التي تقدم نفسها كنصير لقضيتهم.

بناءً على هذا، نجد أنّ الفقر يخلق بيئة خصبة لتمدد الفكر المُتطرف بين أفراد الطبقة الأقل دخلًا، لكنه رغم ذلك يظل في حاجة لعامل منشط لضمان تغيير المسار السوي لبعض الأفراد؛ فعلى سبيل المثال، نجد دولًا مثل الهند أو عدد من دول أفريقيا تمتلك مستويات مرتفعة من نسب الفقر، لكنها رغم ذلك لا تعاني من وجود تنظيمات متطرفة بسبب غياب العامل التحفيزي اللازم لدفع الأفراد نحو العنف. كما تعد الخدمات المالية التي تقدمها التنظيمات المتطرفة لمقاتليها عامل جذب لأفراد آخرين، حيث أنّ التنظيم يتحمل عن مقاتليه الدخل اليومي، إضافة إلى توفير المأوى السكني ومتطلبات الزواج التي تعد عائقًا أمام الطبقات الأقل دخلًا والتي تعاني من الفقر المدقع. فعلي سبيل المثال، ورد في تقرير لـ "**خدمة البحث بالكونجرس الأمريكي**" أنّ "**تنظيم داعش**" يُقدم رواتب شهرية لمقاتليه تتراوح ما بين **400 و1200 دولار**، إضافة إلي **50 دولارًا** عن كل زوجة، **و25 دولار** عن كل طفل، ومسكن ووقود بالمجان، ورغم المخاطر الأمنية التي تحيط بعملية الالتحاق بالتنظيمات المتطرفة فإن الفقر المدقع وفقدان الأمل في تحسين الدولة لــ أوضاعهم مستقبليًا لم يترك لهم إلاّ أن يُغامروا بحياتهم التي فقدت الشعور الوطني بذاتها[1]. على هذا الأساس ووفقًا لذلك الجانب، يعد نقص الفرص الاقتصادية والاجتماعية أكثر أهمية من حرب الأيديولوجيات أو حتى صراع الحضارات.

بناءًا على ما تقدم، هناك حقيقة يجب أن تُبنى عليها دراستنا وهي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار كل تلك العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، عند تحليل الدوافع وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف، لذلك فإنّ فهم "**نظرية الحرمان النسبي**" لن يأتي بالتركيز على أحد العوامل فقط – الأيديولوجية أو الاقتصادية- وإنما بتداخل الاثنين معًا، وتلك هي الخطوة الأولى في محاربة أسباب جاذبية ظاهرتي العنف والتطرف للآلاف من هؤلاء المحبطين في العالم العربي وأوروبا وغيرهما وهو ما سنتطرق إليه في النقطة الرابعة.

4. الربط بين الحرمان النسبي وظاهرتي العنف والتطرف (صعود السلفية الجهادية في لبنان مثال على ذلك):

عند تحليل الدوافع وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف، يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار كل تلك العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية، لذلك فإن فهم الحرمان النسبي لن يأتي بالتركيز على أحد العوامل فقط – الأيديولوجية أو الاقتصادية -وإنما بتداخل الاثنين معًا، وتلك هي الخطوة الأولى في محاربة أسباب جاذبية ظاهرتي العنف والتطرف للآلاف من هؤلاء المحبطين في العالم العربي وأوروبا وغيرهما[2]. هذا بالضبط ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث أين سيتم دراسة صعود السلفية الجهادية في لبنان مركزين في ذلك على كل العوامل الأيديولوجية منها، والاقتصادية والاجتماعية مُبينين أنه هناك رابط قوي بين ما يسمى بــ العنف وظاهرة الحرمان التي عبر عنها "**تيد روبرت**" في كتابه "**لماذا يتمرد البشر..؟**".

1.4 مفهوم السلفية ونشأتها في لبنان:

1.1.4 مفهوم السلفية: السلفية هي حركة دينية سنّية مُتزمّتة تُحبذ العودة إلى ممارسات *السلف الصالح*، أي صحابة وخلفاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وطيلة عقود مديدة، لم يكن لهذه المدرسة الفكرية الدينية سوى وجود هامشي في لبنان، حيث ربع السكان فقط هم من السنّة، أين تسيطر الأحزاب العلمانية والأعيان على الدين والسياسات. على رغم أنّ السلفية

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الله، مروة (2019/06/18): "لماذا ينظم الشباب إلى داعش؟ "نظرية الحرمان النسبي" تشرح لك" موقع: https://www.sasapost.com.

دخلت إلى البلاد في أربعينيات القرن الماضي من خلال رجل الدين الطرابلسي "**سالم الشهال**". إلاّ أنّ نفوذها لم يصبح ملموساً ومتوسّعاً إلاّ في حقبة التسعينيات، أساساً نتيجة تزايد المساعدات المالية التي تدفقت من هيئات سلفية غنية شبيهة بها في منطقة الخليج. طيلة هذه البدايات، بقيت السلفية حركة دينية مُسالمة إلى حد كبير، وواصلت حتى أعتى أعضاءها تطرّفاً الإطلالة على لبنان بكونه "**أرض نصرة**" لنقل المقاتلين والأسلحة إلى أمكنة أخرى من أراضي الجهاد، كالعراق. وحين نَحَتْ بعض الجماعات السلفية -الجهادية إلى الجهاد في بلدها لبنان، كما حدث في العامين **2000 و2007**، رفض معظم السلفيين الآخرين هذه الخطوة، وبالتالي تمّ إخماد هذه الحركة بسرعة.[2] لكن، منذ سنة **2008**، تنامت جاذبية التشدّد السلفي على نحو ملحوظ، وتنوّعت الآراء والتفسيرات حول الأسباب الكامنة وراءه.

2.1.4 نشأتها: عُرضت تفسيرات عديدة حول صعود ظاهرة السلفية الجهادية في لبنان. فقد أعرب بعض المحللين عن اعتقادهم بأنه بسبب ميل السلفية إلى اعتبار المسلمين الشيعة زنادقة، كان مُحتّماً أن يتردد لديهم صدى عقيدة أكثر تطرّفاً وعنفًا، في مجتمع بات أصلاً يعاني من حالة استقطاب حاد. علاوةً على ذلك، تدهورت العلاقات السنّية -الشيعية على نحو كبير غداة كلٍ من اغتيال رئيس الحكومة السابق "**رفيق الحريري**"، الشخصية الرئيسة في الطائفة السنّية، وصعود "**نجم حزب الله**"، الحزب السياسي الشيعي المُتشدّد الذي غالباً ما اتُّهم بأنه نفّذ عملية الاغتيال. وفي أعقاب هذا التطور، بدأ رجال الدين السلفيون يُوظفون لهجة متطرّفة في خطابهم حُظيت بشعبية في أوساط بعض قطاعات الرأي العام السنّي، وجرى على عجل تشكيل بعض الميليشيات السلفية.

لقد بدأ واضحاً بعد الأبحاث الميدانية التي تم إجرائها سنة **2016** ومن المقابلات مع **55** شخصية، شملت ناشطين في المجتمع المدني، ورجال دين، ومُتشدّدين سابقين، ومسؤولين أمنيين، أنّ جوهر صعود نجم التطرّف السلفي في لبنان ينبع من حالة تمرّد اجتماعي -سياسي تنبثق بدورها من مناطق مدنية ساخطة، حيث تنامي الجماعات السلفية يرتبط بالديناميكيات الاجتماعية أكثر من كونه حصيلة الجاذبية الإيديولوجية للتطرّف. بالنسبة إلى هذه الجماعات، احتضان السلفية يكون غالباً وسيلة لأهداف أخرى، كالإفادة من سخاء التمويل الخليجي، وادعاء العناية الإلهية الضمنية للصراعات مع العصابات في الأحياء المجاورة، وتقديم التبريرات، عبر الخطاب الراديكالي والديني، لــ أعمال العنف التي تبدو وكأنها حصيلة تطرّف سلفي، لكنها في الواقع مُتّسقة أكثر مع التقاليد المحلية الراسخة الخاصة بالاضطرابات الاجتماعية؛ ومع الحاجة إلى توفير منابر ومنصات إعلامية للتصدي للتهميش الاجتماعي -السياسي. هكذا، وعلى رغم أنّ هذه الجماعات تبنّت خطاب السلفية وخطوطها العامة، إلا أنّ تطرّفها يبقى رهناً إلى حد كبير بالتظلمات المدنية والشبكات والهويات المحلية[1].

2.4 الجاذبية المُتنامية للسلفية في المناطق المحرومة (القبضاي السلفي):

على رغم أنّ الصدع السنّي -الشيعي غالباً ما يُعتبر أهم الانقسامات في المجتمع اللبناني، إلا أنّ الفجوة الاجتماعية المتنامية بين المحظوظين من ذوي الامتيازات وبين الفقراء مُهمة بالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر. فالحرمان يمس الطائفة السنّية على وجه الخصوص. مثلاً: في طرابلس، وهي ثاني أكبر مدينة في لبنان أين يشكّل السنّة الغالبية الكاسحة من سكانها، يُعتبر **57%** من قاطنيها فقراء، وهي نسبة تبتعد كثيراً عن المتوسط الوطني الذي يبلغ **28%**. مع ذاك، فالأكثر لفتاً للانتباه هي الفروقات المتنامية بوتائر سريعة بين الأحياء المسوّرة للأغنياء حيث تتوافر الخدمات الأساسية، وبين المناطق المهمّشة التي يعاني سكانها من تفاقم فقدان الأمن، وتدهور البنى التحتية، والأداء البائس للمدارس الرسمية، ومعدلات الفقر المرتفعة. ففي المناطق المدنية الفخمة كبساتين طرابلس، يُعتبر **19%** من السكان فقط محرومون، بالمقارنة مع **69%** في منطقة "**القبّة**" و**87%** في "**باب التبانة**". في هذه المناطق الأخيرة بالتحديد وجدت السفلية الأرض الخصبة للانتشار، وكَسَبَ الناشطون الدينيون المتزمتون الذين لهم روابط مع هيئات خليجية غنيّة احترام العديد من السكان المحليين من خلال فتح المدارس، وإدارة الجمعيات الخيرية، وتمويل دور الأيتام، ومساعدة اللاجئين. بــ تعبير آخر، ملأ هؤلاء الفراغ ومارسوا وظائف شبيهة بتلك التي تقوم بها الدولة عادة. هناك على الأقل خمس هيئات سلفية كبرى تنشط في طرابلس وثلاث في عكار. علاوةً على ذلك، تستطيع المساجد

---

[1] لوفيفر، رفاييل (2019/06/19): "**الجذور الاجتماعية – السياسية للتطرف السلفي في لبنان**"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، موقع: https://carnegie-mec.org.

السلفية في المناطق المحرومة، حيث معدلات كثافة السكان يمكن أن تكون أحياناً تسعة أضعاف المناطق الغنية، وحيث هناك ندرة متزايدة باطّراد للمساحات العامة ولوسائل الرعاية، أن تعمل كمنصّة لتكيّف اجتماعي خاص للشباب. وكما جادل مسؤول سلفي: **"نحن نلبّي احتياجات الفقراء، ونوفّر لهم الكرامة".**

يكمن العامل الرئيسي في الجاذبية المُتنامية للسلفية في المناطق المحرومة، في قدرة هذه الحركة على استقطاب قادة الأحياء الذين يجلبون معهم أتباعهم إلى صفوف الجماعة. هذه الأحياء عانت منذ قرون طويلة من الإهمال النسبي لها من لُدن الدولة، وسيطرت عليها فئة "**القبضايات**" الذين يوفرون للسكان الخدمات، وينظّمون العلاقات الاجتماعية، ويدافعون عن هوية مناطقهم في مقابل ولاء القاطنين لهم. في حين أنّ سكان الأحياء الأغنى، والطبقة العليا بوجه عام، يعتبرون هؤلاء القادة "**زعراناً**" ومشاغبين بسبب ميلهم إلى الانغماس في الخلافات العنيفة مع العصابات المنافسة، إلاّ أنّ أحياءهم غالباً ما تُطل عليهم كأبطال. وهكذا، صرح ي "**أحد القبضايات**" في حي مُفقر قائلاً: "**أنه يفخر بكونه قائداً غير رسمي، وأنه يقف على أهبة الاستعداد لاستخدام سلاحه لإنفاذ العدالة وتحقيق الأمن بسبب غياب الدولة: "إنه قانون الغابة هنا"**. وإذا ما كان القبضايات في الماضي يبررون أعمالهم وسلوكهم العنيف من خلال التلحُّف بعباءة الإيديولوجيات اليسارية، إلّا أنّ عدداً وازناً منهم يبدو الآن ميالاً إلى الخطاب السلفي.

تتغلغل السلفية في صفوف القواعد الشعبية من خلال مزج صورة قبضاي الحي بفكرة الناشط المُلتزم دينياً. ويجادل أحد قادة الأحياء الذي يمكن وصفه بأنه "**قبضاي سلفي**" "**بأنّ النبي محمد صلى الله عليه وسلم فضّل القوة على الضعف. وأنا كسلفي وقبضاي، أحمي الحي من التهديدات الأخلاقية والمادية**"، موضحاً أنه يوفّر الحماية والتعليم الديني للسكان المُفقرين في المنطقة، ويمنع بحزم بيع الكحول واستهلاكها. والحال أنّ انتشار ظاهرة القبضايات السلفيين تواكب كتفاً بكتف ثقافة محلية تتمحور حول الرجولة المتمادية، حيث يعني "**الرجل الحقيقي**" غالباً الاندفاع إلى إظهار "**الشجاعة**" من خلال إشهار السلاح واستخدام العنف لخدمة ما يُزعم أنه "**صالح المجتمع**". وفي الوقت نفسه، يعمل الخطاب السلفي، الذي يُشدّد على نموذج الفتى الشهم وعلى الإشارة دوماً إلى صحابة النبي وإلى المعارك "**البطولية**" التي خاضوها، على بثّ التوجهات المُتطرّفة في أذهان قبضايات الأحياء. وقد اعترف مسؤول سلفي بذلك حين فاخر بأن القيم التقليدية **"كالشهامة، والشرف والانتقام"** يتم "**سلفنته**" (من السلف). مضيفاً أنّ: "**السلفية تُلبّي حاجة شبابنا شديدي الحماس للكرامة، السلفيون يرفضون المسامحة ولا يكتفون بالقول بل يرفقونه بالعمل**"[1].

انطلاقا من هذا المبحث تبين لنا أن جوهر صعود التطرُّف السلفي ينبع من بيئة تمرّد اجتماعي -سياسي متفشية في المناطق السنّية المُهمَّشة. إذ هناك، تفشي ظاهرة قبضاي السلفية المتنامية بأن سطوة الجماعات السلفية الجهادية تتعلّق بالديناميكيات الاجتماعية إضافة إلى وجود جاذبية إيديولوجية متطرّفة يجب أخذها بعين الاعتبار. فنظرية الحرمان النسبي وكل الدوافع وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف يمثلان وجهان لـ عملة واحدة. وعليه لا يمكننا فهم الأسباب والدوافع الحقيقية وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف دون أن نفهم نظرية الحرمان النسبي، والتي تستحق المزيد من الاهتمام عندما يتعلق الأمر بهذا السياق.

5. النتائج والتوصيات:

1.5 النتائج:

_ الحرمان النسبي هو إدراك الفرد التناقض بين ما يحصل عليه أو ما تحصل عليه جماعته الداخلية التي ينتمي إليها من السلع وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه، أو ما يعتقد انه يستحقه أو تستحقه جماعته الداخلية، أو ما يحصل عليه الأفراد المماثلون له أو الجماعات الخارجية الأخرى من تلك السلع وظروف الحياة.

---

[1] المرجع السابق.

_ تحتج الناس وتتمرد على أوضاعها ليس بتأثير المعنى "**المطلق**" للحرمان، ولكن لأنهم يشعرون بالحرمان نسبة إلى "**مقياسات**" يجرونها على أوضاع أفراد أو جماعات أخرى. فالعامل الأساسي هنا هو "**المقايسة**" مع الآخر واقتناع الفرد بأنّ له حقاً مشروعاً في الحصول على الحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها الآخر، سواء كان فرداً أم جماعة.

_ يعد غياب العدالة الاجتماعية دافعًا قويًا للأفراد لـ ممارسة العنف بشكل دموي من أجل تغيير سياسة الأمر الواقع أو إجبار النظام الحاكم على تبني سياسة مغايرة لتلك القائمة والتي أدت إلي تعميق الفروقات الطبقية، إضافة إلى حرمان فئة شعبية كبيرة من حقوقها الاجتماعية الأساسية والتي يعد إلزامًا على الدولة توفيرها.

_ هناك إدراك واسع لكون ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من خلال المظلومية وانعدام العدل، ما يتبعه انعزال الفرد عن المجتمع الظالم والآثم، وكرد فعل على هذه المظلومية يبحث هذا الأخير عن هوية جديدة أو فلسفة أخرى للحياة من خلال الانخراط في الجماعات المتطرفة المسلحة (سواء بالسعي لـ الانضمام لها أو بالتجنيد من قبلها) أين يُصبح جزءاً من هذه الجماعة المتطرفة.

_ هناك حقيقة يجب أن تُبنى عليها دراستنا وهي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار كل تلك العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، عند تحليل الدوافع وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف، لذلك فإنّ فهم "**نظرية الحرمان النسبي**" لن يأتي بالتركيز على أحد العوامل فقط – الأيديولوجية أو الاقتصادية-وإنما بتداخل الاثنين معًا، وتلك هي الخطوة الأولى في محاربة أسباب جاذبية ظاهرتي العنف والتطرف للآلاف من هؤلاء المحبطين في العالم العربي وأوروبا وغيرهما.

_ نظرية الحرمان النسبي وكل الدوافع وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف يمثلان وجهان لـ عملة واحدة. وعليه لا يمكننا فهم الأسباب والدوافع الحقيقية وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف دون أن نفهم نظرية الحرمان النسبي، والتي تستحق المزيد من الاهتمام عندما يتعلق الأمر بهذا السياق.

2.5 التوصيات:

_ تستحق نظرية الحرمان النسبي المزيد من الاهتمام عندما يتعلق الأمر بـ فهم الأسباب والدوافع الحقيقية وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف، خاصة وأنّ هذه الأخيرة وكل الدوافع وراء تنامي ظاهرتي العنف والتطرف يمثلان وجهان لـ عملة واحدة.

_ تحقيق العدالة الاجتماعية الذي يُعتبر غيابها دافعًا قويًا للأفراد لـ ممارسة العنف بشكل دموي من أجل تغيير سياسة الأمر الواقع وإجبار النظام الحاكم على تبني سياسة مغايرة لتلك القائمة والتي أدت إلي تعميق الفروقات الطبقية، إضافة إلى حرمان فئة شعبية كبيرة من حقوقها الاجتماعية الأساسية والتي يعد إلزامًا على الدولة توفيرها.

_ قد تنجح الدولة القومية في احتواء التنظيمات المتطرفة ذات المرجعية القومية، من خلال عقد هدنة معها، أو من خلال التعهد بالبحث في مطالبها، أو حتى منح الإقليم الراغب في الانفصال حكمًا ذاتيًا.

_ على الفرد التقليل من إدراكه للتناقض بين ما يحصل عليه أو ما تحصل عليه جماعته الداخلية التي ينتمي إليها من السلع وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه، أو ما يعتقد انه يستحقه أو تستحقه جماعته الداخلية، أو ما يحصل عليه الأفراد المماثلون له أو الجماعات الخارجية الأخرى من تلك السلع وظروف الحياة.

3.5 خلاصة الفصل:

طبيعة العالم اليوم المترابطة بفضل تكنولوجيا المعلومات والعولمة تخلق وعيًا حادًا ودقيقًا لدى الناس بشأن الفرص المتاحة لقرنائهم في أماكن أُخرى من العالم. فالحرمان لم يعد حقيقة مطلقة أو ظاهرة منعزلة عن باقي العالم، وإنما هي نسبية. فتزايد اللامساواة وزيادة الوعي بشأنها يسيران جنبًا إلى جنب. ففي أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتفاقم معدلات الإحباط نتيجة عوامل الإنفجار السكاني وقدرات الدول الواهية، مع تزايد التوقعات وتناقص الفرص. يضيف الإسلام طبقة أخرى من التعقيد إلى ذلك الحرمان النسبي. بمعنى أن الإسلام كحضارة هو نفسه أحد "**الناجحين المُحبَطين**". فقد خلق حضارة عظيمة تفوقت على الغرب وتجاوزته بإنجازاتها الحربية والعلمية والفنية والعسكرية. غير أنّ العالم الإسلامي اليوم يتشارك بشكلٍ جماعي شعور الإحباط والذل، لأنه لا يملك إلاّ القليل ليتباهى به سواء كان نجاح اقتصادي أو سياسي أو ثقافي. ومع ذلك، ما يزال لديه توقعات وتطلعات عالية تغذيها الإنجازات العظيمة التي حققها فيما مضى. ملايين المسلمين يتشاركون

مشاعر مختلطة من الفخر والعار. علاوة على القرب الجغرافي من أوروبا والشعور بالتنافس التاريخي، والمقارنات المستمرة من حيث الإنجازات؛ كل ذلك يساهم في خلق الشعور بالحرمان النسبي.

6. المراجع:

1.6 الكتب:

- الحيدري، هيثم احمد (2010): **مفهوم العطاء والحرمان**، مؤسسة علوم نهج البلاغة للنشر، ط1.

2.6 المجلات والدوريات:

- زين الدين، الحبيب استاتي (2017): **الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية**، مجلة عمران، ع 6/22.
- نظمي، فارس كمال (2014): **قياس الحرمان النسبي العراقي المدرك لدى العاطلين عن العمل في العراق**، المجلة العربية للعلوم النفسية، ع 41-42.
- أبو يوسف، حسام/ عبد الجواد، **عاطف** (2017): **الحرمان النفسي الوالدي وأثره على ممارسة الأبناء لسلوك عقوق الوالدين**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، م 6، ع 7.
- نظمي فارس كمال عمر (2011): **صدق البناء لـ مفهوم الرحمان النسبي العراقي المُدرَك "دراسة ميدانية"**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع 79.
- "**المؤتمر المحكم والمنشور العنف والتطرف والإرهاب بأبعاده الدينية والسياسية والاجتماعية**".
- Johan Galtung , Violence(9/11/2014): War and their impact on visible and invisible effects of violence, in site : http://www. Engagingconflict.it/ec/wp-content/uploads/2012/06/Galtung-violence-War-and- their-impact-on-visible-and- invisible-effects-of-violence. Pdf.
- Beaudoin M. C. (1/1/2013)Melissa Protracted Social Conflict: A Reconceptualization and case analysis. Doctoral dissertation Scholar commons, University of South Carolina.

3.6 المواقع الالكترونية:

- بندقجي، نيفين/ ويلكينسون، كيم/ أغابي، لين (2016): **"في فهم التطرف: مراجعة لأدبيات نماذج ومحركات التطرف"**، عمان: معهد غرب أسيا وشمال إفريقيا.
- علي إسماعيل مجاهد، **"تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع"**. مركز الإعلام الأمني.
- عبد الفتاح، احمد سامي (2019/06/17): "**تعددت العوامل والتطرف واحد..أسباب صناعة الموت"**، المرجع/ دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com.
- خليل، سارة محمود (2019/06/16): **"كيف يروج دعاة الإرهاب أفكارهم على الانترنت، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"**، موقع: https://futureuae.com.
- عبد الله، مروة (2019/06/18): **"لماذا ينظم الشباب إلى داعش؟ "نظرية الحرمان النسبي" تشرح لك"** موقع: https://www.sasapost.com.
- لوفيفر، رفاييل (2019/06/19): "**الجذور الاجتماعية – السياسية للتطرف السلفي في لبنان"**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، موقع: https://carnegie-mec.org.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



إدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة وطرق معالجتها

E-waste Management in Gaza Strip and it's Treatment Methods

*نظام محمود الأشقر
الجامعة الإسلامية

طارق عادل حرز الله
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية

***Prof. Dr. Nizam M. El-Ashgar**
IUG
Email address:
nashgar@iugaza.edu.ps

Tarek Adel Herzallah
UCAS
Email address:
therzalla@ucas.edu.ps

يوثق هذا البحث ك: الأشقر، نظام محمود/ حرز الله، طارق عادل (2020م): إدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة وطرق ومعالجتها، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (4)، برلين، ص 44-63.

الملخص:

أدى استخدام التكنولوجيا الرقمية والميكانيكية تحولًا كبيرًا في حياتنا، إذ تستخدم تقنيات الإنترنت وأنظمة المعلومات والأجهزة الذكية والاتصالات في كل مكان، كان هذا الانتشار إيجابيًا في معظمه لتسهيل حياة البشر، وما زالت صناعة الإلكترونيات من أكثر الصناعات نمواً، و الطلب عليها كبير والمنافسة عالية، وفي المقابل زادت كميات النفايات الإلكترونية المستهلكة وأصبحت عبئًا على البيئة وأصحاب القرار، وهذه المستهلكات الإلكترونية أُطلق عليها اسم النفايات الإلكترونية، وهي المعدات والأجهزة الكهربائية غير القابلة للاستخدام، حيث يزداد حجمها كل عام إذ بلغ حجمها في السنة الأخيرة أكثر من 50 مليون طن في جميع أنحاء العالم والتي تشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان والبيئة، لما لها من مخاطر مختلفة نتيجة استخدام المعادن والمواد ذات السمية الخطيرة، وهذه الدراسة تسعى لإيجاد حلول تساهم في الحد من هذه النفايات وأخطارها، وطرق التخلص الآمن منها في قطاع غزة كدراسة حالة.

الكلمات المفتاحية: *النفايات الصلبة الخطرة، المخلفات الإلكترونية، قطاع غزة، إدارة النفايات الإلكترونية*

Abstract

The use of digital and mechanical technology has transformed our lives. Internet technologies, information systems, smart devices, and communications are used everywhere. This spread has been mostly positive to facilitate the lives of human beings. The electronics industry is still one of the most developed industries, and the demand for it is high and competition is also high. In contrast, the amount of e-waste consumed increased and became a burden on the environment and decision-makers. These electronic consumables called e-waste, which are the unusable equipments and the electrical appliances where the volume increases every year and it reached In the last year more than 50 million tons worldwide. The e-waste poses a significant risk to human health and the environment, because of its diverse danger as it contains metals and substances with serious toxicity. This study seeks to find solutions that contribute to the reduction of these wastes, the dangers and the methods of safe disposal In the Gaza Strip as a case study.

Keywords: *Hazardous Solid Waste, Electrical waste, Gaza Strip, E-waste management***.**

الملخص المفاهيمي

النفايات الإلكترونية الناتجة عن الأجهزة والمعدات الكهربائية والإلكترونية باتت تؤرق جميع الحكومات في شتى أنحاء العالم لما لها من أضرار جسيمة ناتجة عن تلك النفايات بسبب إلقائها دون فرز عن أنواع القمامة المختلفة. وتعزى خطورة النفايات الإلكترونية إلى المواد المستخدمة في تصنيع تلك الأجهزة واحتواءها على العديد من العناصر السامة والمعادن المختلفة مثل الرصاص والزئبق والزرنيخ وغيرها. قطاع غزة ذلك الشريط الضيق على ساحل البحر المتوسط والذي يضم النسبة الأكبر في العالم من الاكتظاظ السكاني الرهيب والحاجة لهذا العدد من الأجهزة الكهربائية المختلفة، ونتيجة للتطور التقني السريع والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي تحتم على الناس تغيير أجهزتهم بمواصفات أفضل وأداء أسرع واستهلاك أقل من الطاقة، مما أدى إلى الزيادة في نسبة النفايات الإلكترونية وتطلب ذلك اتخاذ إجراءات حقيقية للحد من تراكم هذه النفايات في مساحة صغيرة من مكبات النفايات المحدودة في قطاع غزة.


الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لآلية إدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة:



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لإدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة وطرق معالجتها

آلية إدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة وطرق معالجتها

من خلال احتكاك الباحثين بالتقنية واستنادًا للملاحظة المباشرة أثناء العمل حول آليات التعامل مع النفايات الإلكترونية ظهر للباحثين مشكلة خطيرة تكمن في سوء إدارة النفايات الإلكترونية وخاصة تدني متطلبات السلامة الشخصية للعاملين في جمعها، حيث إن التخلص منها في مكبات النفايات لم يكن بالصورة المطلوبة والآمنة والصحية، وهناك خلط بين أنواع النفايات المختلفة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على آلية إدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة، وطرق معالجتها والاستفادة من مخرجاتها، والحرص على التخلص الآمن منها.

تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الآليات المتبعة في إدارة النفايات الإلكترونية وتحليل مدى تطبيق المعايير في فرزها والتخلص منها، وذلك من خلال الملاحظة والمقابلات الشخصية مع ذوى الاختصاص.

توصلت الدراسة إلى قصور وتهاون في عملية إدارة النفايات الإلكترونية، ولا توجد خطط مستقبلية متعلقة بإدارتها، حيث لا توجد دراية كافية من عمال النظافة بالمخاطر المحدقة بالتعامل معها، وهناك حاجة ماسة إلى توعية وتدريب عمال النظافة فيما يخص التعامل مع المخلفات الإلكترونية.

أوصت الدراسة بزيادة توعية العاملين بأخطار التعامل مع المخلفات الإلكترونية، وتوفير الوسائل والأدوات المناسبة التي تقلل من مخاطرها، وتطوير وعي السكان في قطاع غزة لخطورة هذه المخلفات، وتوفير الوسائل والأدوات المناسبة كالنشرات التوعوية والمكبات المخصصة ومنشآت التدوير لتقليل المخاطر.

تطلعات مستقبلية:

- تشكيل لجنة وطنية عليا للتعامل مع النفايات الإلكترونية الخطرة مكونة من (وزارات الاقتصاد والصحة والعمل الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، مجلس النفايات الصلبة، ومنظمة الصحة العالمية)، وتسعى اللجنة أيضًا لبناء منشآت مؤهلة للتعامل مع النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها وتخصيص مكبات التخلص الآمنة.
- عمل فحص طبي دوري للعاملين في القطاع الصحي وخاصة عمال النظافة المؤهلين، وكذلك ضبط عمل النباشين في مكبات النفايات.
- البدء بعمليات فرز المخلفات الإلكترونية وتصنيفها قبل جمعها، من خلال وضع صناديق مخصصة للنفايات الإلكترونية، والأنواع الأخرى من النفايات.
- وضع مؤشرات لقياس نسبة الأمراض المهنية للعاملين في البلديات أو المؤسسات المعنيّة بتجميع النفايات.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

لقد أحدث استخدام التكنولوجيا الرقمية والميكانيكية تحولًا كبيرًا في حياتنا، إذ أصبحنا نستخدم تقنيات الإنترنت وأنظمة المعلومات والاتصالات في كل مكان وفي كل وقت، ونعتمد على هذه التقنية في كل شيء ابتداءً من الخدمات المصرفية عبر الهاتف إلى توجيه الأقمار الصناعية المستخدمة لرصد المحاصيل الزراعية وتتبع أحداث المناخ، ودخلت التقنية أيضًا في أدق تفاصيل وخصوصيات حياتنا خاصة بعد استخدام ما أطلق عليه انترنت الأشياء. كان هذا الانتشار الرقمي ايجابيًا في معظمه لتسهيل حياة البشر، ويكاد لا يخلو بيت في العالم الحديث من الأجهزة الإلكترونية ابتداءً من الأجهزة متناهية الصغر إلى الأجهزة التي أصبحنا لا نستغني عنها في حياتنا العملية والميدانية، بل أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة، وما زالت صناعة الإلكترونيات من أكثر الصناعات نمواً وازدهاراً في العالم، حيث إن الطلب عليها كبير جدا والمنافسة في سوق الإلكترونيات، لكن بالمقابل زادت كميات النفايات الإلكترونية المستهلكة والتي أصبحت العبء الذي يؤرق الحكومات والمنظمات المهتمة بالمحافظة على البيئة من الآثار المترتبة على تراكمها وعدم استغلالها، وهذه المستهلكات الإلكترونية أصبح يطلق عليها اسم النفايات الإلكترونية، وتكتب E-Waste.

وكتعريف لمصطلح النفايات الإلكترونية: هي الآلات والأجهزة الكهربائية المستهلكة وغيرقابلة للاستخدام وأصبحت تشكل قضية بيئية، حيث بلغت حجم النفايات الإلكترونية في كل عام ما بين 20 إلى 50 مليون طن في جميع أنحاء العالم والتي تشكل خطراً كبير على صحة الإنسان والبيئة.[1]

وتعرف النفايات الكهربائية والإلكترونية وفقا لنظام إدارة المواد الضارة والخطرة وتداولها رقم 2005/24م بأنها المواد التي لا يمكن التخلص منها في المواقع المخصصة لإلقاء النفايات المنزلية، أو في شبكات الصرف الصحي، بسبب خصائصها الخطرة وآثارها الضارة على البيئة وصحة الانسان وأشكال الحياة، والتي تتطلب وسائل خاصة لمعالجتها والتخلص منها نهائيا. صنف الأردن النفايات الإلكترونية والكهربائية وفقا للجنة الفنية المشكلة بموج ب النظام تتولى تصنيف المواد الضارة والخطرة والمحظورة والمقيدة نفاياتها، على أنها نفايات خطرة.[2]

2.1 المشكلة البحثية:

من خلال احتكاك الباحثين بالتقنية، ومقابلات المعنيين في المؤسسة الرسمية، واستنادًا للملاحظة المباشرة أثناء العمل حول آليات التعامل مع المخلفات الإلكترونية ظهرت مشكلة خطيرة تكمن في سوء إدارة المخلفات والنفايات الإلكترونية والطرق المختلفة التي يتبعها السكان في التخلص من هذه المخلفات وتدني متطلبات السلامة الشخصية للعاملين والنباشين في جمعها، حيث إن التخلص منها في مكبات النفايات لم يكن بالصورة المطلوبة والآمنة والصحية، وهناك خلط بين أنواع النفايات المختلفة، وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي **"هل توجد إدارة للنفايات الإلكترونية في قطاع غزة وما هي الطرق المتبعة في التخلص الآمن منها".**

وتنبع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع النفايات الإلكترونية في قطاع غزة.
- ما هي أهم النفايات الإلكترونية في قطاع غزة.
- هل توجد طرق لفرز وجمع ومعالجة والتخلص من النفايات الإلكترونية في قطاع غزة.
- هل هناك وعي لدى العاملين في قطاع النفايات الصلبة حول طرق التعامل مع النفايات الإلكترونية.

---

[1] United Nations Environment Programme .(2017) . An end to electronic waste: United Nations organisations highlight their commitment. Retrieved from: https://www.unenvironment.org/news-and-stories/story/end-electronic-waste-united-nations-organisations-highlight-their-commitment

[2] الإدارة الملكية لحماية البيئة. (2019). مسودة سياسة إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية. الأردن. تم الاسترداد من: http://www.rangers.psd.gov.jo/?q=ar

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتقييم الوضع الحالي وبيان الصعوبات التي تواجه تطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات الإلكترونية في قطاع غزة، ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- تحديد أنواع المخلفات الإلكترونية وأخطارها.
- تحليل آليات جمع وفرز المخلفات الإلكترونية ومعالجتها والتخلص الآمن منها.
- ابتكار طرق عملية لنشر الوعي المجتمعي بين السكان للتعامل مع المخلفات الإلكترونية.
- إقناع المعنيين في الحكومة بأهمية وخطورة المخلفات الإلكترونية ووضع لوائح تشريعية ناظمة لذلك.
- وجود منشآت قادرة على التعامل مع المخلفات الإلكترونية، وفرزها والاستفادة من المواد وإعادة تدويرها.

4.1 أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في أنها تساهم في خلق دراسة حقيقية تساعد صناع القرار في قطاع غزة للتعامل الآمن مع المخلفات الإلكترونية وإدارتها بالطرق السليمة.
- زيادة الوعي المجتمعي بضرورة تغيير التفكير عند استخدام الأجهزة الإلكترونية وطرق شرائها والتخلص منها.

5.1 منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الآليات المتبعة في إدارة النفايات الإلكترونية وفق المعايير الدولية وتحليل مدى تطبيقها في قطاع غزة؛ وذلك من خلال المقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص، ومن ثم تدوين المقابلات والحوار على الورق مع إضافة بعض التعديلات.

6.1 حدود الدراسة:

- ❖ **الحدود الزمانية:** من عام 2007م وحتى وقت إعداد الدراسة (بعد انتهاء العمر الافتراضي لحالة الدراسة).
- ❖ **الحدود المكانية:** مكب النفايات الرئيسي في قطاع غزة.
- ❖ **الحدود الموضوعية:** تجربة البلديات المحلية في إدارة النفايات الإلكترونية.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (فوزي،2018م)،[1] بعنوان: "النفايات الإلكترونية، التداعيات البيئية، المواجهة التشريعية. آليات الوقاية والحماية والنضج التقني".

هدفت الدراسة إلى أن خطورة النفايات الإلكترونية لا تقتصر على صحة البشر لكنها تمتد إلى البيئة فتدمرها، وإلى المياه السطحية والجوفية فتجعلها غير صالحة للشرب، والأطفال والنساء. يتعرض العاملون في تفكيك النفايات الإلكترونية المتقادمة للسرطانات الصدرية والجلدية، والخطورة تكمن في التراكم المتزايد للنفايات الإلكترونية، والتي شردت الكثير من سكان عدد من المناطق بعد أن أصبحت مهددة بالأوبئة وغير صالحة للعيش. وأوصت الدراسة إلى عدم السماح بطمر النفايات الإلكترونية بسبب خطورتها على البيئة وعدم السماح أيضا بحرقها، نظراً لتصاعد الانبعاثات السامة المدمرة للصحة، إذ تبدو قضية التخلص من الأجهزة الإلكترونية التي لم تعد صالحة، أو التي لم تعد تواكب التطور التكنولوجي المطرد هي محور مشكلات التلوث الإلكتروني، خصوصًا لجوء الدول المتقدمة إلى تجميع هذه الإلكترونيات غير المستخدمة وتصديرها إلى البلدان النامية ممّا ضاعف حجم المشكلة في هذه البلدان، وينصح بالتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية للأجهزة الكهربائية من خلال عمليات التدوير لمكوناتها.

---

[1] فوزي، أمل أحمد. (2018). "النفايات الإلكترونية، التداعيات البيئية، المواجهة التشريعية. آليات الوقاية والحماية والنضج التقني"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية. تم الاسترداد من: Shttp://law.tanta.edu.eg/conf5.aspx

2.7.1 دراسة (أبو الهدى، 2018م).[1] دراسة بعنوان: "تقييم واقع إدارة المخلفات الإلكترونية في الضفة الغربية-فلسطين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS"

أشارت الباحثة إلى أن هناك (1000) مادة سامة تستخدم في تصنيع الأجهزة الإلكترونية، تكون مختلطة داخل المخلفات بكميات صغيرة ما يجعل عملية فصلها بالطرق التقليدية غير ذات جدوى، كما أنها تحتوي على مواد خام ذات قيمة اقتصادية، وبحسب الدراسة فإن نسبة الكادميوم الموجودة في بطارية واحدة للهاتف الخلوي كافية لتلويث (600 م^3) من المياه الجوفية. وبحسب معلومات حصلت عليها أيضاً الباحثة أبو الهدى من Electronic Waste Addressing the future (2008)، فإن مكبات النفايات الصلبة الفلسطينية، تحوي على كميات كبيرة من الزئبق والرصاص والكروم والكادميوم المتسربة إلى التربة من المخلفات الإلكترونية. وأوضحت أن الكادميوم والزئبق في تلك الأجهزة الملقاة في مكبات النفايات العشوائية أو الصحية تتسرب ببطء الى باطن الأرض، مما يلحق الضرر بالتربة والمياه الجوفية، ويمكن أن يسبب هذا النوع من التلوث عيوباً خلقية أو أضراراً بالأعضاء البشرية بما في ذلك الدماغ والرئتين والقلب والكلى والكبد. أما بالنسبة لأبرز المواد السامة الموجودة في شاشة حاسوب شخصي واحد أو التلفزيون فهي الرصاص وقد تصل كميته إلى (3 كغم)، كما قد تزن المواد البلاستيكية والتي تحتوي على عنصر الكروم Cr بضع كيلوغرامات للشاشة الواحدة، و26% من هذه المواد تحتوي على PVC متعدد كلوريد الفينيل حسب دراسات دولية. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن المخلفات الالكترونية تختلط بالمخلفات العادية وتنشر مادة الديوكسين، وهي من السموم الخطيرة للهواء والتربة والمياه الجوفية، وتهدد صحة الانسان والكائنات الحية من نبات وحيوان، وتكفي بضعة شهور ليتحول الحاسب الآلي إلى قنبلة بيئية موقوتة خاصة أن نسبة الرصاص يمكن أن تصل إلى معدل كيلو جرامين لكل شاشة تلفزيون و4.0 كيلو غرام لشاشة الحاسوب.

3.7.1 دراسة (الزيادي، 2017م)[2]، بعنوان "تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيره الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية.

هدفت الدراسة إلى إبصار الأكاديميين للترويج لتقنية المعلومات الخضراء وممارساتها المختلفة، والتأكيد على التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية بوصفها ممارسة تحظى بالأولوية، وتضمينها في مقرراتهم الأكاديمية. توصلت الدراسة إلى حاجة رجال الأعمال للفت انتباههم إلى أن المخلفات الإلكترونية تنطوي على فرصة عمل مربحة ماديًا بما تحتضنه هذه المخلفات من مواد غالية الثمن، وفرص اجتماعية لأن قيامهم بمعالجة المخلفات الإلكترونية وإعادة تدويرها جزء من مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم. أوصى الباحث في دراسته على أكثر من جانب منها المديرين في الشركات المبحوثة، وتوجه إلى زراعة التفكير البيئي في استراتيجية شركاتهم لمساعدتها على مسايرة الضغوط التي تواجهها، بما لا يتسق مع الحالات الإنسانية الراهنة والمستقبلية، ونشر ثقافة المحافظة على البيئة وتحويلها إلى عمل روتيني ضمن أعمالها، وجعل التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية نشاطا مألوفا، ووجه لبرامج التطوير والإرشاد وبإدارة خدمة المعلومات في الشركات المبحوثة قدراتها وقابليتها في التعامل مع القوى المؤسسية وقراءة اتجاهاتها العامة لتستطيع مسايرة الضغوط وتدمجها مع قرارات تقنية المعلومات الاستراتيجية (شراء، تشغيل، تخلص بيئي) لتتكامل مع استراتيجيات الأعمال بما يفضي إلى الإدارة البيئية لدورة حياة تقنية المعلومات، بما يسهل التخلص من المخلفات الإلكترونية تخلصا بيئيا. وأوصت الدراسة أيضًا إلى مأسسة إدارة البيئة في المدينة وتشجيع الشركات على الامتثال للقواعد والأنظمة التي تدور حول حماية البيئة من المخلفات الإلكترونية، منتهجة ما يحفزها على ذلك مثل الإعفاءات الضريبية والعكس بالنسبة للشركات غير المنضبطة بيئيا. وأخيرا أوصت الدراسة رجال الأعمال إلى النظر إلى المعالجة السليمة للمخلفات الإلكترونية على أنها فرصة أعمال سيما وأن المواد الداخلة في المكونات المادية لتقنية

---

[1] أبو الهدى، كفاية (2017م). تقييم واقع إدارة المخلفات الإلكترونية في الضفة الغربية -فلسطين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"GIS ". مقابلة أجريت مع الدكتورة كفاية أبو الهدى، نقلا عن مجلة آفاق التنمية والبيئة الإلكترونية. تم الاسترداد من: http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1445/

[2] الزيادي، عبد العظيم دريفش. (2018). تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيره الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 24 (107).

المعلومات تتضمن مواد سامة، والتخلص منها على نحو ملائم واجب أخلاقي وقيمي، فضلا عن ذلك فثمة مواد غالية الثمن يمكن استخلاصها من مكونات الأجهزة الإلكترونية، وفوق ذلك أن التخلص البيئي يعني توفير فرص عمل للعديد من الأطراف.

4.7.1 دراسة أبو العجين، (2011م)[1]، بعنوان "تقييم إدارة النفايات الصلبة في محافظة دير البلح دراسية في جغرافية البيئة".

تناولت الدراسة محافظة دير البلح من حيث خصائصها الجغرافية وأثرها على النفايات الصلبة في المحافظة وكذلك النفايات الصلبة، كما استعرضت الدراسة إدارة النفايات الصلبة والآثار البيئية للنفايات الصلبة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الروائح المنبعثة من مكب نفايات محافظة دير البلح والدخان الناتج عن الحرائق من أكثر المشكلات الناتجة عن المكب، وكذلك وجود تباين كبير في النفايات الصلبة من حيث الكم والنوع. أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على نظام الجمع بالحاوية الدوارة لكفاءة النظام في جمع النفايات، وتشجيع السكان على فرز النفايات بهدف إعادة تدويرها.

5.7.1 تعقيب على الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثين:

تتنافس كبرى الشركات على الاستحواذ الأكبر لاستخدام أجهزتها بين أيدى الناس، وفي عالم الأجهزة الكهربائية والإلكترونية فإن العمر الافتراضي لتلك الأجهزة لا يتعدى الخمس سنوات، ولأننا نعيش في عالم تقني سريع فإن اعتمادنا على الكهرباء والأجهزة الكهربائية أصبح كبيرًا، وبالتالي تزيد نسبة هذه المخلفات يومًا بعد يوم، ونجد أن النسبة العالمية كبيرة جدًا وخاصة في الدول المتقدمة المعتمدة أصلاً على حياة الرفاهية، نظرًا لتسارع عجلة الإنتاج التقني، ودخول مواد جديدة على هذه المنتجات، هذه المواد تتفاوت في درجة خطورتها على صحة الإنسان والبيئة المحيطة به، ويصل ضررها إلى البيئة البحرية، ناهيك عن السميّة العالية التي يتم تصنيع هذه المنتجات منها، والتي تتسرب إلى المياه الجوفية.

أشار الزيادي في دراسته للترويج لتقنية المعلومات الخضراء وممارساتها المختلفة، والتأكيد على التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية بوصفها ممارسة تحظى بالأولوية، لكن هذه الأفكار وما يتبعها من تطبيق لمفهوم المنتجات الخضراء ستكون عالية التكلفة، ونكاد لا نجد شركات تتبنى هذا الأمر، بسبب أنها تريد أعلى ربح من منتجاتها في أقل فترة زمنية ممكنة، وكذلك لا نجد حكومات تتبنى مأسسة إدارة البيئة وتشجيع الشركات على الامتثال للقواعد والأنظمة التي تدور حول حماية البيئة من المخلفات الإلكترونية.

أمّا دراسة أبو العجين أكدت على تبني البلديات الاعتماد على نظام الجمع بالحاوية الدوارة لكفاءة النظام في جمع النفايات، وتشجيع السكان على فرز النفايات بهدف إعادة تدويرها وهذا الأمر إن تم تطبيقه سيكون من السهل على المعنيين البيئيين الاهتمام به، وكذلك سيكون من السهل الحصول على النفايات الإلكترونية بطريقة سهلة وحتى فتح المجال لتصدير هذه المخلفات وزياد الدخل الحكومي.

6.7.1 الاستفادة من الدراسات السابقة وآراء الخبراء في هذا المجال:

من خلال الدراسات السابقة واستطلاع آراء الخبراء والباحثين تبيّن أنه لم يكن هناك أفقاً واضحاً لإدارة النفايات الإلكترونية في قطاع غزة، سوى قيام بلدية غزة بالشراكة مع شركة **أكنان تيك** بمشروع لمعالجة النفايات الإلكترونية وفرزها، واستمر المشروع سنة واحد تقريبًا ثم تم الاعتداء عليه من الاحتلال الإسرائيلي، ومن يومها لم يتم التطرق لهذا الموضوع على المستوى المحلي، وأوصى الباحثون بضرورة نشر الوعي للجمهور حول خطورة النفايات الإلكترونية، ومحاولة فرزها والتخلص منها بعيدًا عن النفايات المنزلية، مع عدم خلو مسؤولية بلدية غزة في هذا الجانب المهم على المدى الطويل. لذلك بنى الباحثان في الدراسة الحالية على المنهج والأدوات التي اختارها الباحثون السابقون في عرض واقع النفايات الالكترونية محلياً وعالمياً في ظل المعوقات الكبيرة والمعقدة لاحتواء هذه الظاهرة خصوصا في فلسطين. ومن هنا جاءت هذه الدراسة البحثية لإلقاء الضوء وتوسيع دائرة الاهتمام في هذا المجال الحيوي.

[1] أبوالعجين، رامي عبد الحي. (2011). تقييم إدارة النفايات الصلبة في محافظة دير البلح: دراسية في جغرافية البيئة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

2. الإطار النظري:

تعتبر قضية المخلفات الإلكترونية من القضايا المهمة المؤثرة على جودة الحياة البشرية في أكثر الأماكن حاجة لتوفير البيئة النظيفة لحياة الإنسان والبيئة، وحماية العاملين من مخاطرها بهدف استدامة تقديم الخدمات من الجهات المختصة.

1.2 مفاهيم ومصطلحات:

تعريف المخلفات الإلكترونية:

تعرف النفايات الإلكترونية بأنها النفايات الكهربائية والإلكترونية التي نفد عمرها والتي كانت تعتمد على التيار الكهربائي أو المجال الكهرومغناطيسي للعمل، وتشمل النفايات الإلكترونية الأجهزة المنزلية الصغيرة والكبيرة، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعدات الإضاءة، والأدوات الكهربائية والإلكترونية، ولعب الأطفال، والمعدات الترفيهية والرياضية، التي انتهى عمرها، كما تشمل الأجهزة الطبية والبطاريات ولوحات الدوائر والأغلفة البلاستيكية وأنابيب أشعة الكاثود ومكثفات الرصاص.[1]

2.2 كمية النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين:

تقدر كميات النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين بحوالي 2551 طناً يومياً، بواقع 1835 طناً يوميا في الضفة الغربية و716 طناً يومياً في قطاع غزة، وذلك وفقا لمسح البيئة المنزلية (2015م) في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي تظهر نتائجه أن معدل إنتاج الأسرة الفلسطينية من النفايات الصلبة 2.9 كغم؛ حيث بلغ متوسط الأسرة في الضفة الغربية حوالي 3.2كغم، أما في قطاع غزة فبلغ حوالي 2.4 كغم.[2]

3.2 مكونات المخلفات الإلكترونية:

في جميع أنحاء العالم يتم إنتاج حوالي 50 مليون طن من النفايات الإلكترونية والكهربائية سنوياً، حسب ما رصده تقرير مشترك جديد نشرته سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة، وإذا استمر استهلاكنا وإتلافنا لهذه الأدوات بالمعدل الحالي، تتوقع جامعة الأمم المتحدة[3] بأن تكون هناك زيادة تصل إلى 120 مليون طن في الثلاثين عاماً القادمة، حيث توصلت إحدى الدراسات السابقة التي أجرتها الأمم المتحدة إلى أن الولايات المتحدة والصين أنتجتا أكبر قدر من النفايات الإلكترونية عام 2016م، إذ بلغت 7.2 و 6.3 مليون طن على التوالي. وتلتهما اليابان بـ 2.1 مليون طن. وفيما يخص فلسطين فقد أنتجت 2551 طن من النفايات الإلكترونية عام 2015م، وكان متوسط إنتاج الأسرة اليومي 2.9 كيلو غرام، فيما أنتج قطاع غزة 716 طن منها وكان متوسط إنتاج الأسرة اليومي 2.4 كيلو غرام يوميًا،[4] وتعتبر النفايات الالكترونية جزء من النفايات الصلبة، ويوضح شكل (1) حجم النفايات الصلبة المتولدة في قطاع غزة في العام 2018م.[5]

---

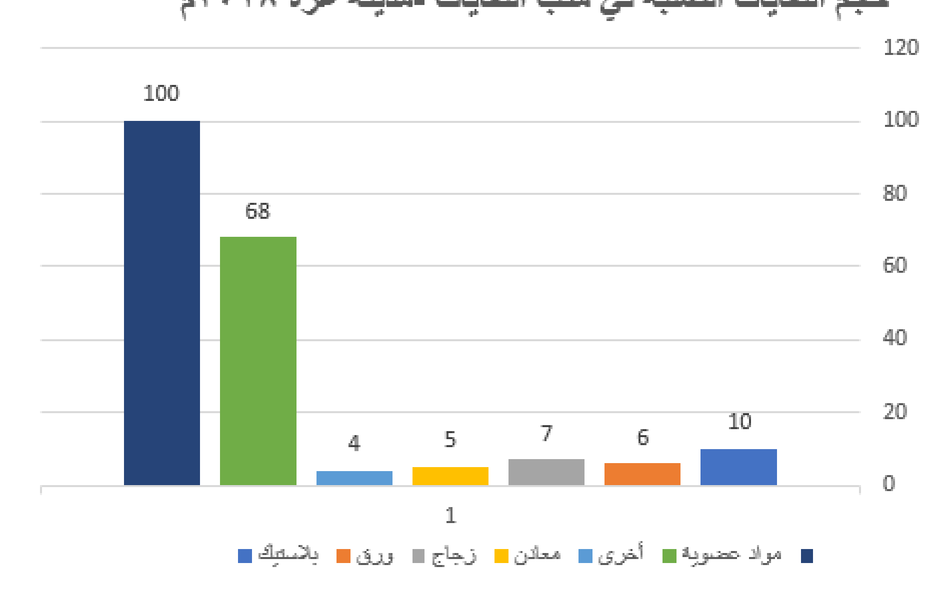
[1] الاتحاد الدولي للاتصالات. (2019). المخلفات الإلكترونية. الاتحاد الدولي للاتصالات. تم الاسترداد من: https://www.itu.int/ar/mediacentre/Pages/2019-MA09.aspx

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . (2018م). أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. تم الاسترداد من: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182

[3] United Nation University (2017). Retrieved from: www.unu.edu.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . (2018م). أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. تم الاسترداد من: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182

[5] الاتحاد الدولي للاتصالات. (2019). المخلفات الإلكترونية. الاتحاد الدولي للاتصالات. مرجع سابق.



شكل (1): حجم النفايات الصلبة في مكب النفايات -مدينة غزة 2018م

4.2 تقرير بلدية غزة عن إحصائية سنة 2018 بخصوص تحليل قطاع البيئة والصحة العامة:[1]

- كمية المرحل يوميا من النفايات الصلبة للمكب 700 طن
- عدد حاويات جمع النفايات الصلبة 1146 حاوية
- عدد عمال النظافة لكل 1000 نسمة هو 0.55 عامل
- عدد آليات النظافة لكل 10000 نسمة هو 25 آلية
- عدد مرات جمع النفايات في السبوع 7 أيام
- تكلفة وحدة السكن الواحدة من جمع النفايات هو 13 شيكل
- نسبة فرز النفايات لإجمالي كمية النفايات هو 1%

ويبين جدول (1) مصاريف إدارة النفايات الصلبة في مناطق عمل البلدية.

جدول (1): مصاريف إدارة النفايات الصلبة تقرير الموازنة التقديرية للعام 2019م[2]

رواتب عمال الصحة-عمال الكارات	2,700,000
نقل وترحيل النفايات الصلبة	840,000
استئجار مكب النفايات	223,000

ويتبين من الإحصائيات أعلاه بأن هناك تكاليف كبيرة من معدات ورواتب عاملين يتم صرفها دون الانتباه إلى آليات إعادة التدوير للنفايات الصلبة، الأمر الذي سيفاقم الأزمة على المدى القصير.

5.2 خطورة المخلفات الإلكترونية:

تعود خطورتها إلى المواد المستخدمة في تصنيع تلك الأجهزة: [3]

- الرصاص: وهو المكون الرئيسي لشاشات التلفاز والأجهزة اللوحية، حيث يعتبر من أخطر المواد السامة على الجهاز العصبي، والدورة الدموية والكلى وله تأثير أيضا على نمو الدماغ لدى الأطفال.

[1] بلدية غزة (2019م). تقرير الموازنة التشغيلية للعام 2019م.تاريخ الإصدار:27-6-2019م، بلدية غزة.

[2] بلدية غزة (2018م). ت تقرير إحصائية سنة 2018 بخصوص تحليل قطاع البيئة والصحة العامة، بلدية غزة.

[3] ISWA. (2017). The Global E-waste Monitor. Retrieved from: http://collections.unu.edu/eserv/UNU:6341/Global-E-waste_Monitor_2017__electronic_single_pages_.pdf

- الزئبق: يوجد في الموصلات الكهربائية واللوحة الأم ويشكل خطر على الجهاز التنفسي والدماغ وأضرار على الجلد.
- الزرنيخ: يوجد في المصابيح الكهربائية (LEDs) فالتعرض المزمن للزرنيخ يؤدي إلى أمراض مختلفة في الجلد وتقلل من سرعة التوصيل العصبي ويمكن أن يسبب سرطان الرئة وغالبا ما يكون قاتلاً.
- الكروم سداسي التكافؤ: يوجد عادة في الأجزاء المعدنية للمعدات الإلكترونية كالطلاء ضد التآكل في المسامير والإطارات والمقابس فالجسم يمكن أن يمتصه بكل سهولة، وخطورته تكمن في تسمم الخلايا مثل الأضرار التي تلحق بالحمض النووي (DNA).
- الكادميوم: يوجد في البطاريات وبعض الموصلات الكهربائية، ويعتبر الكادميوم ماده سامة حيث يؤدي استنشاقها إلى أضرار بالغه في الرئتين ويسبب أيضا تلف الكلى.

6.2 أهمية النفايات الإلكترونية:

تحتوي النفايات الإلكترونية على قيمة كبيرة من مكوناتها، فالخبراء يقولون إن طناً من النفايات الإلكترونية يحتوي ما قيمته مائة مرة من الذهب النقي، مقارنة بالطن الواحد من الذهب الخام، لأن الذهب الخام يحتوي على عناصر مختلفة وليس الذهب النقي وحده، وتساوي القيمة المادية لنفاياتنا الإلكترونية حاليا أكثر من 62.5 مليار دولار.

7.2 أنواع النفايات الإلكترونية:

كما سبق وأن تم التعريف بالمخلفات الإلكترونية وهنا نقول إنها أي جهاز يعمل بالكهرباء لديه القدرة على إحداث أضرار بالبيئة إذا لم يتم التخلص منه بطريقة مسؤولة.

ومن أكثر العناصر الشائعة للنفايات الكهربائية والإلكترونية هي:[1]

- أجهزة منزلية كبيرة مثل الثلاجات والمجمدات، غسالات، وغسالات الأطباق.
- الأجهزة المنزلية الصغيرة مثل المحامص، آلات صنع القهوة، الحديد، مجففات الشعر.
- معدات تكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات والماسحات الضوئية وآلات النسخ.
- المعدات الاستهلاكية كأجهزة التلفزيون، وأجهزة الصوت، وفرشاة الأسنان الكهربائية وغيرها.
- معدات الإضاءة مثل مصابيح الفلورسنت، والكشافات الكهربائية
- الأدوات الكهربائية والإلكترونية مثل المثاقب اليدوية، المناشير، والمفكات.
- أدوات اللعب والترفيه وأجهزة الرياضة.
- أنظمة المعدات الطبية وأدوات المراقبة والتحكم والموزعات الأوتوماتيكية.

8.2 تعقيد النفايات الإلكترونية:

النفايات الإلكترونية ليست مجرد شكل نفايات مضطرد النمو، ولكنها معقدة أيضا، لأنها تحتوي على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات المختلفة. وهذا يجعل من الصعب للغاية إدارتها. ومن شأن التطور السريع للتكنولوجيا وظهور منتجات مثل الملابس الذكية أن يزيد من صعوبة إدارة النفايات الإلكترونية في المستقبل. إن التعامل مع النفايات الإلكترونية ليس فقط ساما بالنسبة للعاملين الذين لهم اتصال مباشر بها، ولكن أيضا المكبات التي يتم تخزين المخلفات الإلكترونية فيها لها آثار بيئية شديدة الضرر على المناطق المحيطة بها. وتقوم كثير من البلدان المتقدمة بتصدير الجزء الأكبر من نفاياتها الإلكترونية إلى البلدان النامية، حيث يتم استردادها باستخدام أساليب ضارة للغاية بالنسبة للبشر والبيئة، ومن مجموع النفايات الإلكترونية المنتجة في جميع أنحاء العالم، لا يتم جمع سوى حوالي 15 في المائة عبر المخططات الرسمية للاسترجاع. الاتحاد الأوروبي واحد من المناطق القليلة في العالم التي لديها تشريعات موحدة فيما يتعلق بجمع النفايات الإلكترونية ومعالجتها. وقد

[1] Josh, J. (2015). Types of E-waste . Retrived from https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/types-of-e-waste-1440681505-1

بدأ العمل بتوجيهات النفايات الكهربائية والإلكترونية (WEEE) في عام 2003م، وهو مصمم لجعل مصنعي الأجهزة مسؤولين عن معداتهم في نهاية حياتها، وهو نظام يعرف باسم مسؤولية المنتجين الموسعة.[1]

9.2 التخلص الصحي الآمن من المخلفات والنفايات:

في حديث صحفي معه قال الدكتور عبد الفتاح عبد ربه الأستاذ المشارك في العلوم البيئية بالجامعة الإسلامية بغزة أن المواطن الواحد في قطاع غزة ينتج ما يزيد عن الكيلو غرام يوميّاً من النفايات بصورة عامة، أي أن غزة تنتج مليون وثمانمائة ألف كيلو غرام نفايات يوميا. هذه النفايات لا يتم فصلها أو تدويرها فكلّها تخلط مع بعضها وترمى في الطرق.[2]

وهنا يكمن خطر كبير من تجمع هذه النفايات في مجمعات غير ملائمة وغير مناسبة صحيًا، ممّا يستدعي تركها فترة من الزمن حيث يؤدي ذلك إلى تحلل المواد نتيجة تعرضها للحرارة وأشعة الشمس بشكل دائم، الأمر الذي يسرّع من عملية التحليل وتسرّب المواد المتحللة إلى المياه الجوفية والتي تعود سلبًا على صحة الإنسان والبيئة.

10.2 المخاطر الصحية للمخلفات الإلكترونية:

قَدرت دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات ورابطة النفايات الصلبة الدولية، كميات النفايات الإلكترونية عام 2016م في أنحاء العالم بـ 45 مليون طن، وذكرت الدراسة أن وزن النفايات الإلكترونية في عام 2016م كان يعادل وزن برج إيفل نحو 4500 مرة، ويتم التعرض لمخاطر النفايات الإلكترونية عبر التعرض لها أثناء التخلص غير الآمن منها أو إعادة التصنيع غير الآمنة أو التعرض لبقاياها، وذلك عبر ثلاث طرق.[3]

1. **إعادة التدوير غير الرسمية (informal recycling)**: وفيها يعاد تدوير المخلفات الإلكترونية عبر تقنيات بدائية، وذلك للحصول على مواد من النفايات. ولا تستخدم تكنولوجيا ملائمة أو معدات وقائية مما يسمح بانبعاث المواد الكيميائية الخطيرة من المخلفات الإلكترونية.
2. **إعادة التدوير الرسمية (formal recycling)**: وتتم باستخدام معدات مصممة خصيصا لاستخلاص المواد المطلوبة من المخلفات بأمان مع حماية العاملين من الآثار الصحية الضارة. وهذه المراكز مكلفة للبناء والتشغيل، وهي نادرة في البلدان الأقل نمواً.
3. **التعرض البيئي (environmental exposure)**: وهو تعرض المقيمين الذين يعيشون ضمن مسافة محددة من مناطق إعادة تدوير النفايات الإلكترونية أو التخلص منها لمواد كيميائية.

1.10.2 المخاطر الصحية [4]

- تغير في وظيفة الغدة الدرقية.
- تغيرات في المزاج والسلوك.
- انخفاض وظائف الرئة.
- زيادة في حالات الإجهاض والإملاص "ولادة طفل ميت" (stillbirths)، والولادات المبكرة.
- زيادة خطر انخفاض الوزن وتدني الطول عند الولادة.

كما أن الأشخاص الذين يعيشون في مدن إعادة تدوير النفايات الإلكترونية أو يعملون في إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية كان لديهم أدلة على حدوث تلف أكبر في الحمض النووي.[5]

---

[1] Widmer, R., Oswald-Krapf, H., Sinha-Khetriwal, D., Schnellmann, M., & Böni, H. (2005). Global perspectives on e-waste. Environmental impact assessment review, 25(5), 436-458.

[2] عبد ربه، عبد الفتاح. (2015م). التخلص الصحي الآمن من المخلفات والنفايات. مقابلة من تحقيق موقع اقتصاد فلسطين. تم الاسترداد من: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/1643

[3] ISWA. (2017). The Global E-waste Monitor. Retrieved from: http://collections.unu.edu/eserv/UNU:6341/Global-E-waste_Monitor_2017__electronic_single_pages_.pdf

[4] ITU .(2016) . International Telecommunication Union .

[5] الجزيرة نت. (2014م). المخاطر الصحية للنفايات الإلكترونية. تم الاسترداد من الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/healthmedicine/2017/12/14/

2.10.2 الفئات الأكثر عرضة لأضرار النفايات الإلكترونية:

تبين للباحثين من خلال الملاحظة والبحث الميداني أن الفئات أدناه هي الأكثر تعرضا للأضرار:

- **العاملون في جمع القمامة:** من عمال النظافة المحمولين على الشاحنات المخصصة لجمع القمامة المنزلية، والعاملون على جمع القمامة عن طريق العربات التي تجرها الحيوانات، وهناك بعض الأشخاص أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يعملون على تدوير هذه النفايات واستصلاح أكبر قدر منها، وإعادة بيعها.
- **عمال النظافة:** والذين يمارسون نشاطات (جمع ونقل النفايات، ومتداولي هذه النفايات أثناء مراحل المعالجة والتخلص منها).
- **النباشين:** وهم المواطنين الذين يعملون على نبش النفايات بسبب الحصار الخانق والظروف المعيشية الصعبة.

3. الملامح البشرية لقطاع غزة

1.3 نمو السكان وتطورهم:

تعد دراسة نمو السكان وتوزيعهم وحجمهم وكثافتهم في منطقة محددة من الموضوعات المهمة عند إعداد دراسة تهتم في اختيار مواقع مكبات النفايات، كما أن توزيع السكان في المحافظات يرتبط بعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تختلف كل منها في أهميته النسبية من مكان إلى آخر، وبالتالي فإن دراسة توزيع السكان وحجمهم ونموهم المستقبلي هي التي تحدد حجم الضغط الذي سيقع على مكبات النفايات في قطاع غزة. ولدراسة النمو السكاني في قطاع غزة تم جمع عدد من آخر إحصائيات لأعداد السكان لعدة سنوات كما هو مبين في جدول (2).

جدول (2) إحصائية بأعداد سكان قطاع غزة (2010م-2011م).[1]

المحافظة	2010	2011	2012	2013	2014
شمال غزة	297,269	309,434	322,126	335,253	348,808
غزة	534,558	551,833	569,715	588,033	606,749
دير البلح	222,866	230,689	238,807	247,150	255,705
خانيونس	291,737	301,138	310.868	320,835	331,017
رفح	188,690	195,598	202,777	210,166	217,758
قطاع غزة	1,535,120	1,588,692	1,644,293	1,701,437	1,760,037

ويتبين من الجدول (2) أن أعداد السكان في قطاع غزة في تزايد متسارع ومستمر من عام لآخر، حيث بلغت الزيادة في أعداد السكان منذ عام 2010م وحتى عام 2014م حوالي 224,917 نسمة ومن المتوقع أن يترتب على هذه الزيادة السكانية المطردة تزايداً واضحاً في كمية النفايات الصلبة الأمر الذي يتطلب توفير الأماكن المناسبة للتخلص منها. إذ تعد الزيادة السكانية من أهم العوامل المؤثرة في زيادة كمية النفايات الصلبة، حيث توجد علاقة طردية بين الزيادة السكانية وكمية النفايات الصلبة التي يتم جمعها من قطاع غزة.[2]

يوضح الجدول رقم (3) وشكل رقم (2)مخرجات تقرير الخطة التنموية لمدينة غزة للأعوام 2019-2022م.[3]

---

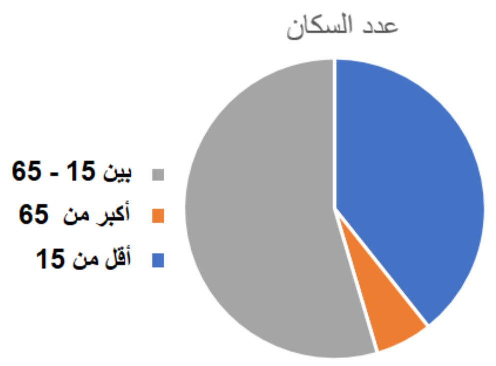
[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . (2018م). أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. تم الاسترداد من: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182

[2] الشكري، أحمد (2016م). مواقع النفايات الصلبة في قطاع غزة، دراسة في جغرافية البيئة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

[3] بلدية غزة (2019م). تقرير الخطة التنموية المحلية لمدينة غزة 2019 -2020.

جدول (2) تقرير الخطة التنموية المحلية لمدينة غزة 2019 -2020م. **المصدر: بلدية غزة 2019م.**

المساحة الكلية (دونم).	55,857
عدد السكان	651,000
نسبة الذكور	%51
نسبة الإناث	%49
نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة	%39.32
نسبة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة	%6.10
عدد الأسر	111,296
عدد الوحدات السكنية	124,622
نسبة الأميّة	%2.25
نسبة الحاصلين على شهادات بعد التوجيهي	%27.08
نسبة العاطلين عن العمل (بتعريف الاحصاء)	%42.41
العاملين في القطاع الحكومي (من مجموع العاملين الكلي)	%31.31
نسبة العاملين في القطاع الخاص	%68.69



شكل (2): النسب بين أعداد السكان حسب العمر

من خلال البيانات والأرقام أعلاه نجد أن أكثر من نصف المجتمع من فئة الشباب، وهي الطبقة المتعلمة والواعية لإدراك مخاطر النفايات المختلفة، لكن الأحداث والظروف الميدانية غير المستقرة والمختلفة، وقلة الاهتمام النسبي من البلديات المهتمة بإدارة النفايات، أصبح المجتمع لا يُعير اهتمامًا بتلك الثقافة فالمجتمع بحاجة على زيادة الوعي ورفع كفاءة البلديات للقيام بالدور المنوط بها واستخدام أحدث التقنيات المتاحة لتجاوز هذه الأزمة.

2.3 طرق التخلص من النفايات الإلكترونية:

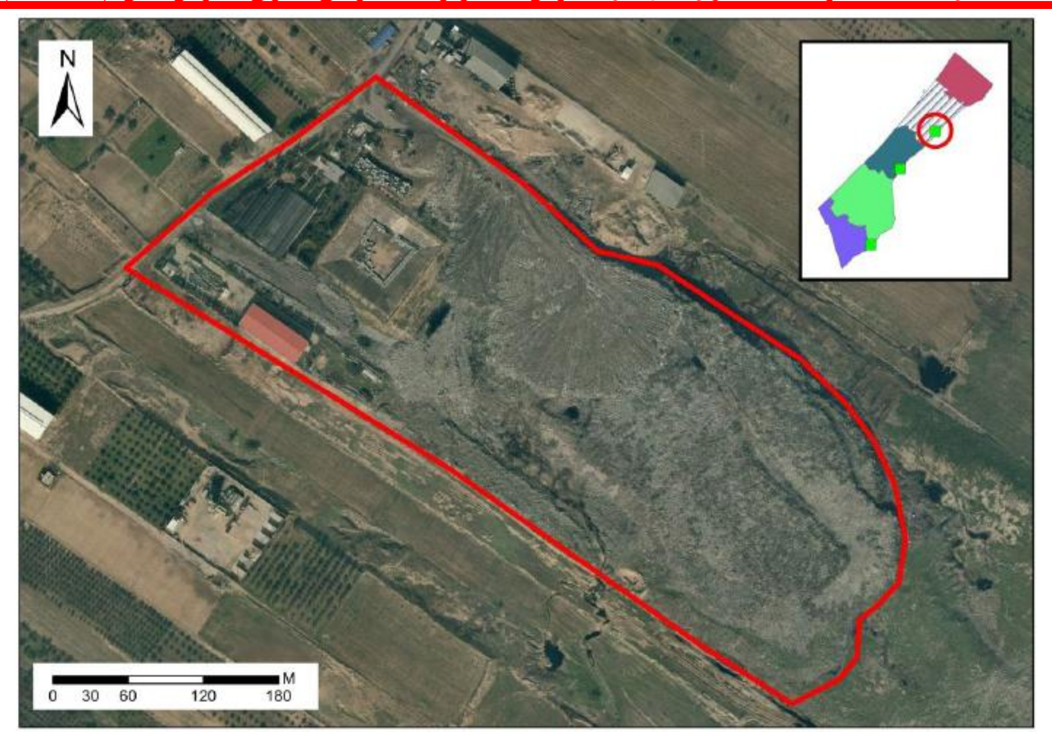
اهتمت العديد من الأطراف بإدارة أنشطة المخلفات الإلكترونية نظرًا لحساسية الأجهزة غير المستخدمة من جانب وطبيعة التخلص الآمن من النفايات من جانب آخر، وتمر إجراءات التخلص من تلك النفايات بعدة مراحل.

3.3 أماكن جمع النفايات الإلكترونية:

يتم رمي النفايات من أكثر من مكان، ومن خلال التوزيع السكاني والكثافة السكانية في قطاع غزة يتبين أن محافظة غزة استحوذت على أكثر من ثلث السكان، وتحتل المرتبة الأولى من بين المحافظات، وهي تمثل الثقل الأكبر وتتركز فيها معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وخصوصا التعليم العالي، وعليه فإن الكثير من النفايات الإلكترونية تخرج من هذه المدينة، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مكب النفايات الرئيسي في مدينة غزة والذي يقع إلى الشرق منها. يبين شكل (3) الحدود الجغرافية لمكب النفايات الرئيسي -جحر الديك -شرق مدينة غزة والذي تبلغ مساحته 140 دونماً.[1،2]

[1] الشكري، أحمد (2016م). مواقع النفايات الصلبة في قطاع غزة، دراسة في جغرافية البيئة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

[2] Google Map (2011). Retrieved from: 31.4575203,34.4530354 .



شكل (3): الحدود الجغرافية لمكب النفايات الرئيسي لمدينة غزة

4. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي الذي تم من خلاله وصف أدبيات الدراسة، ومراحل التعامل مع النفايات الإلكترونية في مكب تجميع النفايات الرئيسي في مدينة غزة، في منطقة جحر الديك شرق المدينة، والذي يعتبر أكبر من غيره من حيث القدرة الاستيعابية، واقتصرت الدراسة على هذا المكب بشكل خاص وذلك من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع ذوي الاختصاص في المكب، وسائقي الشاحنات الناقلة للنفايات بشكل عام.

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

تبلغ مساحة مكب النفايات الرئيسي والذي يقع في منطقة جحر الديك شرق مدينة غزة حوالي (140 دونمًا)، وتم افتتاحه في العام (1987م) وعمره الافتراضي (20 سنة)[1]، ويستقبل (49 ألف) طن شهرياً من نفايات مدينة غزة، وبلديات الشمال، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين " UNRWA"، ونفايات معسكر الشاطئ، ومدينة الزهراء، ومنطقتي المغراقة وجحر الديك.

عندما تم اختيار هذا المكب لم يكن اختيارًا بناءً على المعايير الجيولوجية، التخطيطية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية في مستوى المواصفات الدولية، وأحياناً يكون هناك اعتراض من السكان على اختيار تلك المواقع. حينما تولت السلطة الوطنية الفلسطينية أمور القطاع وأجزاء من الضفة الغربية في العام 1994م مدت العديد من الجهات المانحة يد العون لإنشاء هذه المكبات بهدف تحسين قطاع النفايات الصلبة.

بلغ عدد العمال العاملين في جمع وترحيل النفايات 240 موظفاً توزعوا ما بين عمال نظافة، وملاحظين، ومفتشي صحة، وإداريين موزعين على جميع أحياء وشوارع مدينة غزة، كما تم تشغيل عدد 250 عامل مع عربة يجرها حيوان وذلك لسد الحاجة عن عطل الآليات والنقص في المحروقات اللازمة لعمل البلدية.[2]

2.4 أدوات الدراسة:

- **المقابلة:** حيث بلغ عدد المقابلات 10 مع الإداريين وبعض السائقين ومفتشين وبعض العمال المتجولين (ملحق رقم 1)، وفق أسئلة معدة مسبقاً (ملحق رقم 2).

---

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية والتعاون الدولي. (2014م). فلسطين

[2] بلدية غزة. (2013م). الكادر الإداري. تم الاسترداد من: https://gaza-city.org/index.php

- **الملاحظة:** الزيارة الميدانية لحالة عينة الدراسة والاطلاع على الإجراءات المتبعة في المكب وتدوينها (ملحق رقم 3).

3.4 كمية النفايات الإلكترونية في قطاع غزة:

من خلال ملاحظات الباحثين في مكب النفايات المؤقت لمدينة غزة والذي يقع بجوار ملعب اليرموك وسط المدينة، وكذلك في المكب الرئيسي شرق المدينة، فإن الأجهزة الكهربائية التالفة والمعدات الإلكترونية والأسلاك والمعادن تشكل نسبة لا تتجاوز الـ 10% من إجمالي الكمية الإجمالية للنفايات الصلبة، حيث أن أغلب النفايات الإلكترونية تكون غير قابلة للاستخدام أو حتى إعادة التدوير، فتكون طريقة التخلص منها بالحرق، نظرًا لاحتواء هذه الأجهزة داخل الصندوق البلاستيكي للجهاز الكهربائي، ويرى الباحثان أن هذه النسبة قليلة نظراً لوجود جهات وأشخاص معنيين ومنهم من تم تعريفهم بالنباشين أو أصحاب عربات تجرها الحيوانات بالبحث عن هذه الأجهزة وإعادة تدويرها بعد التخلص منها من خلال السكان أو المؤسسات التي تتخلص من معداتها بعد انتهاء عمرها الافتراضي أو تطوير الأجهزة بغيرها تكون أحدث تقنيًا وأوفر في استهلاك الطاقة.

4.4 تداول النفايات الإلكترونية:

من خلال ملاحظة الباحثين الميدانية ومن خلال الزيارات المختلفة لمكبات النفايات فإنه تبين بأنه لا توجد إدارة سليمة رسمية تقوم بجمع النفايات الإلكترونية بشكل خاص، حيث يتم جمعها مع النفايات المختلفة الصلبة والمنزلية والزراعية وغيرها من أنواع النفايات الأخرى، ويتم تفريغها بشكل مباشر في أرض المكب تمهيدًا لعملية الدمك، وذلك بإضافة طبقة من الرمل بين طبقات النفايات، ثم تأتي آليات ثقيلة الوزن كالبلدوزر ويقوم بالسير على هذه الطبقات وتسويتها بالأرض،

وقد لوحظ وجود النباشين في المكان والذين يستحوذون على الكمية الأكبر من النفايات الإلكترونية قبل عملية الطمر، لإعادة استخدام ما يمكن استخدامه مرة أخرى كأسلاك النحاس والقطع الإلكترونية وغيرها. وهناك جامعي النفايات الإلكترونية والذين يتجولون على عربات صغيرة والمناداة على الحصول على هذا النفايات من بطاريات أو أجهزة كهربائية مختلفة، وهناك إجراءات خاصة بهم من استخلاص المواد منها أو إعادة صيانتها واستخدامها مرة أخرى.

1.4.4 مستوى فهم مصطلح النفايات الإلكترونية:

من خلال توجيه سؤال عن معنى النفايات الإلكترونية لمجموعات النقاش، تبين أن بعض المتخصصين لديهم دراية كافية بطبيعة النفايات الإلكترونية ومكوناتها وأخطارها، والبعض الأخر اعتبر أن هذه النفايات مثلها مثل النفايات المنزلية الأخرى ومآلها النهائي في المكب إلى الطريقة السائدة هناك وهي الطمر، مع بعض الشروط والإجراءات المتبعة في هذه العملية.

2.4.4 آليات التعامل مع النفايات الإلكترونية:

أفاد العاملون عند سؤالهم عن النفايات الإلكترونية أنهم لا يعيرون اهتمامًا كبيرًا بها، لأن أغلب النفايات الإلكترونية التي يتم جمعها من المدن قد تم تفريغها من محتواها الإلكتروني بسبب وجود ثقافة مجتمعية عند النباشين وهم الذين يجوبون الشوارع والحارات بحثًا عن المعادن الثمينة القابلة للبيع مثل النحاس والألمنيوم وبعض المعادن الأخرى، وكذلك منهم متخصصون في البحث في المعدات الإلكترونية المتخصصة والتي يعتبرونها أهم من غيرها مثل معدات ومكونات الكمبيوتر وما تحتويه من قطع مثل الـ CPU و الـ RAM والتي يكون الذهب هو العنصر الذي يقوم بتوصيل البيانات إلى اللوحة الأم في جهاز الحاسوب، نظرا لقوة توصيله عن غيره من المعادن.

ويقوم هؤلاء عند العثور على هذه النفايات الإلكترونية وتكون مخلوطة بمواد أخرى مثل البلاستيك أو الألياف الزجاجية (Fiberglass) بحرقها إمّا في أماكن التجمعات السكانية أو أي مكان آخر يعتقدون أنه مناسب لتلك العملية، ممّا يؤثر على صحة الإنسان والبيئة، ومن ملاحظة الباحثين أنه لا توجد أي قيود قانونية أو تنظيمية في المدينة تكون ضابطة لهذه الإجراءات العشوائية، وقد ذكر العمال والسائقون أنهم لا يقومون بفرز هذه النفايات الإلكترونية عند تجميعها بطريقة صحيحة ويتم خلط وضغط جميع المواد مع بعضها البعض داخل الحاوية في عربة نقل النفايات، ولا توجد حاويات مخصصة تم فرزها وتكون مخصصة للنفايات الإلكترونية، وذكر البعض بأنه لا توجد هناك ممارسات سليمة في التعامل مع النفايات الإلكترونية.

مما سبق يلاحظ ما يلي:

- هناك استهتار واضح في التعامل مع النفايات الإلكترونية، وهذا بسبب نقص التعليمات.
- عدم وجود نظام متكامل من لحظة تجميع النفايات الإلكترونية إلى التخلص الآمن منها.
- السلامة الشخصية والعامة وعدم الالتزام التام بإجراءات السلامة الميدانية أثناء العمل.
- عدم معرفة بعض العمال والموظفين بخطورة النفايات الإلكترونية وطبيعة الخلل القائم في التعامل معها.
- قلة التدريب الممنوح للعمال، حيث أن غالبهم غير متعلمين ولا يعرفون القراءة ودلالات الرموز الخطيرة.

5. مناقشة النتائج:

هذه الدراسة المتخصصة في النفايات الإلكترونية عرضت واقع الحال في مكب نفايات مدينة غزة وكيفية إدارتها والتعامل معها والأخطار التي قد تنتج عن التعامل غير السليم معها، والتعرف على وجهات نظر ذوي العلاقة بإدارة النفايات الإلكترونية ومعرفة توجهاتهم، واحتياجاتهم، ومقترحاتهم؛ لتحديد المشكلة القائمة ومحاولة الوصول إلى الحل المناسب، وبناء على ذلك تعتبر هذه الدراسة أساسًا يمكن الانطلاق منه لتلبية تلك الاحتياجات، ورفع مستوى وعي الجهات المختصة المسؤولة عن إدارة الموقع و حول سلامة السكان القاطنين بالجوار والعاملين فيها.

1.5 النتائج على مستوي بلدية غزة:

- لا يوجد دور فعال وواضح لبلدية غزة في إدارة النفايات الإلكترونية في الوقت الحاضر، لكن الإداريين في المكب أفادوا بوجود خطة لفصل أنواع النفايات المختلفة عن بعضها البعض.
- تسمح الجهات الإدارية بحرق هذه النفايات في أيام معينة مما يتسبب بتشكيل سحابة ضخمة تنتشر على كافة مناطق شرق مدينة غزة، وإن كان اتجاه الرياح من جهة الشرق فقد تصل تلك الروائح الكريهة إلى مناطق الساحل والأماكن القريبة منها (شكل رقم 4).
- لا يوجد دور رقابي للبلدية أو شرطة البلدية لضبط حرق النفايات في الشوارع وخاصة من النباشين العامة.



شكل رقم (4): المعالجة الميدانية للنفايات العضوية والإلكترونية بالحرق

1.1.5 على مستوي مجمع إدارة بلدية غزة:

- لا توجد قوانين مكتوبة خاصة بإدارة النفايات الإلكترونية ولا توجد سياسة واضحة متبعة أو أدلة إرشادية فيما يتعلق بإدارة النفايات الإلكترونية سواء في أثناء جمعها أو نقلها أو تخزينها أو حتى عند التخلص منها، ويتم اعتبارها مثل باقي النفايات الأخرى، وفي أحيان كثيرة يتم التعامل معها مثل النفايات المنزلية.
- لا توجد خطط مستقبلية واضحة متعلقة بإدارة النفايات الإلكترونية؛ وهناك اهتمام خجول للمبادرة في الاهتمام والتعامل مع النفايات الإلكترونية.

2.1.5 إدارة مكب النفايات:

- يواجه الفنيون والإداريون العاملون في موقع العمل مشكلة تتعلق بالتعامل مع النفايات الإلكترونية وهي عدم وجود بروتوكول للعمل وعدم وجود تعليمات محددة للتعامل معها.
- الطاقم العامل في المكب أكثر الفئات معرفة بمعنى النفايات الإلكترونية ولكنهم بحاجة إلى تدريب فيما يتعلق في الإدارة السليمة النفايات الإلكترونية.

3.1.5 عمال النظافة ومسؤولوهم:

- تعريف عمال النظافة للنفايات الإلكترونية يكاد يكون محصورًا في الأجهزة الكهربائية وبعض المعدات الصغيرة، وهناك أنواع خطيرة من النفايات الإلكترونية مثل البطاريات وما تحتويه من معادن سامة مثل الزرنيخ والكادميوم والزنك والتي لم يذكرها إلا القليل من عمال النظافة، وهذا يدل على قلة وعيهم بالنفايات الإلكترونية ومخاطرها.
- الكثير من عمال النظافة يقومون بسوء الأداء، وسوء باتباع أصول آليات تطبيق النظافة، ولا توجد لديهم تعليمات خاصة بالتعامل مع النفايات الإلكترونية، إذ أن السلامة المهنية شبه مفقودة عند معظمهم، ممّا يعرضهم للخطر.
- هناك شبه إجماع من المديرين والإداريين وغيرهم بحاجة عمال النظافة إلى التوعية والتدريب فيما يخص التعامل مع النفايات الإلكترونية.

2.5 التوصيات:

من أجل إدارة النفايات الإلكترونية بشكل سليم لا بد من العمل على تحقيق التوصيات التالية:

- وجود أطر تشريعية فعالة وشاملة تنظم قطاع النفايات الصلبة والإلكترونية مع كفاءة آليات التطبيق.
- كفاية القدرات البشرية والتنظيمية المتخصصة في هذا المجال، وتوفير الدعم والتدريب على مخاطر المواد الإلكترونية السامة.
- تكامل مركزية البيانات الأساسية الدقيقة والموثوق بها وكذلك توثيق المعلومات عن النفايات الصلبة والإلكترونية بشكل عام مثل معدلات التوليد لمختلف انواع النفايات.
- مجتمع قطاع غزة بحاجة إلى تعزيز ثقافة فرز النفايات المختلفة، ويوصى وضع تجمعات مركزية لاحتواء هذه النفايات داخل المدن، مع توفير وسائل مواصلات مجانية خاضعة لبلدية غزة تقوم بجمع النفايات الإلكترونية تمهيدًا لنقلها لمكانها المخصص.
- ضرورة وجود هيكل عمل واضح في إدارة قطاع النفايات الصلبة والنفايات الإلكترونية بشكل خاص والذي يتضمن جمع ونقل وتخزين وكذلك معالجة النفايات بصورة صحيحة تمهيدا للتخلص منها.
- البنى التحتية واستراتيجيات إدارة النفايات مع زيادة في معدلات إعادة التدوير. وتعزيز مرافق إعادة التدوير المحلية، وإيجاد بديل لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.
- دعم المنتجات المعاد تدويرها وذلك لخفض نسبة النفايات الإلكترونية، ووضع قيود على منضبطة على المعدات المستوردة من الخارج.
- تفعيل محطات وورش إعادة التدوير وتوفير دعم حكومي مناسب مع ضرورة وجود الرقابة الصحية على العاملين.
- المعالجة الأولية للنفايات الإلكترونية داخل المنازل والمؤسسات، وذلك بالطرق المناسبة.
- قطاع غزة بحاجة إلى التمويل المتزايد لحدوث نقلة في إدارة النفايات الإلكترونية، لما يعانيه من هشاشة في إدارة النفايات الصلبة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أبو الهدى، كفاية (2017م). تقييم واقع إدارة المخلفات الالكترونية في الضفة الغربية- فلسطين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"GIS" . مقابلة أجريت مع الدكتورة كفاية ابو الهدى، نقلا عن مجلة آفاق التنمية والبيئة الإلكترونية. تم الاسترداد من: http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1445/

أبوالعجين، رامي عبد الحي. (2011). تقييم إدارة النفايات الصلبة في محافظة دير البلح: دراسية في جغرافية البيئة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2019). المخلفات الإلكترونية. الاتحاد الدولي للاتصالات. تم الاسترداد :من https://www.itu.int/ar/mediacentre/Pages/2019-MA09.aspx

الإدارة الملكية لحماية البيئة. (2019). مسودة سياسة ادارة النفايات الالكترونية والكهربائية. الأردن. تم الاسترداد من: http://www.rangers.psd.gov.jo/?q=ar

بلدية غزة (2019م). تقرير الخطة التنموية المحلية لمدينة غزة 2019 -2020.

بلدية غزة. (2013م). الكادر الإداري. تم الاسترداد من: https://gaza-city.org/index.php

الجزيرة نت. (2014م). المخاطر الصحية للنفايات الإلكترونية. تم الاسترداد من الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/healthmedicine/2017/12/14/

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . (2018م). أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. تم الاسترداد من: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182

الزبادي، عبد العظيم دريفش. (2018). تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيره الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.24 (107).

الشكري، أحمد (2016م). مواقع النفايات الصلبة في قطاع غزة، دراسة في جغرافية البيئة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين. http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1445/

عبد ربه، عبد الفتاح. (2015م). التخلص الصحي الآمن من المخلفات والنفايات. مقابلة من تحقيق موقع اقتصاد فلسطين. تم الاسترداد من: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/1643

فوزي، أمل أحمد. (2018). "النفايات الإلكترونية، التداعيات البيئية، المواجهة التشريعية. آليات الوقاية والحماية والنضج التقني"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية. تم الاسترداد من: Shttp://law.tanta.edu.eg/conf5.aspx

وزارة التخطيط الفلسطينية والتعاون الدولي. (2014م). فلسطين.

المراجع الأجنبية:

El-hawi, Salha, Baroud, Obaid (2008) Integrated Sustainable .1 Approach to Disposal Site Selection Using GIS : The Gaza strip Case (Journal of Environmental Sciences , V63)

Google Map (2011). Retrieved from: 31.4575203,34.4530354 .

ISWA. (2017). The Global E-waste Monitor. Retrieved from: http://collections.unu.edu/eserv/UNU:6341/Global-E-waste_Monitor_2017__electronic_single_pages_.pdf

ITU .(2016) . International Telecommunication Union .

Josh, J. (2015). Types of E-waste . Retrived from https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/types-of-e-waste-1440681505-1.

United Nation University (2017). Retrieved from: www.unu.edu.

United Nations Environment Programme .(2017) . An end to electronic waste: United Nations organisations highlight their commitment. Retrieved from: https://www.unenvironment.org/news-and-stories/story/end-electronic-waste-united-nations-organisations-highlight-their-commitment

Widmer, R., Oswald-Krapf, H., Sinha-Khetriwal, D., Schnellmann, M., & Böni, H. (2005). Global perspectives on e-waste. Environmental impact assessment review, 25(5), 436-458.

الملاحق

ملحق رقم (1): الجهات المعنية التي تم التواصل معها لإتمام البحث

رقم	الاسم	المنصب
.1	م. أحمد أبو عبدو	مدير الصحة والبيئة – بلدية غزة
.2	م. عبد الرحيم أبو القمبز	مدير عام الصحة والبيئة - بلدية غزة
.3	م. محمد هاني العشي	رئيس قسم الصحة والبيئة – بلدية غزة
.4	م. ماجد سكر	رئيس قسم جمع وترحيل النفايات - بلدية غزة
.5	م. محمد أبو هيبة	شركة أكنان تك
.6	م. لؤي إبراهيم القريناوي	باحث ومتخصص في موضوع الدراسة
.7	م. حسان منصور سلامة	باحث ومتخصص في موضوع الدراسة

ملحق رقم (2): نموذج أسئلة المقابلة

- هل هناك وعي من الجمهور عند التعامل مع النفايات الإلكترونية؟
- هل توجد أماكن مخصصة في المناطق السكنية لاحتواء النفايات الإلكترونية؟
- هل هناك مناطق سكنية أو مؤسساتية تنتج نفايات إلكترونية أكثر من غيرها؟
- هل يتم فرز النفايات الإلكترونية في المكب المؤقت والمكب الرئيسي؟
- ما هي كمية النفايات الإلكترونية الواردة إلى مكب النفايات؟
- كيف يتم التخلص من النفايات الإلكترونية؟

ملحق رقم (3): نموذج الملاحظة المباشرة

اليوم: الأحد التاريخ: 8 سبتمبر 2019م.

الموقع: مكب النفايات الصلبة المؤقت - اليرموك

ملاحظة الباحث:

- تأتي الحاويات بواسطة الشاحنات المخصصة محملة بالنفايات الصلبة وتقوم بتفريغ الحمولة في الأماكن المخصصة.
- يتم فرز جزئي للنفايات الصلبة، وتحييد كل نوع منها على حدا.
- بعد تجميع الكمية المطلوبة، يتم تحميلها مرة أخرى في حاويات أكبر، وإرسالها إلى المكب الرئيسي – منطقة جحر الديك.

اليوم: الاثنين التاريخ: 9 سبتمبر 2019م.

الموقع: مكب النفايات الصلبة الدائم – جحر الديك

ملاحظة الباحثين:

- تأتي الحاويات بواسطة الشاحنات المخصصة محملة بالنفايات الصلبة وتقوم بتفريغ الحمولة في المكان المخصص.
- جزء كبير من النفايات الإلكترونية يتم استنفاذه مسبقًا بسبب وجود النباشين اللذين يستحوذون عليها نظرًا لاحتوائها على المواد الثمينة كالنحاس والألمنيوم وبعد القطع الإلكترونية.
- يتم معاملة النفايات الإلكترونية صغيرة الحجم مثل معاملة باقي أنواع النفايات دون فرز.
- يتم وضع طبقات من الرمل على كل طبقة من النفايات.
- وجود معدات ثقيلة مثل البلدوزر تقوم بدمك النفايات وتسويتها بالأرض، ثم وضع طبقة أخرى من الرمل.
- لا يوجد أي نوع من الفرز للنفايات الإلكترونية.
- يتم حرق بعض النفايات التي تحتوي على النحاس مثل الأسلاك وغيرها بواسطة النباشين غير المنظمين.



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



الإسكان التعاوني فرصة للتنمية في الصحراء الليبية
دراسة مشروع 2870 وحدة بالشعبيات
Cooperative Housing in the desert environment
Case study on 2870 unit in Libya

هبة الرحمن احمد[1]- أمال نوري صافار[2]

Hebatalrahman A[1], Amal Safar[2]

د .م استشاري علوم المواد وتطبيقاتها مصر [1] - جهاز الإسكان و المرافق ليبيا [2]

Dr.Eng. Consultant in materials sciences, Egypt [1]-Housing &Utilities devices-Libya[2]

Email address: hebatalrahman11@yahoo.com -hebatalrahman11@gmail.com

يوثق هذا البحث ك: أحمد، هبة الرحمن/ صافار، أمال نوري (2020م): الإسكان التعاوني فرصة للتنمية في الصحراء الليبية دراسة مشروع 2870 وحدة بالشعبيات، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (4)، برلين، ص 64-86.

المستخلص

يعد الإسكان التعاوني في البيئات الصحراوية هو الأنسب لطبيعة معظم الدول العربية؛ حيث يعمل على تعمير المناطق الصحراوية غير المأهولة وخلق مجتمعات عمرانية متكاملة، وفي هذا البحث نتناول تجربة الجماهيرية الليبية في مضمار الإسكان التعاوني حيث يتناول البحث مشروع 2870 وحدة بالشعبيات وهو جزء من مشروع التعمير المتكامل بالجماهيرية والمعروف بمشروع 25 ألف وحدة سكنية، حيث يتناول البحث تصميم المشروع ومدي توافقه مع معايير الاستدامة ومعايير البناء الأخضر المستدام والموقف الفني للمشروع من حيث حجم الإنجاز والموقف المالي وحالة الوحدات والديون وموقف العقود ونسب الإنفاق ومدي تأثر كافة العوامل السابقة بالموقف السياسي والظروف الاقتصادية التي اجتاحت المنطقة عقب ثورات الربيع العربي وتوقف الصادرات والحصار الاقتصادي ومدي تأثير مثل هذه النوعية من الأزمات علي مشروعات الإسكان التعاوني عامة وعلي المشروع موضوع الدراسة خاصة وما هي أهم الاحتياطات الواجب اتخاذها لتجنب إيه أزمات أو مخاطر محتملة . كما يتضمن البحث دراسة ميدانية عن المشروع لعمل تقييم ميداني للمشروع وحصر أراء القاطنين والقائمين علي المشروع والوقوف علي أهم مميزات المشروع وعيوبه، وتنتهي الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالحالة الدراسية والتي يمكن تعميمها كتوصيات عامة لمشروعات الإسكان التعاوني في البيئة الصحراوية.

***الكلمات المفتاحية:** الإسكان التعاوني ، البيئة الصحراوية، الاستدامة، البناء الأخضر*

Abstract

The cooperative housing in desert environments is suited to the nature of the most Arab states, reconstruction of uninhabited area and creation of integrated urban communities are the main purpose of cooperative housing in desert , in this paper in the field of One of the cooperative housing project Libya where discussed , the 2870 Project which is part of the most integrated reconstruction project in Libya known as 25 thousand housing units, the paper deals with design of the project and its compatibility with the sustainability criteria and green building standards, sustainability of the project in terms of achievement, financial situation, the status of the units , debt position of contracts, rates of spending and the impact of all of the above factors on the project were mentioned. The effect of the political and economical situation after the Arab revolutions and crisis resulting from the revolutions on public cooperative housing projects in general and on our case study were evaluated, field study were done between works and beneficiaries from the project to identify advantages and disadvantaged of the project. the study concludes with a set of conclusions and recommendations about the case study, which can be generalized as recommendations for Cooperative Housing projects in the desert environment.

Keywords: Cooperative housing, the desert environment, sustainability, green building.

الملخص المفاهيمي

تجنب الكثير من المخاطر التي تواجه مشروعات التشييد وتأثيرها على اقتصاديات المشروع من خلال الدراسة التفصيلية المسبقة التي تعمل على تخيل كامل لما يواجه المشروع من مشكلات، وذلك بتحليل العوامل التقنية والمالية والإدارية والدراسة الميدانية لحالة دراسية بعينها لمشروع إسكان تعاوني بالمنطقة الليبية، مما يساهم في زيادة نسبة التوقع لعملية التنفيذ وحجم المشكلات وتجهيز الحلول السريعة لها مما يؤدى إلى تقليل تكاليف وزمن البناء وتقليل المنازعات بين أطراف المشروع ؛ وأيضا إدخال الاستقرار علي المشروعات الحالية والمستقبلية.

الملخص المفاهيمي للدراسة



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج للإسكان التعاوني فرصة للتنمية في الصحراء الليبية

(الإسكان التعاوني فرصة للتنمية في الصحراء الليبية (دراسة مشروع 2870 وحدة بالشعبيات

تنبع الدراسة كيفية حل المشكلات المرتبطة في القطاع الاسكاني من خلال التنمية العمرانية الصحراوية وذلك عبر الإسكان التعاوني والشعبي المنخفض التكاليف إذ يعد الركيزة الأساسية لتعمير وتوطين الجموع البشرية وإعادة توزيع الكتلة السكانية بشكل صحيح ولكن مثل هذه المشروعات تواجهها العديد من المخاطر والمعوقات التي قد تعرقل أو تمنع تنفيذها طبقا للبرامج الزمنية.

هدفت الدراسة للمساهمة في الحد من العجز السكني لمواجهة النمو الطبيعي للسكان، وتطبيق مفهوم المباني الخضراء واستخدام مواد العزل والمحافظة على التصميم البيئي والجمع بين الجمال وتحقيق الراحة للسكان داخل المبنى

اتبعت الدراسة منهجية شمولية للوصول لأهدافها حيث تتناول منهج دراسة حالة محددة وهي حالة مشروع إسكان تعاوني بالشعبيات بالجماهيرية العربية الليبية حيث تعد الحالة الدراسية مثال حي لجميع مشروعات التعمير في البيئة الصحراوية،

يعد المشروع مثالًا للإسكان التعاوني الناجح في البيئة الصحراوية حيث بلغ مدي رضاء العاملين المستفيدين من المشروع حوالي 71%، مما ينبئ عن اكتمال عناصره الاستدامة في المشروع خاصة في ضوء ما أحاط به من ثورات واضطرابات سياسية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد والثروة العقارية

أوصت الدراسة بتطبيق معايير تنمية المجتمعات العمرانية الخضراء لتحقيق العديد من التأثيرات الإيجابية المتمثلة في تحقيق جودة الحياة وخفض التلوث البيئي وترشيد الطاقة مما ينتج عنه عائد اقتصادي على المدى القريب والبعيد يحقق الاستدامة لمشروعات الإسكان التعاوني

تطلعات مستقبلية:

- إيجاد القوانين التشريعية التي لا تسمح باستصدار تراخيص بناء أو تشغيل المنشآت إلا بعد التأكد من توافر عناصر التعامل مع المخاطر.
- تجنب تحميل مستخدمي المباني الاقتصادية أعباء إضافية متمثلة في صيانة وترميم المباني أو إعادة عزلها أو استخدام وسائل تهوية وتكييف باهظة.
- التصميم من أجل الحد من المخاطر التي يتعرض لها المبنى في مراحله المختلفة
- حصر المخاطر والأزمات المحتملة في البيئة الصحراوية مع وضع استراتيجية للتغلب عليها في مرحل تصميم وإنشاء المبنى والتعامل معها أثناء تشغيله
- إنشاء الكود العربي الموحد للتنمية العمرانية في الصحاري بما يحقق استدامة المباني وفق المعايير العالمية للاستدامة.

1 .الإطار العام

1.1 مقدمة

سبحان الله العزيز المتعالي الذي خلق الإنسان في أحسن صوره وعلمه ما لا يعلم وحمله رسالة تعمير الأرض وإصلاحها، والعمل فيها ابتغاء مرضاته وتقربا منه وسخر له من خلقه ما يسيره لإتمام هذه الرسالة على أكمل وجه بقليل من التدبر والأخذ بالأسباب فنجد توافق وتوزيع لهذه الموارد التي يستخدمها الإنسان بما يتماشى مع احتياجاته ومتطلباته في كل زمان ومكان فنجد في مختلف دول العالم تطور وابتكار لهذا المفهوم في جميع نواحي البناء والتشييد ، ونظرا لطبيعة البيئة الصحراوية السائدة في معظم أقطار الوطن العربي ودول افريقيا الواقعة في نطاق الصحراء الكبرى مما يتحتم عليه وجود آلية لتعمير الصحراء وتوطين الشعوب بها وتوفير ما يلزمهم من خدمات ويعد مشروع 2870 وحدة بالشعبيات وهو جزء من مشروع التعمير المتكامل بالجماهيرية والمعروف بمشروع 25 ألف وحدة سكني[1] ويعد أحد الجهات التابعة لجهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق أسس بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (181)، بدأ تأسيس المشرع تحت مظلة الإسكان التعاوني عام 1980م تحت مسمي الجهاز التنفيذي لمشروع تخطيط وبناء مدينة سكنية لمشروعات الحديد والصلب واسند إليه مهمة تنفيذ وحدات سكنية لموظفي الحديد والصلب وفي عام 1997 عدلت أغراضه وتسميته إلي الجهاز التنفيذي للإنشاءات المعدنية والإسكان الصناعي ووكل إلية تنفيذ وحدات برنامج الإسكان الصناعي[2]. وفي عام 2002 تمت أعادة هيكلة الجهاز إداريا تحت مسمي الجهاز التنفيذي للتنمية والاستثمار الصناعي وكلف بتنفيذ جزء من البرنامج الوطني للإسكان وتخطيط وتنفيذ المدن والمناطق الصناعية وإقامة المشروعات الصناعية والاستثمارية[3]. وأخيرا وفي عام 2004م صدر قرار إنشاء جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق ليحل محل الأجهزة والآليات السابقة ووكلت إليه مهام متابعة استكمال مشروعات الإسكان بالشعبيات[4].

2.1 مشكلة الدراسة

الإسكان التعاوني والشعبي المنخفض التكاليف يعد الركيزة الأساسية لتعمير الصحراء وتوطين وتعمير جموع البشر وإعادة توزيع الكتلة السكانية بشكل صحيح ولكن مثل هذه المشروعات تواجهها العديد من المخاطر والمعوقات التي قد تعرقل أو تمنع تنفيذها طبقا للبرامج الزمنية وهذه المعوقات لا ترتبط فقط بالعوامل التقنية الداخلية المرتبطة بآليات تنفيذ المشروعات ولكنها ترتبط بعوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية إقليمية ودولية، لذا تتناول الدراسة دراسة حالة مشروع 2870 وحدة بالشعبيات وهو جزء من مشروع التعمير المتكامل بالجماهيرية العربية الليبية والمعروف بمشروع 25 ألف وحدة سكنية، حيث تتناول الدراسة هذا المشروع كنموذج لمشروعات البيئة الصحراوية في المنطقة العربية وشمال ووسط أفريقيا ، وتتناول بالدراسة والتحليل آليات المشروع وخطوات تنفيذه التقنية والمالية والإدارية وما يكتنفها من معوقات وما تم إتباعه حيالها، . كما يتضمن البحث دراسة ميدانية عن المشروع لعمل تقييم ميداني للمشروع وحصر أراء القاطنين والقائمين على المشروع والوقوف على أهم مميزات المشروع وعيوبه.

3.1 أهداف دراسة تنفيذ المشروع

1. المساهمة في الحد من العجز السكني القائم بتوفير الوحدات السكنية لمواجهة النمو الطبيعي للسكان وفق الأنماط التصميمية المستدامة

---

[1] Alex Wilson , (2017), (The BuildingGreen Report), The Leading Source for Environmentally Responsible Design & Construction , Formerly Environmental Building News www.BuildingGreen.com Volume 26, Number 1 · January 2017 ,USA.

[2] AIA documents A101 , (2017), (Standard agreement form between owner and contractor), The American institute of architecture, USA, https://www.aiacontracts.org/contract-documents/69981-standard-form-of-agreement-between-owner-and-contractor.

[3] Barbara C. Lippiatt , (2009), (Building for Environmental and Economic Sustainability (BEES), tool to weigh the environmental and economic performance of building products and materials): http://www.bfrl.nist.gov/oae/bees.html, Building and Fire Research Laboratory, National Institute of Standards and Technology, Gaithersburg, USA

[4] Brian Siu,(2019), Energy-Saving Policies for Colleges and Universities, https://community-wealth.org/sites/clone.community-wealth.org/files/downloads/tool-apollo-campus-energy-saving.pdf

2. تطبيق مفهوم المباني الخضراء في إطار مراعاة البعد الاقتصادي في استخدام مواد العزل وإجراء تعديلات تصميمية
3. المحافظة على التصميم البيئي والجمع بين الجمال وتحقيق الراحة للسكان داخل المبنى

4.1 أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية البحث في هذه النقاط

1.4.1 أهمية علمية: تكمن في تطوير طرق الدراسة المسبقة للمشروعات وابتكار نظم تشييد جديدة تسلهم في الحلول المسبقة مما يؤثر على نجاح المشروع وتقليل مخاطره وتجنب المنازعات. على أن تكون دراسة مرجعية لأنظمة البناء المتوفرة محليا وعالميا وعمل مرجعية علمية أخرى تدعم إنشاء كود عربي أفريقي موحد البناء.

2.4.1 أهمية اقتصادية: المساهمة في زيادة الاستثمارات نتيجة التنوع في نظم التشييد وتقليل التكاليف المعتمدة على بدائل متاحة في الأسعار ونظم التشييد والتركيز على آليات محددة دون مثيلاتها في تقنيات التشييد ونظم التعاقد وتقنين أوجه الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى ووجود بعض الاستقرار النسبي في قطاعات التشييد

3.4.1 أهمية اجتماعية وحضارية: يمكن تعمير الصحراء لتوطين المواطنين وزيادة معدل الزحف العمراني المقنن والقضاء على عشوائية التوسع والتي تتلخص في توفير أنظمة بناء تلبي احتياجات الإنسان وعمل مسكن خاص بتكاليف تتناسب مع حالته المادية والاجتماعية.

4.4.1 أهمية بيئية: التوسع العمراني المنظم والمدروس هو تغيير ايجابي للطبيعة البيئية الصحراوية الجرداء يمنع التوسعات العشوائية التي تسبب أضرارًا بيئية كما أنه يعمل على التقليل من التلوث البيئي.

5.1 منهجية الدراسة

تتبع الدراسة منهج دراسة حالة محددة وهي حالة مشروع إسكان تعاوني بالشعبيات بالجماهيرية العربية الليبية حيث تعد الحالة الدراسية مثال حي لجميع مشروعات التعمير في البيئة الصحراوية.

1 قام الباحثون بتجميع المعلومات من مصادرها الأساسية من إدارة المشروع ومن المؤسسات الحكومية الليبية المنوطة بمتابعة تنفيذ المشروعات السكانية كما تم إتباع منهج التحليل الإحصائي للمعدلات الزمنية والمالية الخاصة بمتابعة تنفيذ المشروع وتحديد النسب المئوية والمعدلات المختلفة التي يتسنى من خلالها التقييم العلمي الدقيق للمشروع وتحديد أوجه القوة والضعف ووضع استراتيجية للتعامل المثالي مع المشروعات المشابهة.

2 انتهجت الدراسة طريقة البحث الميداني حيث تم تصميم استمارة استقصاء وعمل مقابلات شخصية مع عينة من المشاركين في تنفيذ المشروع والمستفيدين وعمل استقصاء عام عن معدلات الأداء ومدي رضاء العينة عن المشروع بشكل عام وما اكتنف المشروع من مخاطر ومعوقات.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود المكانية: تمتد إلى مشروع 2870 وحدة بالشعبيات وهو جزء من مشروع التعمير المتكامل بالجماهيرية العربية الليبية والمعروف بمشروع 25 ألف وحدة سكنية.

2.6.1 الحدود الموضوعية: اقتصر على موضوع مشروع 2870 وحدة بالشعبيات وتتناول بالدراسة والتحليل آليات المشروع وخطوات تنفيذه التقنية والمالية والإدارية، وما يكتنفها من معوقات وما تم إتباعه حيالها.

3.6.1 الحدود الزمنية: اقتصر الدراسة على الفترة الزمنية لإعداد المشروع منذ البدء في وضع خطة التنفيذ وحتى تسليم الوحدات المختلفة لقاطنيها.

7.1 الدراسات السابقة

1.7.1 دراسة (السروجي، فتحي، 2015م)، بعنوان: إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني،[1]

هدفت هذه الدراسة إلى الإسهام في إصلاح وتطوير قطاع التعاونيات في فلسطين. ووصف واقع الحركة التعاونية وأهدافها ونشاطاتها وتطورها، ومراجعة الأدبيات والدراسات المتوفرة حول القضايا المتعلقة بتطوير قطاع التعاونيات في فلسطين، ومن أهم تلك القضايا :الإطار القانوني، والإجراءات التنظيمية، والشبكات الداعمة للقطاع، وقضايا أخرى تتعلق بتنمية القطاع التعاوني وتطويره .إضافة إلى ذلك، هدفت الدراسة إلى مقارنة واقع الحركة التعاونية في فلسطين مع واقعها في دول العالم المختلفة، وتحديد فجوة التطور في قطاع التعاونيات بين تلك الدول وفلسطين عن طريق الاستفادة من تجارب تلك الدول، واقتراح سياسات قائمة على الأدلة والبراهين لإصلاح قطاع التعاونيات في فلسطين، ليستعيد دوره كأحد قاطرات التنمية في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة من حيث مساهمته في الإنتاج والتوظيف.

2.7.1 دراسة (جعفر، أشرف & النمرة، نادر، 2013م)، بعنوان: دراسة تحليلية لتقييم مشاريع جمعيات الإسكان التعاوني بقطاع غزة[2]

قامت الدراسة بتسليط الضوء علي إعداد دراسة تحليلية لتقييم مشاريع جمعيات الإسكان التعاوني بقطاع غزة وذلك من حلال تحليل أحد مشاريع إسكان العاملين بالجامعة الإسلامية كحالة دراسية، وللوصول إلي الهدف الرئيسي للبحث تناولت عدة محاور رئيسية حيث شملت الدراسة واقع الإسكان التعاوني في قطاع غزة حيث تناول سياسات الإسكان المتبعة في فلسطين وظهور جمعيات الإسكان التعاوني في قطاع غزة ثم التطرق إلي مميزات وسلبيات هذه الجمعيات ثم تطرقت الدراسة إلي واقع جمعيات الإسكان التعاوني للعاملين بالجامعة الإسلامية ، حيث تناول مشكلة إسكان العاملين فيها وخطوات إنشاء الجمعية والجهات الرسمية التي تم التعامل معها وانتهت الدراسة بدراسة تحليلية لتقييم أحد مشاريع جمعيات الإسكان التعاوني للعاملين بالجامعة الإسلامية وانتهت بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

3.7.1 دراسة (احمد، هبة الرحمن & صافار، أمال.2007م)، بعنوان: تجربة الجماهيرية الليبية في مجال الإسكان منخفض التكاليف (مشروع تنفيذ 25آلف وحدة سكنية)[3]

تم دراسة مشروع تنفيذ 25 آلف وحدة سكنية بالجماهيرية العربية الليبية كأحد الأمثلة الناجحة علي مشروعات الإسكان منخفض التكاليف التي مازالت تحت الإنشاء، ويعد هذا المشروع مثالًا للمشروعات منخفضة التكاليف في المنطقة العربية حيث يتم دراسة دواعي إنشاء المشروع ومقارنتها بمثيلاتها في مصر، إذ عمدت الدراسة على تحليل الموقف المالي للمشروع من حيث التمويل والإنفاق وحجم العمالة ونوعيتها وكذلك احتياجات المشروع من الخامات والمواد الأولية والدراسة الفنية المتعلقة بالمشروع وما يترتب عنها من معوقات ومشكلات وأهم المقترحات والحلول التي تناولتها، لحل الأزمات والتقليل من الآثار الناجمة عنها، وينتهي البحث بتقييم للمشروع في تحليل موضوعي للتشابه في الظروف البيئية والامكانات والاحتياجات بين البلدان العربية والياتها في تنفيذ مشاريعها و كيف يمكن الاستفادة من المشروع عند الشروع في تصميم وتنفيذ مشروعات الإسكان منخفض التكاليف في كافة بقاع الوطن العربي.

4.71 التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسة السابقة أهمية الاهتمام بالإسكان التعاوني والمنخفض التكاليف بكافة محتوياته وتوفير النظام البيئي المتكامل لإدارتها، وكذلك مقارنة نماذج الإسكان التعاوني لمعالجة القصور في تطبيقها مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات أثناء صياغة المؤشرات الخاصة بتقييم المخاطر في المنشآت. إذ تتميز الدراسة الحالية بأنها سوف تقدم دراسة حالة لمشروع إسكان تعاوني في

---

[1] فتحي السروجي، (2015م)، (إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس، فلسطين.

[2] اشرف جعفر-نادر النمرة (2013م): دراسة تحليلية لتقييم مشاريع جمعيات الإسكان التعاوني بقطاع غزة) ، جمعية إسكان الصفا والمروة) للعاملين بالجامعة الإسلامية بمدينة تل الهوا- حالة دراسة، فلسطين.

[3] هبة الرحمن احمد- أمال نوري صافار،(2007م) ((تجربة الجماهيرية الليبية في مجال الإسكان منخفض التكاليف))-المؤتمر الدولي نحو إسكان منخفض التكاليف - المركز القومي لبحوث الإسكان من 29- 31مايو-2007م -القاهرة –مصر.

البيئة الصحراوية مع مجموعة من النماذج والجداول التي تساعد في تقييم وحصر حيثيات تطبيق المشروع؛ مما يعمل على الاستفادة منها من قبل متخذي القرار والمصممين في كافة دول العالم بغية المساهمة في تبنى تلك النماذج لأهميتها، وتساعد الدراسة البحثية في توفير مجموعة من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تغطي العجز في هذا الجانب من المشروعات شديدة الأهمية

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1.1.2 الإسكان بشكل عام على هو دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها الناس، وتحليل دراسة لسوق إنتاج **الإسكان Housing** Market وبيان لرغبات ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم، والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم، وأيضاً تأثير **الإسكان** على الناس نفسياً واجتماعيا وثقافيًا[1].

2.1.2 التعريف الإجرائي للصحراء: منطقة جغرافية خالية من البنية التحتية والناس، ويقل فيها تساقط المطار لأدنى مستوى بما يقارب من 25 ملم سنوياً، ولذلك تقل فيها جودة الحياة، ويقطن بها مجموعة من البشر تأقلموا على الظروف القاسية يطلق عليهم البدو.

3.1.2 المسكن (البيت) هو المكان الذي ينظر إليه الإنسان كمأوى له ولأفراد أسرته. يراه في صورة أكثر من دار يسكنها، بل المكان الذي يخلد فيه إلى الراحة في كنفه وتتوافر فيه سبل المعيشة[2].

4.1.2 المشكلة الاقتصادية عُرفت بعدم إمكانية الموارد الاقتصادية المحدودة (المتناقصة عادة، أو المتزايد بعضها بنسبة حسابية أو أقل من حسابية) من تلبية كافة الاحتياجات المتزايدة باطراد وفق قانون تزايد الحاجات (بنسب حسابية وهندسية متفاوتة[3].

5.12 الاستدامة (Sustainability) هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت، وهي بالنسبة للبشر القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل، بالاعتماد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسئول للموارد الطبيعية[4]

6.1.2 البناء الأخضر: مصطلح يشير إلى بناء صُمم وشُيد وأُدِيَر بطريقة مستدامة وفعالة. وفق معايير دولية محددة، إذ توجد بعض المعايير الدولية التي تُمنح من المؤسسات المختصة لقياس مدي توافق المبني مع البيئة وإمكانية تصنيف ضمن المباني الخضراء[5]

7.1.2 الإنفاق الاستثماري: هو كل ما يستثمر في مشروعات تحت التنفيذ ولم يرد مقابلها سلع كالدفعات المقدمة والاعتمادات المستندية المفتوحة للحصول علي أصول ثابتة التكوين السلعي، وهو كل ما يستثمر في مشروعات تحت التنفيذ مقابل سلع وردت للوحدة الاقتصادية؛ مما سبق نجد أن مشروعات تحت التنفيذ مرتبطة باقتناء أصول ثابتة غير معدة للاستخدام[6]

---

[1] U. S. Green Building Council (USGBC), (2013): (Implementing Instructions: Federal Agency Implementation of Water Efficiency and Management Provisions of EO 13514),

[2] هبة الرحمن احمد- أمال نوري صافار (2007م): (تجربة الجماهيرية الليبية في مجال الإسكان منخفض التكاليف) مرجع سابق.

[3] منتدى الرياض الاقتصادي (2013): تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، الدورة السادسة لمنتدي الرياض الاقتصادي 9-11ديسمبر 2013م، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الرياض، السعودية

[4] David Le Blanc .(2015) .Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets .New York: Division for Sustainable Development, United Nations Department of Economic and Social Affairs, UN DESA, DESA Working Paper No. 141, ST/ESA/2015

[5] نادين شروف (2019): البناء الأخضر حاجة وضرورة للحد من الانبعاثات وحماية البيئة، مجلة green area، العدد الأول سبتمبر 2019. http://greenarea.me/ar/cate- بيروت- لبنان.

[6] شحاته، أماني سعيد شبل (2015): تفعيل آليات الاستثمارات للمجتمعات العمرانية الجديدة لتنميتها للمساهمة في رفع كفاءة الاقتصاد المصري، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، نحو مستقبل حضري أفضل، مجلس وزراء الإسكان العرب بالتعاون مع وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، و(UN-HABITAT) القاهرة

8.1.2 السكان: علم السكان يختص بالأشخاص وإحصائهم والمعلومات المتوفرة عنهم وعلم الإسكان وهو يتألف من منظومة تتكون من الأبنية السكنية والفضاءات المحيطة وشبكات البنية التحتية والاجتماعية. والكثافة السكانية تمثل كثافة الأشخاص والكثافة الإسكانية وكثافة الأبنية السكنية[1]

9.1.2 المعيار: هو المقياس وليس القياس ويعتبر نوعي وليس كمي حيث انه يجب أن يكون متغير ومتداخل إذا تدخل به عدة عوامل مثل العامل السياسي والديني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي[2].

2.2 وصف المشروع:[3]

هو مشروع يهدف إلى دراسة تصميم الوحدات السكنية بما يتوافق مع معايير الاستدامة والبناء الأخضر المستدام في البيئة الصحراوية، إذ تناول المشروع الدراسات الإحصائية للسكان والموقف الفني للمشروع من حيث الإنجاز والموقف المالي وحالة الوحدات السكنية والديون المتراكمة والعقود ونسب الانفاق والتشغيل.

1.2.2 أغراض تأسيس المشروع:

- تحديد المساحات القياسية اللازمة لبناء الوحدات السكنية بالمشروع وإعداد المواصفات والمعايير التصميمية والمقاييس الموحدة لها ولمرافقها وخدماتها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- التنسيق والمتابعة مع اللجان المختصة في الشعبيات والجهات ذات الصلة خاصة مصلحة التخطيط العمراني لتهيئة وتجهيز الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع والمرافق الخاصة بها.
- التعاقد على تنفيذ المشروع المشار إليه ومعالجة ما يواجه التنفيذ من مصاعب وتحديد بنود التعاقد ومتابعة مجريات العقود وآليات التنفيذ.
- تنفيذ البنية التحتية الأساسية للمشروع من خلال التعاقد مع الجهات المعنية.

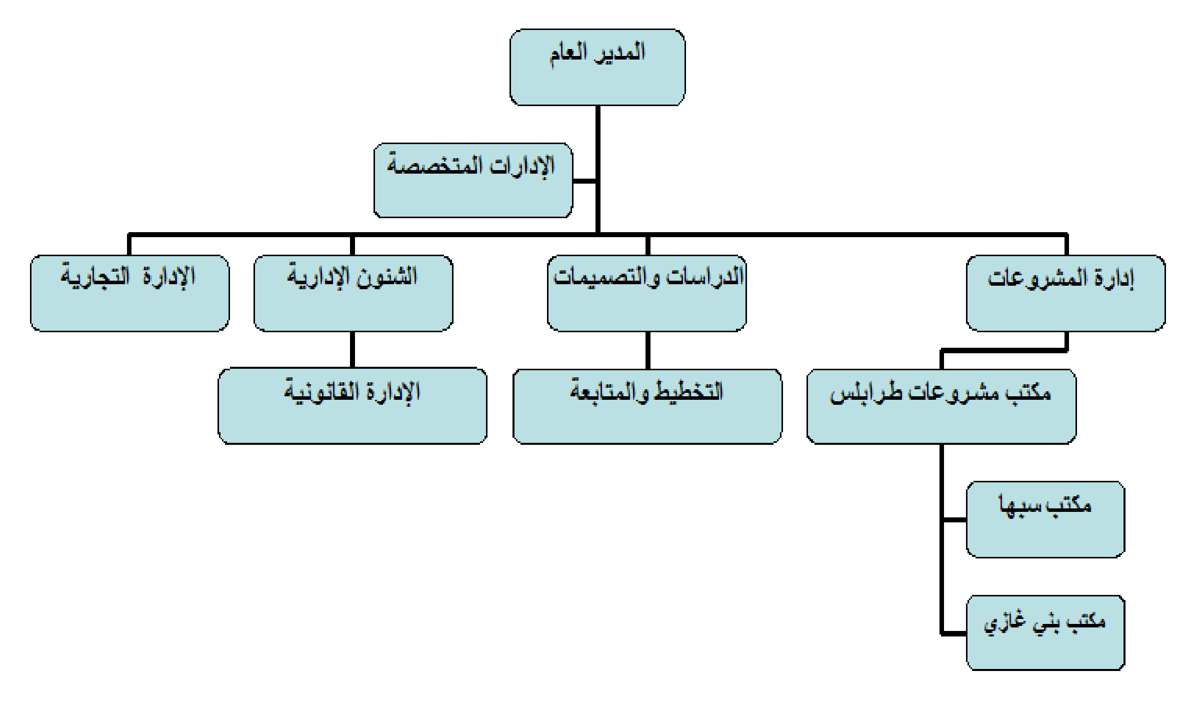
2.2.2 الهيكل الإداري وتقسيم المهام للمشروع: يمارس المشروع لتنفيذ المهام المسندة إليه من خلال مجموعة من الإدارات والمكاتب تتمثل في: "المدير العام والإدارات المتخصصة وتشمل (الشئون الإدارية والقانونية -المشروعات ويتبعها ثلاثة مكاتب (مكتب مشروعات طرابلس، مكتب مشروعات بني غازي، مكتب مشروعات سبها) -الإدارة التجارية -إدارة الدراسات والتصميمات ويتبعا إدارة التخطيط والمتابعة" شكل (1) يوضح الهيكل الإداري للمشروعات والإدارات التابعة له والمكاتب المنبثقة عنه.

---

[1] Comprehensive Procurement Guidelines, for products designated by the U.S. Environmental Protection Agency for purchase with recovered materials: http://www.epa.gov/cpg./

[2] General Services Agency East County Hall of Justice Project No. 5155 Issued with RFP (SUSTAINABLE DESIGN REQUIREMENTS

[3] جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م): المسح الميداني لمشروع 2870 وحدة بالشعبيات، ليبيا.



شكل (1) الهيكل الإداري للمشروع، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

3.2.2 أليه عمل المشروع: لضمان سير العمل وفق الأسس القانونية والفنية السليمة بما يضمن نجاح كافة مراحله فقد تم تقسيم آليات العمل بالمشروع لثلاثة مراحل أساسية علي النحو التالي:-

أولا: مرحلة الدراسات والتصميمات

1. التنسيق مع الجهات المعنية بالشعبيات والتخطيط العمراني بشأن تخصيص المواقع المناسبة لمشروعات الإسكان
2. القيام بأعمال الدراسات والتصميم وإعداد المخططات العامة والتصميمات المعمارية والإنشائية بالاستعانة مع بعض المكاتب الاستشارية والهندسية ومراعاة المعايير التالية:-

A) الأسس والمعايير التخطيطية
B) الظروف البيئية
C) تنسيق الهوية المعمارية
D) الطابع الاجتماعي
E) الاستغلال الأمثل للموقع
F) تحديد المساحات القياسية للوحدات السكنية [21,2]

ثانيا: مرحلة التعاقد

1. طرح كافة المشروعات للتعاقد في صورة مناقصات أو تكاليف مباشرة
2. تحديد أسعار التنفيذ لكل موقع مع مراعاة الظروف الطبيعية لكل موقع
3. الوقوف على مدي توفر المواد والخامات اللازمة للتنفيذ
4. التعاقد مع أدوات التنفيذ المحلية والأجنبية وفق لائحة العقود الإدارية والتشريعات المنظمة لها

ثالثا: مرحلة التنفيذ

1. تسليم المواقع لأدوات التنفيذ المتعاقد معها والإشراف على مراحل التنفيذ من خلال تشكيل بعض اللجان المتخصصة أو الاستعانة ببعض المكاتب الاستشارية والهندسية المتخصصة في المجال لضمان سلامة التنفيذ.
2. التعرف علي أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه التنفيذ وإيجاد الحلول المناسبة
3. مساعدة أدوات التنفيذ على توفير الخامات والمواد الأولية من مصادرهم خاصة الحديد والاسمنت

4. المساهمة في توفير مواد بناء بنوعيات جيدة أسعار مقبولة من خلال إقامة المعارض المتخصصة للصناعات المحلية والموزعين والوكلاء التجاريين
5. اعتماد العينات الخاصة بالخامات
6. استلام الوحدات المنتهية وتوزيعها طبق للبرنامج الزمني والخطة الموضوعة

3.2 المعالجات المناخية ومعايير البناء الأخضر المستدام

يظهر تأثير العوامل المناخية –سواء في المناطق الباردة أو الحارة –على الإنسان والبيئة المبنية من خلال استخدام الطاقة من أجل التبريد أو التدفئة حسب المنطقة المناخية لتوفير ما يطلق عليه (الراحة الحرارية داخل المبنى)[1] ويعرف البعض الراحة الحرارية Thermal Comfort بأنها الإحساس الفسيولوجي (الجسدي) والعقلي الكامل بالراحة وقد تمت العديد من المعالجات المناخية في المشروع لتحقيق الاستدامة والتوافق مع معايير البناء الأخضر كما يلي: -[2، 3، 4]

- زيادة المسافة بقدر الإمكان بين مصدر الضوضاء والمبنى وتوضع الغرف التي لا تتأثر بالضوضاء من الناحية الوظيفية (كغرف الخدمات مثلاً) في جانب المبنى القريب من مصدر الضوضاء (الشارع)، فتقوم هذه الغرف بحماية الغرف والفراغات الهامة والتي تتأثر بالضوضاء.
- زراعة حزام من الأشجار ذات الأوراق الكبيرة في جهة مصدر الضوضاء حتى يمكنها التقليل من درجة هذه الضوضاء بامتصاصها كما تم زراعة أحزمة نباتية Shelterbelt Planting بجوار المبنى بمسافة تتراوح من 6-15 م ليكون له أفضل التأثير في خفض الضوضاء داخل المبنى.
- يغلب على المبني استخدام المواد الصديقة للبيئة في البناء. والبحث عن بدائل للمواد والخامات سريعة الاشتعال والتي تستخدم في المباني بهدف إعمال العزل المستخدمة في المطابخ والحمامات والمناطق الأكثر تعرضًا للرطوبة والمياه نظرًا لأن المكان به تجمعات كثيفة.
- زيادة كفاءة الحوائط في منع انتقال الأصوات أو الضوضاء عن طريق زيادة كتلته أو سمكها لتكون أفضل في منع انتقال الضوضاء، أما تأثير الأرضيات على انتقال الضوضاء فقد تم زيادته عن طريق زيادة درجة امتصاص أسطح هذه الأرضيات للضوضاء.
- استخدمت أرضيات أو تشطيبات أو كسوات ماصة للصوت (كالسجاد والأرضيات المطاطية)
- يعد تصميم الفتحات المتمثلة في الأبواب والشبابيك واحدًا من أهم المعالجات المناخية التي تعمل على توفير التهوية الطبيعية والإضاءة الطبيعية لما لها من تأثير ايجابي على الصحة العامة.
- زيادة فاعلية الإضاءة الطبيعية باتساع فتحات النوافذ وذلك يرجع لأن البيئة الطبيعية ودرجات الحرارة في المنطقة تسمح بذلك ولزيادة فاعلية الإضاءة الطبيعية تم استخدام ألوان فاتحة في التشطيبات الداخلية.
- مراعاة موقع النوافذ والأبواب في اتجاه الريح لتوفير التهوية. أما تصميم الفتحات والنوافذ في الواجهات المختلفة وتصميم الأبواب الداخلية والخارجية لتحقيق الراحة الحرارية.
- الاهتمام بتفاصيل الأعمدة والقواعد واظهارهما بالمنظر الجميل لكي يتلاءم مع جمال المبني وتصميمه ومراعاة تفاصيل الأبواب والنوافذ من حيث الشكل والوظيفة.

---

[1] Green Spec, directory of environmentally preferable construction products and materials organized by the CSI Master Format: http://www.greenspec.com.

[2] هبة الرحمن أحمد (2015): البناء الأخضر وتعزيز قدرة المنشآت على مجابهة المخاطر، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، نحو مستقبل حضري أفضل، مجلس وزراء الإسكان العرب بالتعاون مع وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، و(UN-HABITAT) القاهرة

[3] Building Green Spotlight Reports , https://www.buildinggreen.com/store#reports

[4] U. S. Green Building Council (USGBC), at: www.usgbc.org, LEED Green Building Rating System, Version 3. 1.2.3 U.S. Department of Energy Sustainable Design Website: http://www1.eere.energy.gov/femp/program/sustainable_guidance.html

- اختيار أشكال الأبواب والشبابيك على هيئة قباب بحيث يكون الجزء العلوي دائريًا وهذا التصميم إلى جانب أنه مرشد للطاقة فإنه يسمح بتسرب الغازات الخانقة في حالة حدوث تسرب غازي أو في حالة الغازات الناتجة عن الحرائق وما شابهها.
- توافق أنظمة وطبقات العزل مع الموضع والوظيفة المنوط بها حيث يختلف نظام العزل في الواجهات الأكثر تعرضًا للحرارة والعوامل الجوية الخارجية عن أنظمة عزل الحوائط في الأسقف وداخل المبنى حيث تتباين طبقات العزل الحراري المستخدمة وسمك كل طبقة.
- بناء أنظمة العزل بين المبنى وأرضيات الحدائق والمحيط حول المبنى لمنع تسرب مياه ري الحدائق إلى الأساسات أو المباني المجاورة.
- قلة منسوب المياه الجوفية في المنطقة يسمح باستخدام الأساسات الضحلة عوضًا عن الأساسات العميقة مع عمل بعض المعالجات في التربة مثل تكثيف وتسليح التربة عن طريق إضافة عناصر من اللدائن والخرسانة والحديد والزلط لتقليل الفراغات البينية بين حبيبات التربة؛ مما يؤدي لتقليل الضغط، كما يمكن حقن وخلط التربة عن طريق خلطها بمواد إسمنتية لملىء الفراغات بين الحبيبات وزيادة التماسك.
- عمل مصارف للتخلص من ارتفاع منسوب المياه المحتمل عند حدوث السيل أو الزلازل وضبط مجاري التصريف وتحديد مسافات المصارف وأعماقها.
- الجمع بين تقوية المنشآت (الحل الإنشائي) المتمثل في زيادة جساءة الأساسات وتحسين خواص التربة بغرض الحد من التسييل وذلك لتحقيق أعلي كفاءة بطريقة اقتصادية. ففي حالة حدوث الهبوط الراسي يتحقق الحل الإنشائي بينما يجب تربيط عناصر الأساسات للوصول لهبوط منتظم والتغلب علي قوي القص (shear force) وفي المنشآت العامة والكبيرة تم تربيط القواعد المنفصلة في الاتجاهين الأفقي والعمودي، أما في حالة الأساسات الضحلة (المنشآت السكنية قليلة الارتفاع) يتم تقوية العناصر الإنشائية (الأساسات) ويعد ذلك واحدًا من أهم الحلول الاقتصادية لتحقيق استدامة البناء، بينما في حالة المنشآت الهامة (المدارس-المنشآت التجارية والخدمية) تم تكثيف التربة واستخدام أساسات خازوقية كحلول اقتصادية لتحقيق جودة التأسيس وزيادة العمر الافتراضي للمباني.
- مراعاة عوامل الأمان لعناصر المبنى الإنشائية لمقاومة الزلازل خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ مع تطبيق المعايير التصميمية الخاصة، وكذلك تم مراعاة السيول في مراعاة آليات البناء في مسارات السيول والتي تتخذها السيول كطريق لها، تم عمل الاحتياطيات اللازمة بتغيير مجرى السيل نفسه وبالاستفادة من مياهه عن طريق توجيهه إلى خزانات أرضية مصممة ومدروسة لتستوعب الكميات المتوقعة من مياه هذه السيول.
- تلافي المخاطر التي يمكن أن تهدد سلامة المبنى وشاغليه، والتي يمكن أن تحدث نتيجة لعوامل الإهمال البشري أو سوء تنفيذ بعض الأعمال وعدم مطابقتها للمواصفات الفنية، ويأتي نشوب الحرائق والمخاطر الكهربية بالمباني على رأس هذه المخاطر والتي غالبا ما تؤدي إلى مآسي مفجعة وخسائر بشرية ومادية كبيرة.
- عمل السلالم المناسبة لتتلاءم مع السكان وتسهل عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ كما تم مراعاة وجود سلالم للطوارئ والهروب في الوحدات الخدمية والتجارية والمدرسة.
- اتباع العديد من الاعتبارات لتجنب أخطار الحريق منها ما يتعلق بالشوارع المحيطة بالمبنى والعروض المناسبة والتي تكفل سهولة حركة سيارات الإطفاء والإسعاف بالموقع، وتوفير مصادر مياه لإطفاء الحريق وهناك اعتبارات تتعلق بالمبنى نفسه كاستخدام حوائط وعناصر إنشائية مقاومة للحريق، وتوفير مخارج الهروب المناسبة وبالعدد الذي يتناسب مع عدد شاغلي المبنى.
- استخدام التجهيزات المتطورة للسيطرة على الحرائق خاصة في المباني العامة مثل أجهزة الكشف المبكر عن الأدخنة والنيران والوسائل الميكانيكية للتهوية. وشفط الدخان والرشاشات التلقائية والأبواب المقاومة للحريق.

3. الإطار العملي للدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان الدراسة الميدانية لعمل تقييم ميداني للمشروع وحصر أراء القاطنين والقائمين عليه والوقوف علي أهم مميزات المشروع وعيوبه. تم اختيار عينة مؤلفة من 38 شخص 15 من النساء بنسبة 40% و23 من الرجال بنسبة 60% جميعهم من العاملين بالمشروع منذ التخطيط له وحتى اكتماله والذين أقاموا في المدينة التعاونية بعد اكتمالها لضمان أن تكون العينة تجمع بين ساكني المشروع والقائمين عليه، كما وتم تحليل تقارير المشروع ومخططاته.

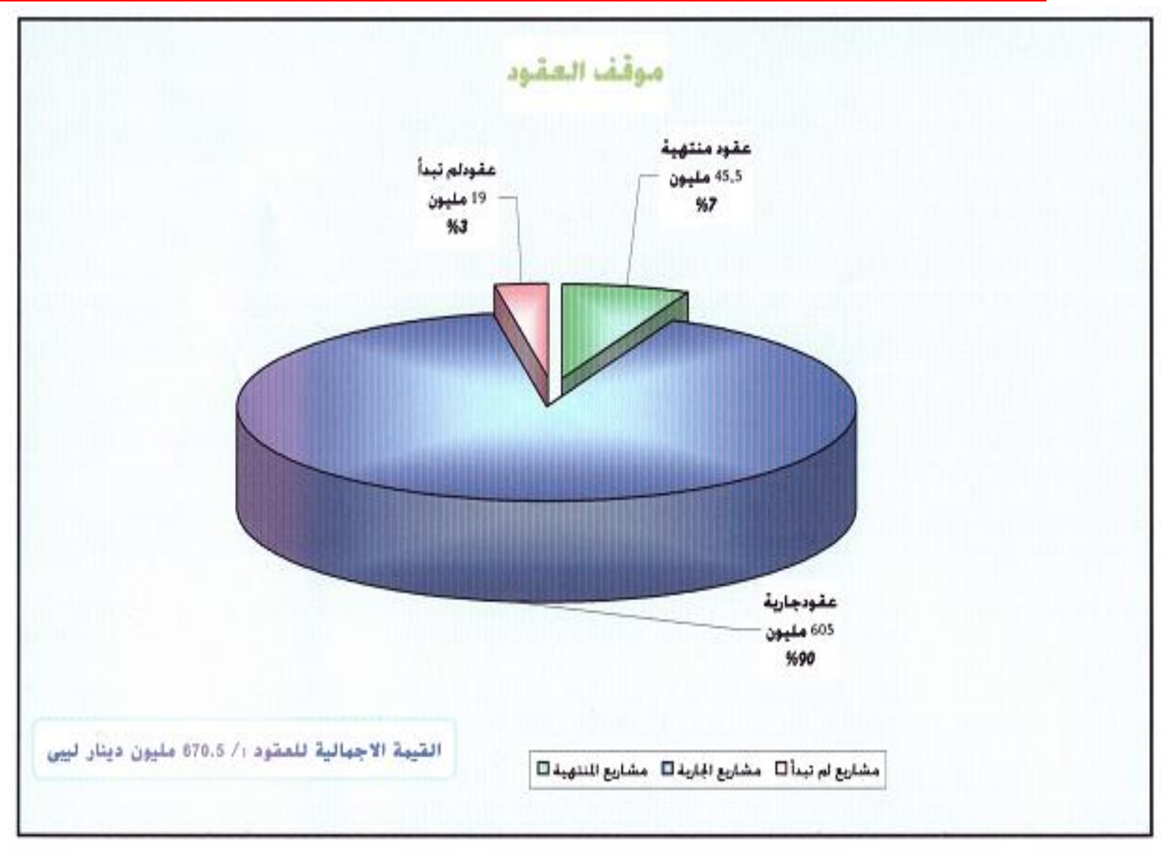
1.3 آليات وبرامج التنفيذ

جري تنفيذ معظم هذه المشروعات من خلال أدوات تنفيذ محلية (شركات-تشاركيات) حيث تتجاوز عدد الشركات والتشاركيات المحلية المتعاقد معها (250) شركة تشاركية وتم التعاقد علي تنفيذ الوحدات السكنية داخل الموقع الواحد في أحيان كثيرة مع أكثر من مقاول ومورد، بهدف إتاحة الفرصة أمام الشركات المحلية من جهة ومن جهة أخري لسد الفجوة المتمثلة في عدم قدرة معظم الشركات المحلية ماديًا وفنيًا في الوقت الحالي علي تنفيذ مشروعات كبيرة، شكل (2) يوضح موقف العقود الإدارية والفنية في المشروع، ويرتبط موقف العقود بالموقف الفني للمشروع ارتباطًا مباشرًا حيث إن بداية الأعمال أو إتمامها أو تعطلها يرتبط بطبيعة العقود المبرمة والبرنامج الزمني المحدد للتنفيذ في العقد والشروط الجزائية الخاصة بتأخر أو تباطؤ تنفيذ البرنامج الزمني ومدي توافقها مع المواصفات الفنية والتقنية المنصوص عليها في العقود، شكل (3) يوضح الموقف الفني لمشروع 2870 وحدة بالجماهيرية الليبية.

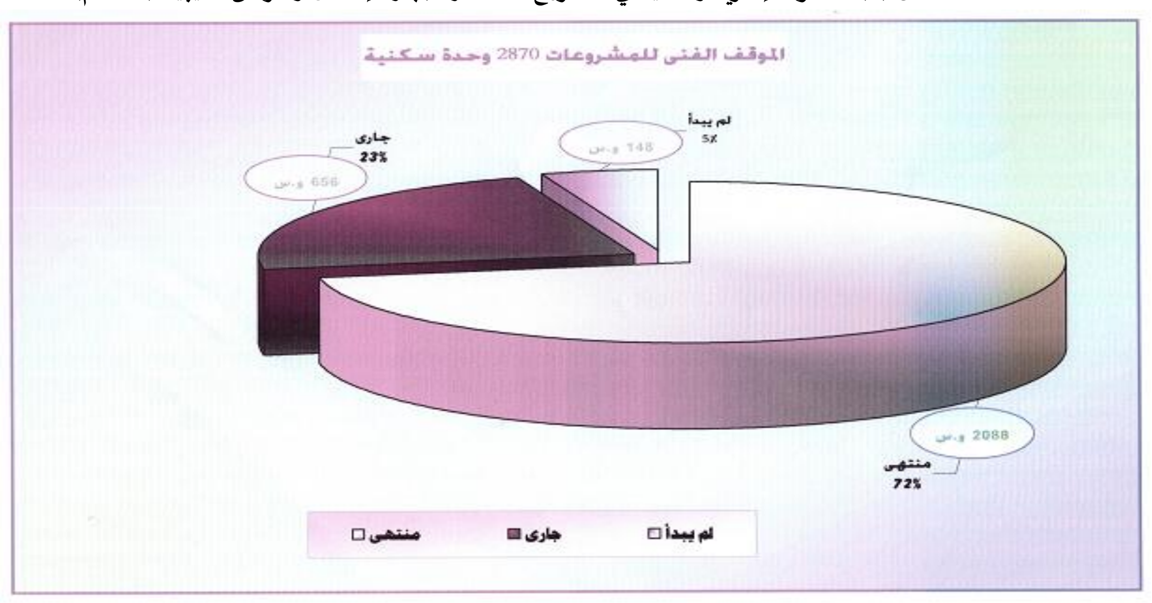
2.3 الإجراءات المتخذة حيال التوقفات

تتمثل المشروعات المتوقفة هي التي كانت تشرف عليها الشعبيات (مشروعات الإسكان غير المستكمل) وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية حيال الأزمات الراهنة تتمثل فيما يلي: -

1. تصحيح أوضاع بعض التعاقدات السابقة كتمديد الفترة الزمنية لإنهاء أعمال العقود المبرمة مع بعض الجهات واستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتعاقد.
2. معاينة الأعمال المنفذة وتقييمها فنيا وإجراء المعالجة الفنية اللازمة.
3. العمل على تعديل أسعار تنفيذ المشروعات بكافة الشعبيات وفق قرار اللجنة الشعبية لمواجهة التغير الكبير في أسعار مواد البناء نتيجة تغير سعر الصرف للعملات الأجنبية.
4. تسليم المواقع للمشروعات التي لم يشرع في تنفيذها.



شكل (2) العقود الإدارية والفنية في المشروع، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)



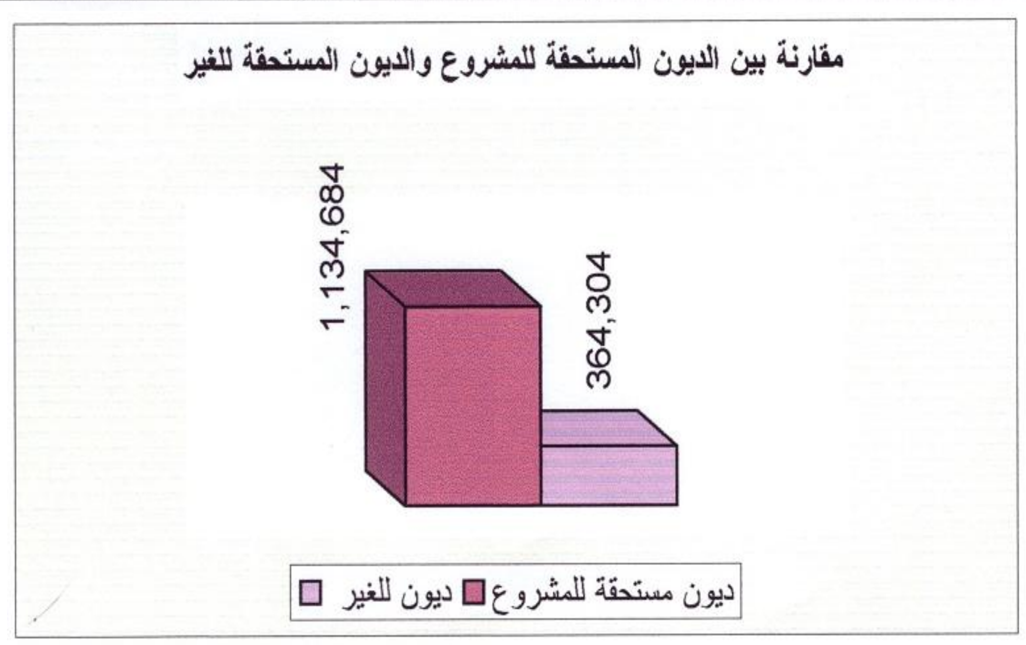
شكل (3) الموقف الفني للمشروعات 2870 وحدة سكنية، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

3.3 الموقف المالي ونسب الإنفاق

يرتبط الموقف المالي بالموقف الفني وسير التعاقدات في المشروع حيث تشكل الديون المستحقة والمتراكمة حجر الزاوية في سير المشروع والديون المستحقة للمشروع والتي لم يتم سدادها، والديون المستحقة للمشروع مشكلة اقتصادية متراكمة ترجع إلى سوء الأحوال الاجتماعية نتيجة الاضطرابات السياسية والثورات والحصار الاقتصادي وتغير سعر صرف الدولار، جدول (1) وشكل (4) يوضح الديون المستحقة للمشروع والمستحقة للغير وأوجه صرف كل منها والنسبة بينهم

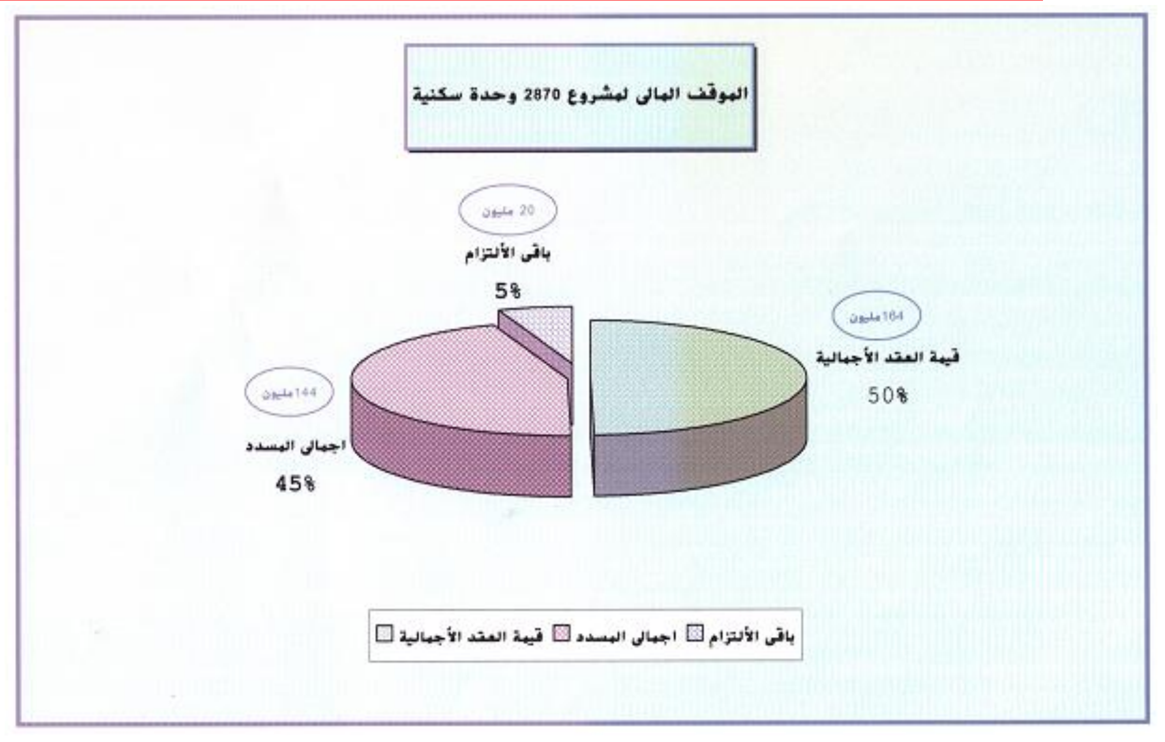
جدول (1) الديون في مشروع 2870 وحدة، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

ديون مستحقة لصالح المشروع			ديون مستحقة للغير		
البيان	قيمة الدين في 2006/09/30	المسدد خلال الفترة	البيان	قيمة الدين في 2006/09/30	المسدد خلال الفترة
الخزانة العامة	783,970.300	0	مصلحة الضرائب	202,122.007	0
جهات العامة	289,648.810	0	جهات عامة	64,851.019	0
جهات أخرى	61,064.536	0	جهات أخرى وأفراد	97,331.293	0
الأجمالي	1,134,683.646	0	الأجمالي	364,304.319	0

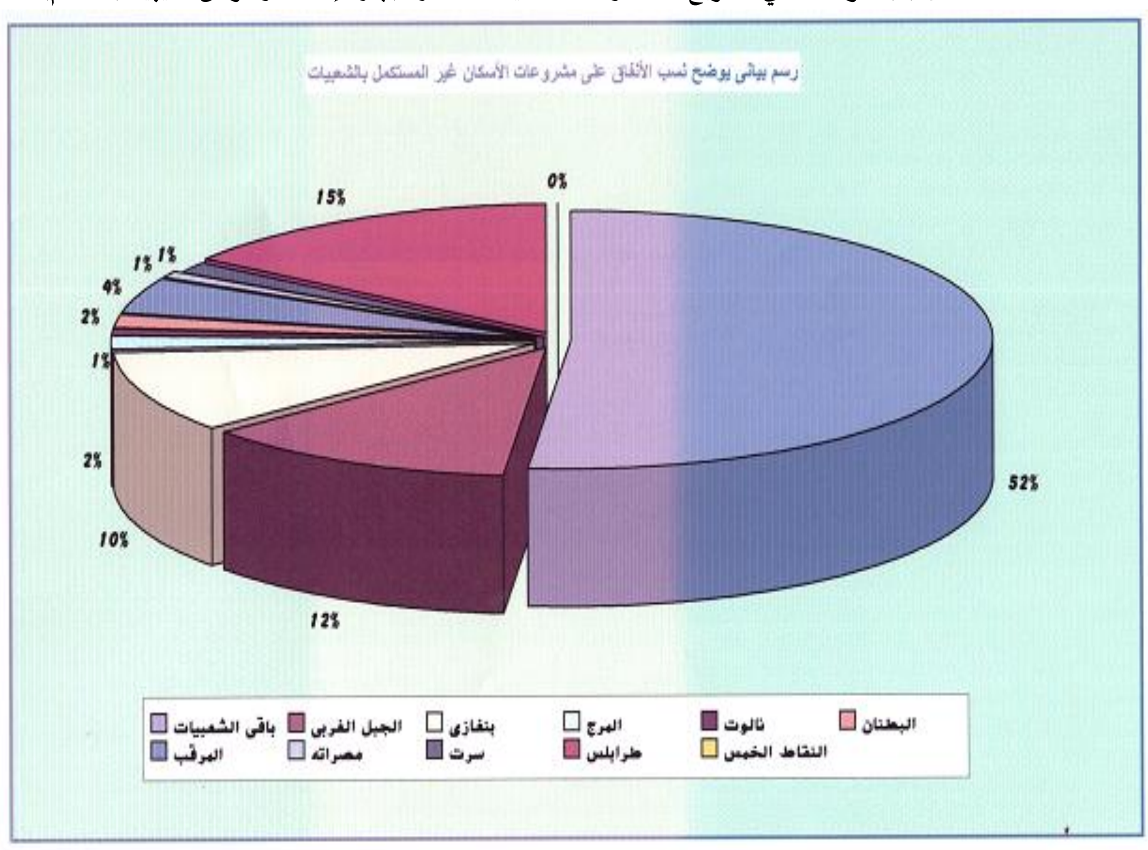


شكل (4) مقارنة بين الديون المستحقة للمشروع والديون المستحقة للغير، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

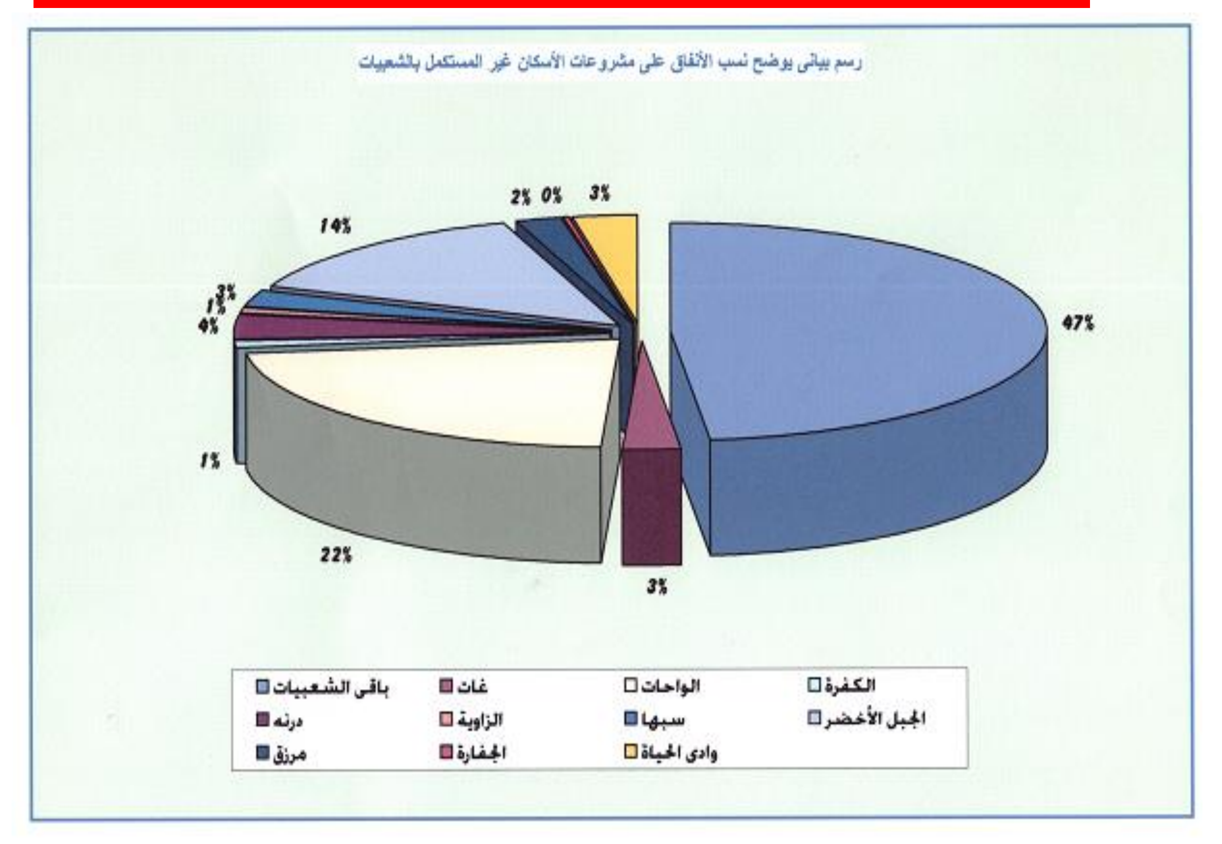
وممّا يسبق يتضح الموقف المالي للمشروع حيث أن الديون المستحقة للمشروع تفوق الديون المستحقة للغير إذ يعدّ الموقف المالي للمشروع جيدًا رغم ما صادفه من ظروف ومعوقات ويتضح ذلك من شكل (5) حيث إن الالتزامات المتبقية لا تتعدي 5% وإجمالي المسدد حوالي 45% ويتفاوت حجم الإنفاق علي المشروع باختلاف الشعبيات والذي ينتج عن حجم الأعمال في كل شعبية وكذلك المعوقات الإدارية والتقنية فيها يتضح ذلك من شكل (6).(7)



شكل (5) الموقف المالي لمشروع 2870 وحدة سكنية، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)



شكل (6) نسب الإنفاق على مشروعات الإسكان بالشعبيات، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)



شكل (7) نسب الإنفاق على مشروعات الإسكان بالشعبيات، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

4.3 تفاصيل المشروعات

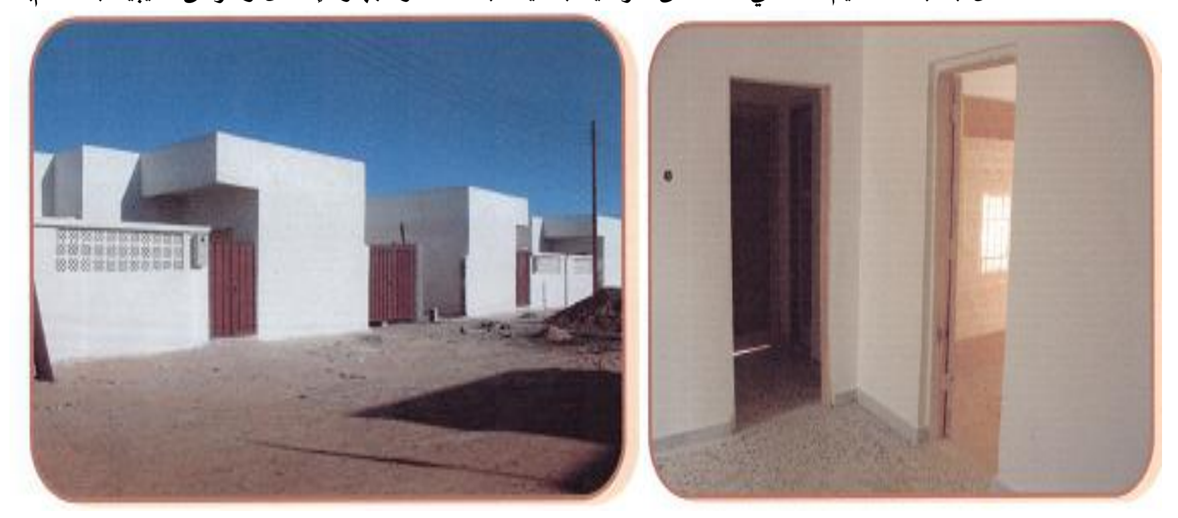
تتمثل المشروعات في تنفيذ وحدات سكنية متكاملة المرافق داخل تجمعات سكنية بنماذج مختلفة (عمارات بأدوار مختلفة ومساكن أرضية) روعي في تصميمها الطابع الاجتماعي للمنطقة شكل (8) يوضح المسقط الأفقي للوحدة الخاصة بالعمارات المتكررة موضحًا عليها الأبعاد والفراغات، وشكل (9) يوضح المظهر الخارجي للعمارات المتكررة وشكل الوحدات وقد تم تنفيذ العمارات في عدد محدود من الوحدات تشكل النطاق الخدمي للمشروع، ثم يأتي التصميم الأكثر شيوعا وهو المساكن الأرضية (الفيلات) حيث تعد الأكثر ملائمة لطبيعة السكان والأنسب لموروثهم الثقافي في الخصوصية واحترام العادات والتقاليد الشرقية حيث يعتبر النموذج الغالب علي المشروع، وشكل (10) يوضح المساكن الأرضية (الفيلات) وأبعادها ومساحاتها والمسطحات الخضراء والجراجات التي تخص كل وحدة، بينما يوضح شكل (11) المساكن الأرضية من الداخل والخارج. في هذا التصميم تم الجمع بين الحل الأفقي والرأسي من بين الحلول المعمارية القياسية للمباني المرتبطة بامتداد المسطحات الخضراء لتحيط بالمبنى من جميع الاتجاهات وتوفر الخصوصية والاستراحات البيئية والبعد الكافي عن التلوث السمعي والبصري. ولا يقتصر تواجد المسطحات الخضراء على كونها تحيط بالكتلة المعمارية ككل وتفصلها عن البيئة الصحراوية المحيطة بها والتي تعد مصدر طبيعي للرمال والأتربة، كما تعمل الكتلة الخضراء المحيطة بالتجمع السكني والتجاري علي منحه الخصوصية التي تعد جزء من خصائص البيئة المعيشية للشعب الليبي بل إن الغطاء الأخضر يمتد ليشمل كل وحدة على حدي. إذ أنه يحيط المسطحات الخضراء بكل وحدة سكنية من جميع الواجهات بنسب مختلفة وقد روعي في توزيعها على جميع الواجهات وعدم التأثير المباشر أو غير المباشر على مصادر الإضاءة والتهوية الطبيعية.

شكل (8) المسقط الأفقي للوحدة الخاصة بالعمارات المتكررة، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)



شكل (9) المظهر الخارجي للعمارات المتكررة وشكل الوحدات، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

شكل (10) التصميم الداخلي للمساكن الأرضية (الفيلات)، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)



شكل (11) المساكن الأرضية من الداخل والخارج، المصدر: جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م)

5.3 المشاكل والمعوقات

يواجه تنفيذ الوحدات السكنية بعض المشاكل والصعوبات أدت إلي تعثر عملية التنفيذ وأحيانا توقف سير العمل في بعض منها، كما أدي إلى تفاوت نسب الإنجاز في البعض الأخر بشكل ملحوظ ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات والصعوبات في الاتي:

-

- تأخر الشعبيات في تخصيص الأراضي وتأخر مراجعة واعتماد المخططات العمرانية للتجمعات السكنية المناسبة للتنفيذ نتيجة عدم توفر العديد من المستندات الفنية والمالية للمشروعات التي كانت تتبع الشعبيات وضعف القدرات الفنية والمالية لمعظم أدوات التنفيذ المحلية.
- ظهور بعض العوائق في بعض المواقع المتمثلة في ارتفاع معامل الزلازل نسبيا في المشروع ممّا يؤدي إلي حدوث التسيل الذي يتسبب بدوره في حدوث أحمال جانبية علي القواعد والأعمدة، مما يستلزم أن يؤخذ في الاعتبار أن القواعد والأعمدة المنفذة يمكنها تحمل الأحمال الجانبية وكذلك عزوم الانحناء نتيجة الزلازل ولتحقيق مقاومة كافية تم زيادة الأبعاد ونسبة التسليح وطوله، ممّا أدي إلي زيادة نسبية في تكلفة الإنشاء وحجم مواد البناء المستخدمة
- ظهور نزاعات حول الأراضي من بعض المواطنين نتيجة وجود العديد من الأسر التي تقيم في المواقع المخصصة للبناء وصعوبة إيجاد بدائل سريعة ومناسبة خاصة القبائل والبدو الذين يدعون ملكيتهم للأرض حتى بعد إتمام إجراءات التخصيص من الشعبية والحصول على شهادة عقارية من الدولة الليبية مما يؤدي لصعوبة إنشاء الوحدات السكنية بها
- عدم توفر مواد البناء الرئيسية ومواد العزل والحاجة لاستيرادها من الخارج وعدم وجود بدائل محلية أو وجود بدائل أقل في الجودة

4. تحليل النتائج.

تمّ الاعتماد في دراستنا على استمارة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية وهي تتألف من مجموعة من العناصر ترتبط بموضوع الدراسة؛ وذلك لتقييم المشروع في كل مراحله ابتداء من وضع الأهداف والاستراتيجيات مرورًا بمراحل تنفيذ المشروع المختلفة وما اكتنفها من معوقات ومشكلات وإلي أي مدي تمّ التغلب عليها وكذلك مدي رضاء العاملين بالمشروع عند تحوّلهم لمستفيدين عن المدينة التعاونية والخدمات المقدمة بها وما وفرته لقاطنيها من راحة وتميز، جدول (2) يوضح تحليل استمارة الاستبيانات وعناصر الدراسة والنسبة المئوية لكل عنصر، حيث تتألف استمارة الاستبيان من 20 عنصر يوضع لكل عنصر درجة من 5 بإجمالي 100 درجة وقد تم تحديد نسبة مئوية لكل عنصر علي حدي لتقييم مدي تأثيره ومدي جودته ومدي رضاء المستفيدين عنه.

وقد تمّ اختيار عينة مؤلفة من 38 شخص 15 من النساء بنسبة 40% و23 من الرجال بنسبة 60% جميعهم من العاملين بالمشروع منذ بداية التخطيط له وحتى اكتماله والذين أقاموا في المدينة التعاونية بعد اكتمالها لضمان أن تكون العينة تجمع بين ساكني المشروع والقائمين عليه

وقد انقسمت الاستمارة لثلاثة محاور رئيسية: -

1. القدرة الإدارية والتنظيمية
2. سير العمل والمعوقات والتغلب عليها
3. مدي رضاء وتقبل المستفيدين للمشروع

جدول (2) تحليل استمارة الاستبيانات الخاصة بالحالة الدراسية

م		عناصر تقييم المشروع	الدرجة	النسبة المئوية
1	القدرة الإدارية والتنظيمية	تحديد أهداف ونماذج المشروع	4	%80
2		مهارة التعامل مع العقبات والأزمات	4	%80
3		إدارة اجتماعات لاتخاذ قرارات	4	%80
4		تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والموظفين	4	%80
5	سير العمل والمعوقات والتغلب عليها	مدي الرضا عن معدلات الإنجاز	4	%80
6		القدرة علي تقييم الأداء	4	%80
7		مهارة كتابة التقارير والمذكرات	3	%60
8		تقييم إدارة الوقت بالمشروع	3	%60
9		مهارة خفض المصروفات	4	%80
10		مهارات التفاوض وحل المنازعات	4	%80
11		مهارة إدارة المشروع	3	%60
12		مهارة تحديد المشكلات	4	%80
13	مدي رضاء وتقبل المستفيدين للمشروع	الرضا عن الخدمات في الوحدات	3	%60
14		مدي ملائمة الوحدات لنمط حياة السكان والعادات	3.5	%70
15		ملائمة المشروع لمعايير البناء الأخضر	4	%80
16		عناصر الاستدامة	4.5	%90
17		القدرة علي التوسع المستقبلي	4	%80
18		مدي تحقيق المشروع للهدف من إنشائه	3	%60
19		تحقيق العمل بالمشروع للمساواة بين الرجال والنساء	1	%20
20		معدلات الإنفاق الرشيد	3	%60
الإجمالي			**71**	**%71**

فمن واقع الاستبيان يتضح أن مدي رضاء العاملين المستفيدين من المشروع حوالي 71% مما ينبئ عن اكتمال عناصر الاستدامة في المشروع خاصة في ضوء ما أحاط به من ثورات واضطرابات سياسية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد والثروة العقارية.

وحققت القدرة الإدارية والتنظيمية للمشروع نسبة أداء حوالي 80 % بينما لم تتعدي نسبة التغلب على المعوقات 60% وتراوح مدى تقبل المستفيدين للمشروع والرضاء عنه ما بين 70% إلى 75%.

5. الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

- يحتوي التصميم من أجل الحد من المخاطر على أبعاد اقتصادية تدعم مشروعات الإسكان منخفض التكاليف وتراعي البعد الاجتماعي بالمحافظة على أرواح المواطنين والتقليل من أعبائهم
- لتحقيق استدامة البناء في البيئة الصحراوية يجب عمل حصر للمخاطر والأزمات المحتملة والحاجة لوضع استراتيجية للتغلب عليها في مرحلة تصميم وإنشاء المبني والتعامل معها أثناء تشغيله.
- يعد المشروع مثالا للإسكان التعاوني الناجح في البيئة الصحراوية حيث بلغ مدي رضاء العاملين المستفيدين من المشروع حوالي 71% مما ينبئ عن اكتمال عناصر الاستدامة في المشروع خاصة في ضوء ما أحاط به من ثورات واضطرابات سياسية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد والثروة العقارية
- يساهم الاعتماد على الخامات المحلية والاستغناء عن الخامات المستوردة في استدامة عمل المشروعات في ظل اللا استقرار الذي مرت به الحالة الدراسية.
- تتسبب الظروف السياسية والحصار الاقتصادي وارتفاع أسعار العملات في زيادة مفاجئة في تكلفة التشغيل وتوقف الأعمال كليا أو جزئيا نتيجة لنقص الخامات المستوردة والعجز عن توريدها.
- اهتمام الباحثون على عمليات الاحتياطات المتعلقة بعزل المباني بإجراء البحوث الصحيحة لعمليات الاحتياطيات المتعلقة بها
- يساهم استخدام أحدث المواد للتنفيذ ومعدات للقياس واستخدمها لكي يتم عمل التصميمات المقترحة وتنفيذها في صورة ملائمة.

2.5 التوصيات:

- تشجيع استخدام أساليب التصميم السالبة والتي تعتمد على الوسائل الطبيعية.
- إيجاد القوانين والنصوص التشريعية التي لا تسمح باستصدار تراخيص بناء أو تشغيل المنشآت إلا بعد التأكد من توافر عناصر التعامل مع المخاطر.
- تجنب تحميل مستخدمي المباني الاقتصادية أعباء إضافية متمثلة في صيانة وترميم المباني أو إعادة عزلها أو استخدام وسائل تهوية وتكييف باهظة التكاليف.
- تصنيع معدات البناء وأدوات الرفع والمناولة محليا وتوفير قطع الغيار للمعدات المستوردة الموجودة قيد التشغيل في المشروعات الإنشائية
- وضع استراتيجية لدراسة وتحليل المخاطر المحتملة والقائمة أثناء وضع خطط تنفيذ مشروعات التشييد والبناء
- وضع كود عربي موحد للبناء الأخضر وتحقيق عناصر الاستدامة وكذلك استراتيجية مجابهة المخاطر
- تطبيق معايير تنمية المجتمعات العمرانية الخضراء لتحقيق العديد من التأثيرات الإيجابية المتمثلة في تحقيق جودة الحياة وخفض التلوث البيئي وترشيد الطاقة مما ينتج عنه عائد اقتصادي على المدى القريب والبعيد يحقق الاستدامة لمشروعات الإسكان التعاوني
- المحافظة على الثروة العقارية عن طريق الحد من المخاطر والأزمات التي يعرض لها المبني خلال مراحل أنشاؤه وتشغيله تؤدى إلى ارتفاع القيمة العقارية للمشروعات المستدامة.

شكر خاص

تمت مباشرة العمل في موقع السد (الغربيات) من قبل المكتب الاستشاري البحر المتوسط للأعمال الهندسية ضمن مشروع 25 ألف وحدة سكنية ونتقدم له بوافر الشكر والتقدير على ما قدمه من بيانات ومعدات وأجهزة لإتمام البحث. ومكتب الكفاءة للاستشارات والأعمال الهندسية وكذلك شركة إشبيلية للمقاولات على مساعدتهم القيمة لإتمام البحث.

المراجع والمصادر العربية

- السروجي، فتحي (2015م)، (إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس، فلسطين.
- جعفر، اشرف& النمرة، نادر (2013م): دراسة تحليلية لتقييم مشاريع جمعيات الإسكان التعاوني بقطاع غزة) ، جمعية إسكان الصفا والمروة) للعاملين بالجامعة الإسلامية بمدينة تل الهوا- حالة دراسة، فلسطين.
- جهاز الإسكان والمرافق الليبية (2008م): المسح الميداني لمشروع 2870 وحدة بالشعبيات، ليبيا.
- شروف، نادين (2019): البناء الأخضر حاجة وضرورة للحد من الانبعاثات وحماية البيئة، مجلة green area، العدد الأول سبتمبر 2019. http://greenarea.me/ar/cate- بيروت- لبنان.
- شحاته، أماني سعيد شبل (2015): تفعيل آليات الاستثمارات للمجتمعات العمرانية الجديدة لتنميتها للمساهمة في رفع كفاءة الاقتصاد المصري، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، نحو مستقبل حضري أفضل، مجلس وزراء الإسكان العرب بالتعاون مع وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، و(UN-HABITAT) القاهرة
- منتدى الرياض الاقتصادي (2013): تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، الدورة السادسة لمنتدى الرياض الاقتصادي 9-11ديسمبر 2013م، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الرياض، السعودية
- هبة الرحمن أحمد- أمال نوري صافار ،(2007م) ((تجربة الجماهيرية الليبية في مجال الإسكان منخفض التكاليف))-المؤتمر الدولي نحو إسكان منخفض التكاليف - المركز القومي لبحوث الإسكان من 29- 31مايو -2007م -القاهرة –مصر.
- هبة الرحمن أحمد (2015): البناء الأخضر وتعزيز قدرة المنشآت على مجابهة المخاطر، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، نحو مستقبل حضري أفضل، مجلس وزراء الإسكان العرب بالتعاون مع وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، و(UN-HABITAT) القاهرة

المراجع والمصادر الأجنبية

- Alex Wilson , (2017), (The Building Green Report), The Leading Source for Environmentally Responsible Design & Construction , Formerly Environmental Building News www.BuildingGreen.com Volume 26, Number 1· January 2017, USA.
- AIA documents A101, (2017), (Standard agreement form between owner and contractor), The American institute of architecture, USA, https://www.aiacontracts.org/contract-documents/69981-standard-form-of-agreement-between-owner-and-contractor.
- Barbara C. Lippiatt, (2009), (Building for Environmental and Economic Sustainability (BEES), tool to weigh the environmental and economic performance of building products and materials): http://www.bfrl.nist.gov/oae/bees.html, Building and Fire Research Laboratory, National Institute of Standards and Technology, Gaithersburg, USA
- Brian Siu,(2019), Energy-Saving Policies for Colleges and Universities, https://community-wealth.org/sites/clone.community-wealth.org/files/downloads/tool-apollo-campus-energy-saving.pdf
- Building Green Spotlight Reports , https://www.buildinggreen.com/store#reports
- Comprehensive Procurement Guidelines, for products designated by the U.S. Environmental Protection Agency for purchase with recovered materials: http://www.epa.gov/cpg./
- David Le Blanc .(2015) .Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets .New York: Division for Sustainable Development, United Nations Department of Economic and Social Affairs, UN DESA, DESA Working Paper No. 141, ST/ESA/2015

- Green Spec, directory of environmentally preferable construction products and materials organized by the CSI Master Format: http://www.greenspec.com.
- General Services Agency East County Hall of Justice Project No. 5155 Issued with RFP (SUSTAINABLE DESIGN REQUIREMENTS
- U. S. Green Building Council (USGBC), (2013): (Implementing Instructions: Federal Agency Implementation of Water Efficiency and Management Provisions of EO 13514),
- U. S. Green Building Council (USGBC), at: www.usgbc.org, LEED Green Building Rating System, Version 3. 1.2.3 U.S. Department of Energy Sustainable Design Website: http://www1.eere.energy.gov/femp/program/sustainable_guidance.html



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



الفرص والتحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر وسبل معالجتها

Opportunities and challenges facing the establishment of small enterprises in Egypt and ways to address them

هاني محمد السيد علي

Hany Mohamed El-Sayed Ali

مدرس الاقتصاد – معهد الجيزة العالي للعلوم الإدارية

Economics teacher at Giza Higher Institute of Administrative Sciences

Mail: hany_go91@yahoo.com

يوثق هذا البحث ك: علي، هاني (2020م): الفرص والتحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر وسبل معالجتها، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (4)، برلين، ص 104-116.

المستخلص

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مكانه كبيرة في ترتيب أولويات حكومة جمهورية مصر العربية كأحد الوسائل الرئيسية في إحداث التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، حيث تحقق المشروعات الصغيرة مردوداً اقتصادياً ينعكس في زيادة حجم الناتج المحلى، كما تحتل المشروعات الصغيرة موقعاً متميزاً ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة ، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة هي سمة العصر الحديث سواء في الدول المتقدمة أو النامية ولا شك أن العالم يشهد في الفترة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالصناعات الصغيرة حيث أن التجارب الدولية أثبتت أن تلك المشروعات هي إحدى ركائز التنمية الأساسية التي يقوم عليها اقتصاديات الدول، ومواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من أزمات ، وتعتبر المشروعات الصغيرة للدول المتقدمة والنامية هي جسر للتقدم والتنمية ، ووسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: *الفرص – التحديات – المشروعات الصغيرة – سبل علاج التحديات*

Abstract

The importance of the small and medium business sector lies in the ability of this sector to contribute effectively to the development process of all types and fields, including supporting economic growth and prosperity, stimulating the economic wheel and creating employment opportunities, promoting policies to combat unemployment and reduce poverty, creating interlink ages between sectors of the national economy, Attracting foreign investment, exploiting available domestic resources, expanding markets, developing human and technical capacities and enhancing competitiveness.

Keywords: *Opportunities - challenges - small projects - ways to tackle challenges*

الملخص المفاهيمي

الفرص والتحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر وسبل معالجتها سوف يقوم الباحث بتقسيم هذا البحث الى الاتي: -

أولاً: التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر

ثانياً: وسائل معالجة مشكلات المشروعات الصغيرة في مصر وسبل إنجاحها

ثالثاً: التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر

فيما يلي نستعرض أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة: -

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لأهم المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للفرص والتحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر وسبل معالجتها.

العنوان الفرص والتحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر وسبل معالجتها

تواجه المشروعات الصغيرة معوقات وتحديات تعيق نجاحها وتحقيق أهدافها المرجوة؛ وذلك على الرغم من وجود عدة فرص تنموية والمميزات الاقتصادية تتمتع بها مصر، وخاصة ضمن خطة تنمية محور قناة السويس والتي من شأنها تعزيز إقامة المشروعات الصغيرة ونجاح الدور الذي تلعبه في دعم الاقتصاد المصري، حيث أنها تمثل قوة ديناميكية دافعة للنمو الاقتصادي المستدام.

تهدف الدراسة لحصر المعوقات والتحديات التي تواجه نجاح قيام المشروعات الصغيرة في مصر، وتحديد السبل الاقتصادية المناسبة لنجاح قيامها.

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي المتمثل في المراجع، والأبحاث العلمية ورسائل الدكتوراه والماجستير والدوريات والمقالات العلمية والميزانيات والقوائم الختامية، ومواقع الأنترنت ذات الصلة بموضوع البحث.

يواجه قيام المشروعات الصغيرة مجموعة من المعوقات تتمثل في إجراءات الترخيص وتنفيذ المشروعات الصناعية الصغيرة تخضع لإجراءات روتينية طويلة ومكلفة لكونها تحتاج إلى موافقة العديد من الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية، إضافة إلى مخاطر المجازفة في رأس المال، وضعف آليات التسويق للمنتجات على الصعيد الدولي.

أوصت الدراسة بأنه ينبغي على صانعي السياسة الاقتصادية في مصر وضع البرامج والخطط التي من شأنها تقليل العقبات التي تقف حائلاً أمام قيام وتطور المشروعات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التشريعية والإدارية التي تتميز بكونها إجراءات روتينية معقدة، ما يدفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال عن العزوف على القيام بمثل هذه المشروعات في مصر.

تطلعات مستقبلية:

- إنشاء السياسة القومية للاستثمار في المشروعات الصغيرة.
- إعداد القوانين والتشريعات التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- بناء نموذج اقتصادي لتقييم وتحديد المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة، استخدام الأسلوب الجذري لتحليل المشكلات التسويقية ومسبباتها وأثارها.
- تحليل احتياجات المجتمع المصري من المشاريع التنموية وإنشاء أجندة المشاريع التنموية الصغيرة.
- توفير الدعم المالي للمشاريع التنموية الصغيرة، وإنشاء الصندوق القومي للمشاريع الصغيرة.
- تكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مكانه عالية في ترتيب أولويات حكومة جمهورية مصر العربية كأحد الوسائل الرئيسية في إحداث التنمية الاقتصادية وأيضاً الاجتماعية، حيث تحقق المشروعات الصغيرة مردوداً اقتصادياً ينعكس في زيادة حجم الناتج المحلّي، وبالتالي تؤدى الى معالجة الكثير من مشاكل البطالة بخلق فرص عمل للعاطلين، كما تحتل المشروعات الصغيرة موقعاً متميزاً ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة هي سمة العصر الحديث سواء في الدول المتقدمة أو النامية ولا شك أن العالم يشهد في الفترة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالصناعات الصغيرة. حيث إن التجارب الدولية أثبتت أن تلك المشروعات هي إحدى ركائز التنمية الأساسية التي يقوم عليها اقتصاديات الدول، ومواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من أزمات، وتعتبر المشروعات الصغيرة للدول المتقدمة والنامية هي جسر للتقدم والتنمية، ووسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تواجه المشروعات الصغيرة في مصر عدد من المعوقات والتحديات التي تعوق نجاحها وتحقيق أهدافها المرجوة منها؛ وذلك على الرغم من وجود العديد من الفرص التنموية والمميزات الاقتصادية التي تتمتع بها مصر وخاصة ضمن خطة تنمية محور قناة السويس والتي من شأنها تعزيز إقامة المشروعات الصغيرة ونجاح دورها الذى تلعبه في دعم الاقتصاد المصري، حيث إن المشروعات الصغيرة تمثل قوة ديناميكية دافعة للنمو الاقتصادي المستدام إضافة إلى ما توفرت من فرص تشغيل الأيدي العاملة، وبالتالي تنقسم التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة في مصر إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتشريعية وتمويلية وفنية، وهو ما يحتم على الحكومة المصرية إيجاد حلول مناسبة لهذه التحديات والعمل على خلق بيئة اقتصادية وتشريعية ملائمة لقيام هذا النوع من المشروعات .

3.1 أهداف الدراسة:

1- حصر أهم المعوقات والتحديات التي تواجه نجاح قيام المشروعات الصغيرة في مصر.
2- تحديد السبل الاقتصادية المناسبة لنجاح قيام المشروعات الصغيرة في مصر.

4.1 أهمية الدراسة:

إنّ أهمية قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية بأنواعها ومجالاتها وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار، وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل، وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات ،

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

1- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- انتعاش الاقتصادي المحلي.

3- زيادة الدخل القومي.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

1- يمكن توسيع نطاق المشروعات الصغيرة في تنمية محور قناة السويس كأداة لتوليد فرص عمل مولدة للدخل والعمل على زيادة الإنتاج.

5.1 منهجية الدراسة:

يتضمن منهج البحث الذي سوف يتبعه الباحث في هذا البحث هو المنهج الاستنباطي؛ وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي المتمثل في المراجع، والأبحاث العلمية ورسائل الدكتوراه والماجستير والدوريات والمقالات العلمية والميزانيات والقوائم الختامية، ومواقع الأنترنت ذات الصلة بموضوع البحث سواء المواقع العربية أو الأجنبية.

2. المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة

ونستعرض أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة: -

1.2 المشاكل التمويلية: -

لا شك أن مشكلة التمويل هي واحدة من أهم معوقات المشروعات الصغيرة، فرغم وجود عدد كبير من المصارف، والبرامج التي تديرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة، إلا أن التمويل ما زال قاصراً أمام نمو قطاع المشروعات الصغيرة وتطوره فتدبير التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، فضلاً عن الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة لتلك المشروعات لذلك عادة ما يعتمد صاحب المشروع على نفسه في التمويل أو يقترض من المؤسسات المالية بشروط قد لا يستطيع تحملها[1].

1.1.2 الصعوبات التي تتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة: -

- عدم كفاية الحصول على التمويل الكافي: تعتبر القدرة المحدودة التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في الحصول على تمويل من المؤسسات الرسمية، مثل البنوك أو الصندوق الاجتماعي، إحدى أهم التحديات التي تواجه هذه المشروعات، والتي قد تحول دون نموها، ولكن من جانب أخر هناك إقراض من خلال الجهات الوسيطة، وهو يمثل النسبة الأكبر لتمويل المشروعات الصغيرة[2].
- الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة، حيث يتمثل أسلوب تعامل البنوك مع المشروعات الصغيرة في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض إلى جانب قصر فترة سداد القرض، وفترة السماح، وتعدد إجراءات الحصول على القرض[3].
- تمسك مؤسسات الإقراض بكثير من الضمانات واللوائح لارتفاع مخاطر الإقراض لهذه الفئة ممّا يرهق أصحاب المشروعات الصغيرة.
- تشدّد مؤسسات التمويل في عدم توفير فترات سماح للمشروعات الصغيرة وفى أساليب السداد ومجالات استخدام القرض.
- عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان على توفير الضمانات للمؤسسات المالية، والافتقار إلى الخبرات التنظيمية، وعدم الدراية بأحوال الأسواق وبالتأثيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحادثة، حيث أن صاحب

---

[1]- كاسب، سيد/ كمال الدين، جمال (2007): المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص15.

[2]- على، شيرين عادل (2015): أثر الدعم الحكومي على تنمية واستدامة المشروعات الصغيرة، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص43.

[3]- حسام مندور (1988): المشروعات الصغيرة وبرامج مكافحة الفقر، ندوة الصناعات الصغيرة أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة.

المشروع الصغير يكون عادة غير مؤهل لإعداد دراسة جدوى لمشروعة بنفسه أو غير قادر مادياً على إعداد هذه الدراسة من خلال مكتب متخصص[1].

- عدم مرونة الجهات المقرضة ممّا يتبعه من عدم الحرية في اتخاذ قرارات استراتيجية للمشروعات الصغيرة.
- نقصان قيمة الربح قد يصل إلى تحقيق خسائر في حالة أن نسبة الربح أصغر من معدل الفائدة على القرض، وبالتالي فإن انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم، مع ما يترتب على هذه المعاملات من أعباء إدارية للبنوك[2].
- التكلفة العالية المترتبة على تقديم القروض الصغيرة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نظراً لارتفاع تكلفة التقييم والأشراف، بالإضافة إلى أن هذه المنشآت تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك، وحتى في وقت قريب كانت البنوك تعمل في ظل تخصيص الائتمان الذي يحابى المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام، كما تحجم البنوك أيضاً عن تقديم الخدمات الادخارية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث أن رصيد حساباتها غالباً ما يكون صغيراً بحيث لا يكون مجزياً بالإضافة إلى عبء إدارته[3].

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أيضاً أن تقوم بتقديم الاستشارات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي مصر هناك 15 ألف منظمة غير حكومية على الأقل في مختلف مجالات النشاط وتمتد خدماتها على نطاق جغرافي واسع، إلا أن هذه المنظمات تعانى من عقبات تمنعها من القيام بدور نشط في تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن بين نقاط الضعف لدى هذه المنظمات عدم توافر قدرات القيادة والقدرات الإدارية الكافية، وعدم تواجد الأنظمة المالية والمحاسبية المناسبة، وضعف الموارد المادية والبشرية، وضعف القدرة على تعبئة هذه الموارد[4].

2.2 المشاكل التسويقية: -

تمثل صعوبات التسويق عائقاً شديداً يسهم في عزوف المنتجين على التوسع في الإنتاج وتطويره، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات التمويلية للمنتج والتي تُضعف من قدرته على تأمين منافذ تسويقية له، ويضطره في معظم الأحوال إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق مع ما يمثله من تنازل عن جانب من عوائد التسويق، ويضاف إلى ذلك مشاكل تسويقية أخرى تتمثل في الآتي:

- ضَعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعف إمكانيات التسويق المحلى والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات.
- انخفاض إنتاجية المشروعات الصغيرة، وافتقار العديد منها لمفهوم الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة والمعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدى إلى إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات لا تستطيع المشروعات الصغيرة تسويقها محلياً أو دولياً.
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على تصدير منتجاتها نظراً لصغر حجم إنتاج كل مشروع مما لا يمكنها من إنتاج الحجم المناسب للتصدير.
- ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم المشروعات الصغيرة مثل:

---

[1]- الشيشيني، نادية (1992): دور بنك التنمية الصناعية المصري في تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، القاهرة، ص11.

[2]- عوض، صفوت (1993): اقتصاديات الصناعات ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص62.

[3] - World Bank Books (1987) Small Manufacturing enterprises, A com- parative analysis of India and other economies, Research Publication, 1987.

[4]- التقى، عمرو محمد (2003): مدى إمكانية وضع استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعادي، ص27.

- شركات لتسويق منتجات هذه المشروعات.
- شركات تنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية.
- الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.

- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مجابهة التغيرات في اتجاهات السوق مما يعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق، كما أن المشروعات الصغيرة لا تستطيع تقديم خدمات ما بعد البيع لبعض المنتجات التي تتطلب ذلك.
- منافسة منتجات الصناعات الحديثة والتي تطبق الأساليب الحديثة المتطورة لمنتجات الصناعات الصغيرة بما يؤثر على مدى استمرار وتوافر منافذ التوزيع الخاصة بالصناعات الصغيرة[1].
- انعدام العلاقة بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة وعدم وجود تنسيق يسمح باستخدام منتجات المشروعات الصغيرة كمدخلات للصناعات الكبيرة.
- عدم الاهتمام بتطوير منتجات الصناعات الصغيرة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين الأجانب حيث يظل المنتج ينتج بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تطوير أو تعديل على المنتج[2].

3.2 المشاكل التشريعية: رغم أن الدولة اتجهت إلى انتهاج أسلوب التسهيل في وضع السياسات التشريعية التي تكفل المشروعات الصغيرة إلا أن التطبيق العملي لبعض هذه التشريعات قد أدى إلى صعوبات تواجه هذه المشروعات ومن أهمها ما يلي:

- التفرقة في الإعفاءات الضريبية وفقاً لجهة التمويل رغم تماثل النشاط.
- الإعفاء المرحلي من الضريبة لمدة معينة ثم فرض ضرائب كبيرة على بعد إنهاء هذه المدة مما يؤدى إلى التجاء بعض أصحاب المشروعات إلى انتهاج سبل للتحايل على هذا الوضع.
- الإعفاء من الضرائب تماماً في المدن الجديدة مع فرض ضرائب كبيرة على نفس نوعية المشروعات فى مناطق أخرى مما يمثل فجوة في العدالة الضريبية[3].
- ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج بنسب مرتفعة تؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وسعر المنتج النهائي عن نظيره المستورد.
- تعقيدات اللوائح وتعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص.
- عدم وجود دليل خاص يجمع كافة القوانين الواجبة التطبيق في مجال المشروعات الصغيرة[4].

4.2 المشاكل الفنية: تفتقر المشروعات الصغيرة إلى الدعم الفني الكافي خلال أطوار حياة المشروع بداية من دراسة الجدوى مروراً بتنمية القوى البشرية والتدريب وأساليب الإنتاج وضبط الجودة وانتهاءً بالترويج والتسويق حيث يواجه أصحاب تلك المشروعات ما يلي:

- مشكلة معدات وآلات الإنتاج: تستخدم أغلب المشروعات الصغيرة آلات ومعدات قديمة، لذلك فهي تحتاج إلى عمليات إحلال وتجديد شامل لهذه الآلات والمعدات، وبالتالي ترفع من تكاليف الإنتاج ولا يصل إلى المستوى المطلوب، كما تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات عند قيامها باستيراد الآلات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:
  - تعاقب صدور القوانين والقرارات المنظمة لعمليات الاستيراد على فترات متقاربة.

---

[1]- إبراهيم، نيفين فرج (2000): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص125.

[2]- نوارة، جمال محمد (1988): تحسين الإنتاجية في الصناعات الصغيرة مع دراسة حالة لصناعة الأحذية والجلود في مصر، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، الجزء الثاني، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ص577.

[3] - Alattar J., Kouly R. and Innes J., 2009, Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5.

[4]- عبد الحميد، عبد المطلب (2009): اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص34.

- صعوبة التعرف على الجهات والمؤسسات الأجنبية المتخصصة في توريد الآلات والمعدات الخاصة بالصناعات الصغيرة لعدم توافر المعلومات الكافية عنها في مصر، ممّا يدفع أصحاب الصناعات الصغيرة إلى اللجوء إلى المكاتب الوسيطة الخاصة والتي تكلفهم أموالاً كثيرة[1].
- تعقيد الإجراءات الخاصة بفتح الاعتمادات المستندية يؤدى إلى طول الوقت لفتح هذه الاعتمادات، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع الأسعار السابق التعاقد عليها.
- عدم توافر العملة الأجنبية اللازمة لتغطية الاعتمادات لدى البنوك التجارية.

- صعوبة اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات: يرجع ذلك إلى العوامل الآتية:
  - ارتفاع أجور أصحاب الخبرة والمهارة.
  - قيام صاحب المشروع أو المدير بعدد كبير من الوظائف بمفرده.
  - الاعتماد على الخبرة والأساليب التقليدية في اتخاذ القرار، وليس الأساليب الحديثة في الإدارة.
  - توريث المشروعات للأبناء بصرف النظر عن خبرتهم.
- طبيعة الموارد البشرية: يمثل العنصر البشرى اللازم عائقاً أمام المشروعات الصغيرة للأسباب الآتية:
  - تمسك العمال ورغبتهم القوية في العمل في القطاع الحكومي أو مشروعات قطاع الأعمال العام، لتوافر الاستقرار الوظيفي.
  - انخفاض كفاءة العمالة الماهرة والمدربة لعدم وجود خطة لتدريب العاملين، وذلك لصعوبة توفير برامج التدريب، حيث عادةً ما تحتاج برامج التدريب وتطوير المنتج لإمكانيات أكبر من إمكانيات أصحاب المشروعات الصغيرة، وكذلك هناك إحجام من أصحاب الصناعات الصغيرة على الاهتمام بالتدريب اعتقاداً أن التدريب سيفقد المنشأة عطاء العامل في فترة التدريب.
  - هجرة العمالة سواء كانت هجرة داخلية أو هجرة خارجية[2].
  - ضعف الكفاءات الفنية المتخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- انخفاض الإنتاجية: تعاني المشروعات الصغيرة من انخفاض الإنتاجية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:
  - افتقار كثير من المشروعات الصغيرة إلى العديد من أساسيات عملية التصنيع مثل التصميم واختيار ظروف التشغيل، تخطيط المصنع، وكل ذلك يخفض الإنتاجية.
  - عدم قدرة المشروعات الصغيرة على اختيار التكنولوجيا المناسبة، ويعتمد بعضها على تكنولوجيا متخلفة تؤدى إلى خفض معدلات الإنتاج ويعتمد البعض الآخر على تكنولوجيا متقدمة وذات استثمارات كبيرة لا يستوعبها الإنتاج والعمالة فتنخفض إنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال[3].
- الخامات: تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات تتعلق بالخامات تتمثل في الآتي:
  - ارتفاع أسعار الخامات سواء كانت محلية أو مستوردة، مع عدم توافر المستورد منها أحياناً، وتحكم بعض الموردين في أسعارها.
  - لا تستفيد المشروعات الصغيرة من الخصم والامتيازات التي تمنح عند شراء بعض الخامات لأن احتياجاتها من الخامات تكون محدودة[4].

[1]- إبراهيم، نيفين فرج (2000): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص123.

[2]- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2002): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، القاهرة، ص52-54.

[3] - Kelliher R. and Rein L., 2009. A Resource–based view of micro–firm management practice, Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13.

[4]- إبراهيم، نيفين فرج (2000): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص123.

- عدم وجود أجهزة متخصصة تتولى القيام بعملية الاستيراد لصالح المشروعات الصغيرة.

5.2 المشاكل الإجرائية:

تعاني المشروعات الصغيرة العديد من المعوقات الإجرائية أهمها:

- عدم وجود قانون موحد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص.
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع الصغير سواء لاستخراج المستندات اللازمة لإقامة المشروع أو كجهات رقابية على المشروع (مجالس المدن -التأمينات الاجتماعية – الضرائب – الصحة -البيئة – الطب البيطري – التموين – الكهرباء)، ومن الجدير بالذكر أن عدد الجهات الحكومية الخاصة بالرقابة والتفتيش على المشروعات الصناعية تصل إلى حوالي أربعة عشر جهة.
- العامل الزمنى في إنشاء المشروعات الصغيرة، حيث تستغرق عملية إنشاء المشروعات فترة طويلة من الزمن نسبياً، وتبقى الموارد المستثمرة معطلة في صورة أصول غير مكتملة طول فترة الإنشاء، حيث أن تنفيذ إنشاء المشروع في فترة أقل من المدة المقررة يحقق لصاحب المشروع وفراً يساوى العائد المحقق خلال تلك الفترة[1].
- عدم ملائمة المناخ الاستثماري ويشتمل هذا المناخ على مجموعة من المتغيرات والتي لها تأثير سلبياً على دور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية.

3. وسائل وسبل معالجة مشكلات المشروعات الصغيرة في مصر وسبل إنجاحها

في ضوء تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، يمكن القول بأنه إذا كانت المؤسسات الصناعية أيا ما كان حجمها في البلدان النامية تحتاج إلى دعم ومساعدة من جانب الحكومة، فإن هذه المساعدة تكون أكثر إلحاحاً بالنسبة للمنشآت الصناعية الصغيرة وذلك للأسباب الآتية:

- عظم حجم وضخامة المشكلات والعقبات التي تجابه منشآت الصناعات الصغيرة في الدول النامية.
- صغر حجم وضآلة الإمكانيات المتاحة للأفراد الذين يملكون هذه المشروعات.

ومن ثم فإنه يتعين على الحكومة في البلدان النامية أن تضع البرامج والسياسات التي يكون من شأنها أن تساعد على نمو وتقدم المشروعات في هذا القطاع، كذلك فإنه يتعين أن يكون دور الحكومة في دعم ومساندة الصناعات شاملاً، لا أن يقتصر فقط على مجموعة من الإجراءات الفردية لمساعدة الصناعات الصغيرة، وذلك لأن الإجراءات الفردية لن تعطى كل الفائدة المرجوة منها في هذا المجال[2].

فمثلاً لا يصح الاقتصار على تدريب العمال دون مدهم بالآلات الحديثة اللازمة للإنتاج، أو بمكان ملائم يمارسون فيه أنشطتهم وعملياتهم الإنتاجية، وكذلك فإنه لا يصح أن يقتصر دور الدولة على منح معونات أو تقديم قروض بشروط سهلة وميسرة إلى هذه الصناعات، دون أن يصاحب ذلك توجيه لرب العمل أو الصانع الصغير إلى أفضل السبل والوسائل لاستغلال هذه الأموال، ومؤدى ذلك ضرورة أن يكون برنامج الحكومة برنامجاً متكاملاً وشاملاً، وبناء على ما تقدم فإن دور الدولة في تنمية الصناعات الصغيرة يمكن أن يتضمن العناصر الآتية[3]:

1.3 تقديم المشورة الفنية والاقتصادية:

يفتقر أصحاب ومنظمو المنشآت الصناعية الصغيرة في الدول النامية ومنها مصر عادةً إلى المعرفة الواعية بمختلف المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية للعمليات الصناعية، كما يفتقرون في حالات كثيرة إلى إدراك كاف لأهمية توفير المواصفات الملائمة في مكان العمل، وبأهمية تحقيق التوافق بين الطاقات الإنتاجية للمشروعات المخططة والطاقات الاستيعابية المتوقعة

---

[1]- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2010): دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، القاهرة، ص58-61.

[2]- أبو ناعم، عبد الحميد مصطفي (2003): إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص55.

[3]- السيد، هاني محمد (2014): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة الفقر في مصر، رسالة ماجستير، اكاديمية السادات للعلوم الادارية، ص35.

للأسواق، ونتيجة لذلك فإن منشآت الأعمال الصغيرة تكون بحاجة ماسة إلى العديد من المساعدات والخدمات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي وذلك في مرحلة ما قبل الاستثمار

ويشمل ذلك:

- المشورة الاقتصادية: تشتمل على تعريف المنتجين بالاعتبارات الخاصة باقتصاديات المشروع مثل اختيار نوع الصناعة، والموقع، ورأس المال اللازم وعمليات تقييم السوق، كما تشتمل المشورة الاقتصادية أيضاً على الخدمات الإرشادية والتوجيهية في مجالات أساسيات المحاسبة والإدارة المالية والجرد والتسعير ، وبعد قيام المشروع وبداية ممارسته لنشاطه فسوف يكون في حاجة إلى تلقى المشورة والنصح والتوجيه فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج والمواد الأولية واليد العاملة والائتمان وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بصفة منتظمة ومستمرة[1].
- المشورة الفنية: تشتمل على المسائل المتعلقة بأدوات الإنتاج ومستلزماته مثل اختيار الآلات والعدد والنواحي المتعلقة بالاستغلال الأمثل لها، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بتخطيط وتركيب المصنع الصغير، والفن الإنتاجي أو المستوى التكنولوجي المناسب، وكذلك خدمات الصيانة والإصلاح، أيضاً فإنه يمكن تقديم إرشادات لأصحاب هذه الصناعات عن طريق النشرات الفنية، وتصميم نماذج للمشروعات الصغيرة والتي يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال[2].
- المشورة الإدارية: تشتمل على كافة المسائل المتعلقة بالتمويل، وتخطيط الإنتاج، وتسويق المنتجات، وتشمل كذلك بعض المسائل المتعلقة بمصادر التمويل ومصادر الآلات والمعدات وإمساك الدفاتر والمسائل المتعلقة بالدعاية والإعلان.

أخيراً المشورة الخاصة بتطوير وتحسين نوعية المنتجات وتشمل على المسائل المتعلقة بالتصميم والنوعية وعمليات التنميط للمنتجات وكذلك بالنسبة للسلعة المنتجة أو المخطط إنتاجها[3].

يتم في العادة تمويل خدمات المشورة الفنية بواسطة الدولة عن طريق الأجهزة المتخصصة، كما أنه يتعين على الدولة القيام بتقديم هذه الخدمات بدون مقابل أو بمقابل زهيد، على الأقل في المراحل الأولى لنمو هذه المشروعات، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المادية المتاحة للصانع الصغير من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عدم تقدير صغار المنظمين لأهمية هذه الخدمات، ولكن فيما يعد فإن الوكالات والمؤسسات التي تقدم هذه الخدمات يمكنها أن تتقاضى أتعاباً مقابل هذه الخدمات، وذلك عندما تصبح الصناعات الصغيرة أكثر كفاءة وأكثر تقديراً لأهمية هذه الخدمات كما أنه يمكن لهذه الوكالات والمؤسسات التابعة للدولة أن تقدم هذه الخدمات الفنية والاستشارية عن طريق ائتمان ميسر وطويل الأجل وذلك تمكيناً لمنشآت الصناعات الصغيرة من أن تتخطى العقبات بسهولة[4].

2.3 الائتمان والمساعدات المالية:

انتهت دراسات عديدة إلى أن عدم كفاية الائتمان يمثل إحدى العقبات الأساسية التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة لاسيما في البلدان النامية، ومن الملاحظ في هذا المجال أن البنوك التجارية لا تفضل التعامل مع الصانع الصغير وذلك بسبب ضيق نطاق عملياته فضلاً عن ضعف إمكانياته ممّا يجعله غير قادر على استيفاء الشروط والضمانات التي تتطلبها البنوك التجارية عادةً في هذا المجال، فهذه البنوك والمؤسسات الائتمانية تفضل أن تتعامل مع المنشآت الصناعية الكبيرة حيث تقل درجة المخاطرة[5].

---

[1]- نصار، هبة أحمد (1992): "الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 4–5.

[2]- حجاب، جمال الدين أحمد (2003)، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة من 1991-2001، رسالة ماجستير، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص109.

[3]- السيد، هاني محمد (2014): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة الفقر في مصر، رسالة ماجستير، اكاديمية السادات للعلوم الادارية، ص34.

[4]- أبو ناعم، عبد الحميد مصطفي (2003): إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 43.

[5] - Latha K. and Murthy B., 2009. Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district, Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3

- يتعين على الدولة كذلك أن تشجع على إقامة مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع المشروعات الصناعية الصغيرة ودعم القائم منها بما يحقق تعاملها من خلال شروط سهلة وميسرة لمنح الائتمان والإقراض، والتي تتمكن المشروعات الصغيرة من الوفاء بها ومن ثم الحصول على الائتمان اللازم لها[1].
- يلاحظ في هذا المجال أن أفضل ضمان للحكم على طلبات الصناعات الصغيرة للاقتراض أن تكون عن طريق المؤسسات التي تقوم بإمداد الصناعات الصغيرة بالمشورة الاقتصادية والفنية فهذه المؤسسات تتوافر لديها القدرة على التعرف على ظروف هذه الصناعات ، بحكم تعاملها معها بشروط سهلة وميسرة لصغار المنظمين ذلك أن صاحب العمل الصغير يحتاج دائماً إلى الإرشاد، والنصح والتوجيه بخصوص أفضل الوسائل والسبل لاستخدام الأموال المقترضة وذلك فيما يتعلق بنوعية الآلات والمعدات التي يشتريها والمباني التي يقيمها وحجم المخزون الذى يحتفظ به والأسعار التي يبيع بها[2].
- توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة بشروط ميسرة، وإطالة فترة السماح، وتقليل إجراءات الحصول على القروض، وتسهيل إجراءات منح الائتمان للمشروعات الصغيرة، وعدم المغالاة في الاحتياط قبل الموافقة على القروض والمطالبة بالضمانات.
- توفير قدر من المتابعة للمشروعات التي حصلت على قرض، فيتم توجيه الخدمات الاستشارية إلها لتفادى كثير من المشاكل التي يمكن أن تعترض هذه المشروعات وتؤثر على إمكانياتها في السداد[3].
- زيادة إسهام القوات المسلحة في إمداد السوق بالعمالة الفنية المدربة، عن طريق التوسع في التأهيل المهني والتدريب في معاهدها الفنية.
- إعادة النظر في الرسوم المقررة على مستلزمات الإنتاج ومنح الصناعات الصغيرة إعفاءات جمركية على وارداتها من الخامات[4].
- تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص: اتخاذ إجراءات فعالة لإزالة العقبات المعقدة التي تتمثل في الترخيص للمشروع لإنشائه، وهذا من شأنه أن يتيح لها أن تحظى بدخول القطاع الرسمي.
- التشجيع على إقامة المستعمرات الصناعية: حيث يمكن القول إن إنشاء عدد من المناطق التي تضم مشروعات نموذجية يمثل أحد الأركان الأساسية لبرامج تنمية المشروعات الصغيرة في العديد من الدول النامية[5].

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج

- يواجه قيام المشروعات الصغيرة مجموعة من المعوقات تتمثل في إجراءات الترخيص وتنفيذ المشروعات الصناعية الصغيرة تخضع لإجراءات روتينية طويلة ومكلفة لكونها تحتاج إلى موافقة العديد من الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية.
- هناك قصور مالي كبير أمام تمويل المشروعات الصغيرة على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات المالية تتمثل في البنوك الحكومية والخاصة والبرامج التمويلية التي تديرها المنظمات الحكومية أو الخاصة.

---

[1]- على، شيرين عادل (2015): أثر الدعم الحكومي على تنمية واستدامة المشروعات الصغيرة، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص 53.

[2]- نصار، هبة أحمد (1992)، " الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، صـ 34.

[3]- مصطفى، عماد الدين محمد (1992): نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية في جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم 1582، القاهرة، ص10.

[4]- إبراهيم، نيفين فرج (2000): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص122.

[5]- جمال الدين أحمد حجاب (2003): دور الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة من 1991-2001، رسالة ماجستير، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص113 .

- تواجه المشروعات الصغيرة مشاكل تسويقية تقف عائقاً شديداً أمام قيام هذه المشروعات في مصر حيث يؤدى ضعف التسويق إلى عزوف المنتجين عن التوسع في الإنتاج والتطوير.

2.4 التوصيات

- يتعين على صانعي السياسة الاقتصادية في مصر وضع البرامج والخطط التي من شأنها تقليل العقبات التي تقف حائلاً أمام قيام وتطور المشروعات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التشريعية والإدارية التي تتميز بكونها إجراءات روتينية معقدة، ما يدفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال عن العزوف على القيام بمثل هذه المشروعات في مصر.
- ضرورة وجود قنوات تمويلية حكومية تساعد في اعطاء قروض ميسرة ومناسبة لتلك المشروعات من أجل التغلب على القصور التمويلي.
- ضرورة فتح أسواق جديدة مدعومة من الحكومة لاستيعاب منتجات المشروعات الصغيرة في مصر وفى خارج مصر

5. المراجع

1.5 المراجع العربية

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2002): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، القاهرة.
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2010): دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، القاهرة.
3- نوارة، جمال محمد (1998): تحسين الإنتاجية في الصناعات الصغيرة مع دراسة حالة لصناعة الأحذية والجلود في مصر، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، الجزء الثاني، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة.
4- حجاب، جمال الدين أحمد (2003): دور الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة من 1991-2001، رسالة ماجستير، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
5- مندور، حسام (1998): المشروعات الصغيرة وبرامج مكافحة الفقر، ندوة الصناعات الصغيرة أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة.
6- كاسب، سيد/ كمال الدين، جمال (2007): المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
7- على شيرين عادل (2015): أثر الدعم الحكومي على تنمية واستدامة المشروعات الصغيرة، رسالة دكتوراه، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
8- عوض، صفوت (1993): اقتصاديات الصناعات ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
9- التقى، عمرو محمد (2003): مدى امكانية وضع استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، المعادي.
10- مصطفى، عماد الدين محمد (1995): نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية في جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم 1582، القاهرة.
11- عبد الحميد، عبد المطلب (2009): اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
12- أبو ناعم، عبد الحميد مصطفي (2003): إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
13- الشيشيني، نادية (1992): دور بنك التنمية الصناعية المصري في تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، القاهرة.
14- إبراهيم، نيفين فرج (2000): دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
15- السيد، هانى محمد (2014): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة الفقر في مصر، رسالة ماجستير، اكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة.

16- نصار، هبة أحمد (1992): الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

2.5 المراجع الأجنبية

1- Alattar J., Kouly R. and Innes J., 2009, Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5.
2- Kelliher R. and Rein L., 2009. A Resource-based view of micro-firm management practice, Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13.
3- Latha K. and Murthy B., 2009. Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district, Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3.
4- World Bank Books (1987): Small Manufacturing enterprises, A com- parative analysis of india and other economies, Reserch Publication.



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



غياب التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية

Lack of strategic balance in Arab Region

بشير محمد النجاب
Basher M. Al-Najab
محاضر غير متفرغ، جامعة اربد الاهلية .
Part-time Lecturer, Irbid National University.
basheeralnajab@yahoo.com

يوثق هذا البحث ك: النجاب، بشير محمد (2020م): غياب التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (4)، برلين، ص 117-135.

المستخلص:

أظهرت الدراسة أن الدول العربية في محاولتها للحفاظ على الأمن القومي العربي تبنت عددًا من الآليات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، لكن تلك الآليات لم تستطعْ الحفاظ على الأمن القومي العربي، بل ساهمت التغيرات الإقليمية والدولية في انخفاض سقف عناصر الأمن القومي العربي. فأن النظام العربي الرسمي كانت له رؤية بشأن مقومات الأمن القومي العربي تمثلت في بناء القدرة الذاتية العربية والتضامن العربي، لكن رؤية النظام العربي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي تنوعت وتعددت بتعدد الأقاليم العربية على الرغم من تركيزها بالأساس على (إسرائيل)، لكنها بعد معاهدة السلام المنفردة لمصر مع إسرائيل وما تبعها من معاهدات: (معاهدة السلام مع الأردن ، معاهدة السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية) وثورات الربيع العربي غيرت من مصادر التهديد للدول العربية ، حيث أصبحت إسرائيل مهدد فرعي للأمن القومي العربي من بين مهددات رئيسة ، وفي مرحلة لاحقة أصبحت إيران وحركات الإسلام السياسي هي المهدد الرئيس للأمن القومي العربي.

Abstract:

The study showed that the Arab countries in their attempt to maintain Arab national security adopted a number of political, diplomatic, military and economic mechanisms, but those mechanisms were unable to maintain Arab national security, but regional and international changes contributed to a decrease in the ceiling of Arab national security elements. The official Arab system had a vision regarding the elements of Arab national security represented in building Arab self-ability and Arab solidarity, but the Arab regime's vision of the sources of threats to Arab national security varied and multiplied by the multiplicity of Arab regions despite their focus mainly on (Israel), However, after Egypt's unilateral peace treaty with Israel and its subsequent treaties: (the peace treaty with Jordan, the peace treaty with the Palestine Liberation Organization) and the Arab Spring revolutions changed the sources of the threat to Arab countries, as Israel became a sub-threat to Arab national security among the main threats, and in A later stage, Iran and the movements of political Islam became the main threat to Arab national security

الكلمات المفتاحية: التوازن، التوازن الاستراتيجي، المنطقة العربية

Key Words: Balance, Strategic Balance, Arab Region.

الملخص المفاهيمي: شهد الوطن العربي تحولات استراتيجية كبرى وتبدلات عميقة في مفهوم الأمن القومي العربي بمستوياته المختلفة، ومن وجهة العديد من الخبراء الاستراتيجيين والتي كان لها الأثر المباشر على غياب الأمن القومي العربي في مفاهيمه الاستراتيجية مما شكل تهديد واضح لمنظومة التوازن بين التخطيط الاستراتيجي للمنطقة العربية والتي ذهبت لتفتها عبر التحالفات والمحاور والصراعات على قضايا ليست ذات أهمية عربية، وبالتالي التمدد الاسرائيلي في المنطقة العربية والتمدد الإيراني في العراق وبلاد الشام واليمن مما زاد قوة النفوذ الايراني بالمنطقة العربية على القوة الاستراتيجية العربية المشتركة، كل ذلك كان سببًا واضحًا في غياب مفاهيم العدالة الاجتماعية الاقليمية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للأسباب غياب التوازن الاستراتيجي العربي



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج لغياب التوازن الاستراتيجي العربي.

غياب التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية

بحثت هذه الدراسة في توضيح فكرة غياب التوازن الاستراتيجي العربي؛ وذلك في إطار تدني المفاهيم والأسس النظرية لتحقيق التوازن المشترك، وهذا الغياب ساهم في ضعف الروابط الاجتماعية العربية القومية، إذ تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلِ الرئيس: ما هي الاسباب التي تؤدي الى حالة غياب التوازن الاستراتيجي العربي في ظل الوضع القائم؟

هدفت الدراسة الى بيان أسباب غياب مفهوم الأمن القومي العربي في إطار العلاقات البينية العربية، وتوضيح علاقة التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي ودعائمه.

اتبع الباحث منهج تحليل النظم لتحليل آليات صُنعِ القرارِ السياسي الإسرائيلي الخاص بالاستراتيجياتِ المصممةِ والموضوعةِ تجاه الدولِ العربيةِ وأثرِ تلكَ الاستراتيجياتِ في الأمنِ القومي العربي

توصلت الدراسة إلى أن إسرائيل استطاعت وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تفتيت المنطقة العربية، وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني خصوصًا بعد ثورات الربيع العربي، وتحويل موقفها من عدو إلى صديق للعديد من الدول العربية على حساب خلق أعداء جُدُد.

أوصت الدراسة بإعادة صياغة واضحة لمفهوم الأمن القومي العربي، ضرورة التنازل عن الاستراتيجية التبعية للسياسة الأمريكية ومعالجة انعكاسات غياب التوزان الاستراتيجي على العلاقات العربية المشتركة، وإعادة عدالة التوزان الاجتماعي العربية لتوزيع الامكانيات والثروات المتاحة استراتيجيًا.

تطلعات مستقبلية

- تطبيق مبدأ تدخل المجتمع الدولي فقط في إطار تعزيز العدالة العالمية وخدمة حقوق وحريات الانسان
- الاجتهاد في تحقيق هدف خلو العالم من أسلحة الدمار الشامل والتخلص الآمن منها.
- تطوير منظومة التعامل مع الموارد بما يحد من تداعيات الانفجار السكاني في كوكب الارض
- تطبيق اتفاقية باريس الدولية لعام 2015 مع تجديدها بشكل يضمن صيانة وحماية النظام البيئي الذي يرتب ديمومة حياة الكائنات الحية في كوكب الارض.
- تعزيز العدالة الاجتماعية في اشباع الحاجات الاساسية لجميع الافراد في جميع المجتمعات كأهم روافد استقرار المجتمعات في المناطق الهشة.
- تعزيز القوة الذاتية للدول اللا مستقرة ومنع التدخلات التي تفرضها الدول العظمى عليها بحجة المساعدة في السيطرة على اللا استقرار.

1. الإطار العام:

1.1 المقدمة

لعل استعراض التهديدات المشار إليها تبين قصور النظام الأمني العربي في إطار اتفاقيات الدفاع المشترك، وما تمخض عنها لم تعامل بالجدية المطلوبة، ولم تضع الدول العربية نظرية أمنها القومي القابلة للتطبيق، ويظهر أن المنطقة العربية تطلب البحث عن آليات لتحديث الأسس النظرية الأمن القومي تتبناها كلّ الدول العربية وتوضع آليات خاصة لتنفيذها، يتطلب الأمر تغييراً هيكلياً مؤسساتياً للجامعة العربية ينقلها من منتدى إلى مؤسسة اتحادية على غرار الاتحاد الأوربي وتصوغ السياسات والاستراتيجيات وتلتزم بتنفيذها جميع الدول العربية[1].

تمتاز المنطقة العربية بالحاجة إلى إحياء الأمن القومي العربي بصوغه صوغًا جديدًا يعيد بناء أسسه، ويجعل له قابلية للتطبيق والانسجام مع المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية، وبجدية ماسة وضرورية، وبخاصة بعد الحرب الإبادية التي تشنّها إسرائيل، بدعم عسكري وسياسي وتقاني وحماية من الولايات المتحدة الأميركية، ضد الشعب الفلسطيني، وبعدها قامت القوات الأميركية بغزو العراق، ومن ثم وجهت التهديدات الأميركية إلى لبنان وسورية وغيرهما، وبعد العقوبات التي فرضتها الإدارة الأميركية الحالية على سورية. [2]

سعت الإدارة الأميركية إلى تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط بقوة السلاح، وتحقيق ما أمكن من مصالح الإسرائيلية، وبخاصة ما يتعلّق بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي حسب المصالح الأميركية والإسرائيلية وإذا كان تحقيقها يتطلّب تغيير شكل وجوهر النظام الإقليمي العربي بغية تحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة للهيمنة الأمريكية، فإن الإدارة الأميركية تقدم على ذلك، طالما أن هذا التدخل الأميركي يحمي إسرائيل واحتلالاتها، ويضمن أمنها وسلامتها، حتى ولو كان الأمر يتعلّق بالشرعية الدولية، وبالالتفاف حول مفهوم جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل لقد أصبحت حماية الإدارة الأميركية لسياسات إسرائيل وخططها واحتلالاتها أحد المخاطر التي يواجهها الأمن القومي العربي.[3]

2.1 أهمية الدراسة:

إن تراجعَ مفهومِ الأمنِ القومي العربي منذُ عامِ 1993، ثم غيابَه كليًا بعدَ أحداثَ ثوراتِ الربيعِ العربي، يستلزمُ مِن الباحثينَ العربَ التحليلَ الدقيقَ والموضوعي لأسبابِ ذلكَ الاختفاءِ وخاصةً من إسرائيلَ التي تُعَدُ أهمَ مُهَدِدٍ للأمنِ القومي العربي. وتستمدُ الدراسةُ أهميتَهَا العلمية مِن محاولتِهَا لتحليلَ أهمِ استراتيجياتِ إسرائيلَ في اختراقِ الأمنِ القومي العربي، وتعميقِ الصراعاتِ العربيةِ – العربيةِ في سبيلِ الاستيلاءِ على المنطقةِ، وبيانِ خطورةِ ذلكَ على الأمنِ القومي العربي.

3.1 مشكلة الدراسة.

بحثت هذه الدراسة في توضيح فكرة غياب التوازن الاستراتيجي العربي، لذا حاولت الدارسة طرح إطار مفاهيمي لمصطلح (فكرة) غياب التوازن الاستراتيجي العربي، وبيان أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية الامريكية لتعزيز الغياب المستمر لذلك التوزان؛ ولذلك تكمنُ مشكلةُ الدراسةِ في الإجابةِ على التساؤلِ الرئيس:

ما هي الاسباب التي تؤدي الى حالة غياب التوازن الاستراتيجي العربي في ظل الوضع القائم؟

4.1 أهداف الدراسة.

- بيان أسباب غياب مفهوم الأمن القومي من خلال العلاقات البينية العربية -العربية.
- توضيح علاقة التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي ودعائمه.
- دراسة نموذج من اطار جغرافي بلقنة المنطقة العربية.

---

[1] العزاوي، رعد قاسم (2019) محركات أمن الشرق الأوسط 1979-2019م رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (3)، ألمانيا، ص25-53

[2] غليون، برهان (2005): العرب معالم ما بعد 11 سبتمبر وما بعدها، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ص 31-34.

[3] الكيلاني، هيثم (1996): التسوية السلمية لصراع العربي الاسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، عدد 20، ص122

5.1 منهجية الدراسة

استندَتْ الدراسةُ إلى تكاملِ المناهجِ العلميةِ في تحليلها لموضوعِ الدراسةِ، حيثُ استخدمَ الباحثُ المناهجَ العلميةَ التاليةَ:

1.5.1منهجُ تحليلِ النظُمِ: يهدفُ منهجُ تحليلِ النظُمِ أو منهجِ ديفيد إيستون (David Easton)[1] إلى تحليلِ مُدخلاتِ صُنعِ القرارِ السياسي والتفاعلاتِ التي تتمُ داخلَ النظامِ السياسي ثم مُخرجاتِ العمليةِ السياسيةِ، أي الربطِ بين تفسيرِ الظواهرِ السياسةِ والوظيفةِ التي يؤديهَا النظامُ السياسي داخلَ المجتمعِ.[2] إذ عمد الباحث على بيانِ آلياتِ صُنعِ القرارِ السياسي الإسرائيلي الخاص بالاستراتيجياتِ المصممةِ والموضوعةِ تجاهَ الدولِ العربيةِ وأثرِ تلكَ الاستراتيجياتِ في الأمنِ القومي العربي.

2.5.1 منهجُ تحليلِ النظُمِ الإقليمية: تنبع المنهجُ أهميتَهُ مِن كونِه يهدفُ للكشفِ عن الطبيعةِ الداخليةِ للعلاقاتِ الدوليةِ الإقليميةِ في النظامِ الإقليمي العربي، والتفاعلاتِ التي تتمُ داخلَ بُنيةِ الإقليمِ، وسلوكِ إسرائيلَ تجاهَ تلكَ التفاعلاتِ.[3] ويُعَدُ المنهجُ مناسباً لموضوعِ الدراسةِ، لأنهُ يساعدَ في تحليلِ العلاقاتِ التفاعليةِ العربيةِ في تحديدِها لمفهومِ الأمنِ القومي العربي، وكيفيةِ التعاملِ مَعَ هذا المفهومِ في وضعِ استراتيجياتٍ عربيةٍ مناسبةٍ للتحدياتِ التي تخلقها إسرائيلُ في المنطقةِ العربيةِ.

6.1 فرضية الدراسة.

- لا توجدُ علاقةُ تكاملٍ بينَ وحداتِ النظامِ الإقليمي العربي، وهو ما خلقَ علاقةً عكسيةً موجبةً بينَ سلوكِ وتفاعلاتِ النظِامِ الوطني العربي ودرجةِ تأثيرِ الاستراتيجياتِ الإسرائيليةِ على بُنيته.
- وجودُ علاقةٍ طرديةٍ موجبةٍ بينَ ضَعْفِ بُنيةِ الدولِ العربيةِ الأمنيةِ والسياسيةِ وسلوكِها وتحقيقِ إسرائيلَ استراتيجياتِها السياسيةِ والاقتصاديةِ في الوطنِ العربي.
- يرتبطُ ضَعْفُ عناصرِ الأمنِ القومي العربي ارتباطًا طرديًا مَعَ الاستراتيجية الإسرائيليةِ في الهيمنةِ على الدولِ العربيةِ على المستويين: الداخلي والخارجي.

7.1 الدراسات السابقة.

1.7.1 دراسة (الجحيشي، 2015)، بعنوان: التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة.[4]

توضح الدراسة مفهوم التوازن الاستراتيجي أي هو من الأهمية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في أية منطقة من العالم ومن هم الأكثر تأثيرًا فيها؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتبين طبيعة وشكل العلاقة في منطقة الشرق الأوسط وآفاقها المستقبلية. وتعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم؛ فموقعها الجغرافي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها بين قارات العالم القديم (أوربا، آسيا، إفريقيا) قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية وتأثير كبير في تضارب المصالح العالمية؛ مما أثر وبصورة واضحة على الموازين الاستراتيجية في المنطقة.

2.7.1 دراسة (نوفل وآخرون، 2014)، بعنوان: "التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية"[5].

عرض الكتاب البنية الجيوسياسية في الوطن العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير كنموذج عن الاختراق في المنطقة، وعرض التغيرات الجيواستراتيجية التي طرأت في المنطقة، وإعادة التشكيل أثناء الربيع العربي، خاصة مع وصول الأحداث إلى سوريا وما أفرزته من اختلاف في مواقع اللاعبون الإقليميون والدوليون كما عرضت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها في المنطقة وكذلك العلاقات العربية الأوروبية حتى بداية الربيع العربي والسلوك الصيني الروسي إزاء الربيع العربي والأهداف

---

[1]وايستون هو أستاذ العلوم السياسية غير المتفرغ بجامعتي شيكاغو وكاليفورنيا، والرئيس السابق للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، ولد بالولايات المتحدة عام 1917 و لا يزال حياً، ويعد المفكر والمحلل السياسي والأكاديمي الكندي الدكتور إيستون David Easton من أبرز المفكرين السياسيين ممن لهم إسهامات في مجال البحوث والتحليلات السياسية التي تنظر إلى الظواهر السياسية نظرة وظيفية-

[2] **ثابت، عادل (2007): النظم السياسية:** دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، ص35

[3] المرجع السابق، ص16.

[4] الجحيشي، فراس (2015): التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، جامعة الموصل، الأكاديميون لنشر والتوزيع، العراق.

[5] نوفل، أحمد سعيد وآخرون (2014): التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

والمصالح الإيرانية التركية الإسرائيلية في المنطقة. بعد ذلك وصل إلى أن الموقع الجيواستراتيجي مهم خاصة بما يتعلق الأزمة السورية التي أظهرت تفاعلات بين النظامين الإقليمي والدولي وتقاطع واختلاف المصالح لكل هذه الأطراف.

3.7.1 علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنهما تطرقت لدراسة الانظمة العربية السياسية وعدم استقراها السياسي والأمني؛ مما نتوصل الى غياب مفهوم الأمن القومي العربي، كما تطرقت بعض الدراسات السابقة، لموضوع البنية السياسية للاستراتيجية الأمنية، وقد استفادت الدراسة الحالية في إثراء الجانب النظري، والتعرف على منهجية وصف وتحليل الظواهر السياسية المرتبطة بغياب مفهوم الأمن القومي العربي.

أما أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل فيما يأتي: أن الدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة بين مفهوم الأمن القومي العربي، وغياب التوازن الاستراتيجي؛ إذا إن حركة التوازن الاستراتيجي الذي هو لب موضوع هذه الدراسة، وبالتالي فإن الحالية سعت لفحص العلاقة بين متغيرين (غياب مفهوم الأمن القومي العربي) باعتباره متغير مستقل، والتوازن الاستراتيجي باعتباره متغير تابع؛ لذا فإن الدراسة الحالية تتميز بشموليتها عن الدراسات السابقة.

تمهيد:

محور الدراسة الأساسي هو غياب مفهوم الأمن القومي العربي، إذ تكونت وجهة النظر بالنسبة للباحث بأن الأمن القومي العربي مفهوم نظري وليس عملي، وأيضًا من خلال التغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية والثورات الشعبية العربية في منطقة الوطن العربي بشكل خاص وفي إقليم الشرق الأوسط بشكل عام، والمستجدات في المجتمع الاسرائيلي تستدعي إعادة دراسة العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وربطها بظروف الواقع الديناميكي للقرن الحادي والعشرين. إذ أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية تأخذ التغيرات الجيوسياسية والاضطرابات الإقليمية بعين الاعتبار لمنطقة الشرق الأوسط، فاتسمت المنطقة منذ عام 2011م بعدد من ثورات الربيع العربي التي أدت لحالة عدم الاستقرار، مما نتج عنها أزمات لا تزال في ذروتها، فالتغيرات الماضية والحاضرة تتطلب الدراسة المستمرة لدراسة العقيدة الأمنية الإسرائيلية بناء على الواقع المحتمل للمنطقة العربية[1]، إذا ويمكن الاشارة للاتجاهات الرئيسية التي تصف حاليًا منطقة الوطن العربي:[2]

- اتجاه ينتزع مفهوم الدولة القطرية العربية الذي كان أساس النظام الإقليمي العربي، وستشهد عدة دول في المنطقة وهي حالة تفكك وتقسيم، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي.
- في بعض الدول تكون تركيبة السكان غير متجانسة، فيحدث تفكك من داخل الدولة وظهور جيوب مستقلة ذاتيًا على أساس جغرافي أو طائفي أو ثقافي.
- جراء ضعف كل من الدول العربية وقواتها الأمنية فإن ذلك يفتح الطريق لصعود لاعبين دولتين في المنطقة. ومعظمهم ذو توجه إسلامي متطرف معاد لإسرائيل أيضًا.
- تشكل التنظيمات الإرهابية تحديًا أساسيًا وخاصة للجيوش العربية.

2. غياب التوازن الاستراتيجي العربي -العربي.

لا شك أن الخلافات السياسية العربية-العربية تعتبر من أكبر المؤثرات على الأمن القومي العربي، إذ لم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على الحد الأدنى من الأهداف والغايات العربية لتحقق الأمن القومي العربي، وترجع أسباب تلك الخلافات إلى:

1.2 التعدد في أشكال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أصبح لكل نظام قطري فلسفته الخاصة به في الحكم، وقد تباين في الوفرة والندرة في اقتصاد كل دولة اتجاه الأمن القومي من حيث مفهومه وجوانبه ككل، وبدل من أن تكون البنية الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر متماسكة متنامية، إذ بقدر ما تكون كذلك، تتوافر لدى القطر الإمكانات الذاتية لتعزيز دفاعه، ورفع مستوى حفاظه على أمنه، ويرتد ذلك، في نهاية المطاف، على

---

[1] العزاوي، رعد قاسم (2019) محركات أمن الشرق الأوسط 1979-2019م رؤية تحليلية مستقبلية، مرجع سابق، ص25-53

[2] عزيز، حيدر (1998): القرار السياسي فيس إسرائيل بين ازمة النظام وتطرف الموقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36 خريف، ص133.

الأمن القومي تعزيزًا ودعمًا وكان الواقع العربي عكس ذلك، ويمكننا القول في النهاية بأن مقومات العمل العربي المشترك فشلت بكل معاني الفشل.[1]

2.2 مشاكل الحدود التي أوجدها الاستعمار:

عند **تخطيط المنطقة** مثل المشاكل بمنطقة الخليج التي أدت إلى توتر العلاقات بين قطر والمملكة العربية السعودية، ومشكلة البوليساريو بالمغرب العربي فمنذ 1995حتى الحقبة الأخيرة حدود التسعينيات، والحروب والخلافات السياسية طبعت حل الجزاء لهذا المجال العربي، فهذه المنازعات يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين من المنازعات السياسية، الأولى هي الصراعات في مرحلة ما بعد تغيير النظام بخلق أوضاع جديدة وعلاقات جديدة .وصنف ثاني من النزاعات الحدودية العربية، وهي نزاعات حول السيادة، وفي أحيان أخرى ما يمكن أن تسمى بنزاعات ميزان القوى بين هذه البلدان، وهنا أدمج ما يتمثل عن ظهور نظام سياسي له تصور معين في العلاقات التي يجب أن تسود بين الجيران في المنطقة بكاملها[2].

إن التجزئة التي فرضت على المنطقة العربية من قبل القوى الاستعمارية، أنتجت مشاكل حدودية وحروب، بل وحروب أهلية داخل بعض هذه الدول العربي؛ مما هدد وما زال يهدد النظام الإقليمي العربي، كما أنها أرهقت الأمة العربية ومنعتها من تحقيق طموحات شعوبها في التنمية، وأصبحت الأموال تخصص للسلاح حيث ازدادت ميزانية التسليح في البلدان العربية، وخاصة في منطقة الخليج، بشكل كبير، وصرف مئات الملايين من الدولارات كتكلفة لهذه الحروب والنزاعات على حساب التنمية الوطنية، من أجل سيطرتهم على المنطقة بعد هدم البنية التحتية[3].

3.2 اختلاف وجهات نظر الدول العربية في أسلوب مؤتمر السلام:

إن أسلوب حل المشكلات التي تواجهها دول عربية مع أخرى غير عربية، مثل مشكلة أريتيرا، وليبيا-التشاد، وقد أدت إلى غياب الإدارة العربية الواحدة، وغياب التنسيق بين الإدارات العربية المتعددة، وغياب التنسيق الجماعي يتحول السلاح إلى آلات صماء عاجزة، وإذا تحركت فإلى صدور الدول العربية بعضها البعض، كما حدث في حرب الخليج الثانية، وقد استترفت هذه الخلافات طاقات سياسية ووجدانية هائلة، ونقلت الخلافات العربية إلى الساحة الإفريقية، ومحافل العالم الثالث والمنظمات الدولية.

وفي الأخير يمكن القول بأن العلاقات الثنائية بين البلدان العربية محكومة بميزان القوى الذي يقوم بينها، والذي هو ميزان محكوم بالتوتر الدائم، نظرًا للعوامل الكثيرة المؤثرة في الوطن العربي، سواء كانت مؤثرات نابعة من البيئة الداخلية، أو وافدة من البيئة الخارجية وانعكست موازين القوى القائمة بين هذه البلدان، في إرادة بعض الدول الهيمنة على دول أخرى، تارة عن طريق محاولات الضم والإلحاق وتارة أخرى عن طريق محاولات الاستيعاب الاقتصادي والسياسي[4]

إذن يمكن القول بأنه لم يتم تصميم العلاقات الثنائية بين الدول العربية من منظور السياسة المحلية التي تفرض التكامل والتنسيق واستبعاد كل أشكال السلوك العدائي، كمبادئ ثابتة في صلب العلاقة، بل جرى تصميم تلك العلاقات من منظور السياسة الخارجية لكل دولة عربية وما يفرضه ذلك من مصالح وقيود وتناقضات، إذ أن كل دولة حددت أهدافها القطرية اتجاه الدول العربية الأخرى، على أنها أهداف خارجية محضة، وبالتالي سخرت لها الوسائل الكفيلة بتحقيقها، سواء كانت ودية أو عدائية، وهو ما جعل العلاقات الثنائية بين الدول العربية مطبوعة دائما بالتوتر وسيادة الروح التصادمية.

4.2 جامعة الدول العربية:

اثبتت الجامعة فشلها بسبب الغزو العراقي للكويت، وتأخيرها في عقد القمة دلل على عجزها عن القيام بوظيفتها المتعلقة بفض النزاعات بين الدول الأعضاء، وفشلها في تنظيم الحلول الوسطى، وهو ما طرح مسألة إعادة النظر في الميثاق المؤسس لهذه المنظمة. وكما أن قرارات القمة عبرت عن انقسام النظام الإقليمي العربي إلى جهتين متصارعتين وهما الاشتراكية والرأسمالية، كشفت

---

[1] الكيلاني، هيثم، (1996): التسوية السلمية لصراع العربي الاسرائيلي وتأثيرها في الامن العربي، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، عدد 20، ص66.

[2] ساعف، عبد الله (1996): الخلافات السياسية العربية- العربية وتأثيرها على الاستقرار الأمني، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص209.

[3] التريكي، علي (1996): الأمن العربي والتحديات في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص422.

[4] مريمش، عزيز (1995): العلاقات العربية –العربية 1976-1990: دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ص9

عن موازين القوى في هذا النظام الذي بدأت ملامحها تتبلور في نهاية الثمانينيات. إن قرارات القمة العربية كانت نتيجة للمواقف الفردية لوحدات النظام الإقليمي العربي، الذين أدانوا العراق بشدة خاصة (مصر، السعودية، سورية)، وكما قال ملك الأردن معبرًا بأن: "عقد قمة القاهرة كان هدفه تسهيل التدخل الأجنبي الذي أعدته واشنطن، وكانت وسيلة رئيسية استغلتها الأطراف لإضفاء الطابع الشرعي لموقفها من العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة، وهو ما يؤكد غياب وسيلة التشاور بين مختلف أعضاء النظام الإقليمي العربي، واختلاف المصالح، وحدة الصراعات التي طفت على العلاقات العربية-العربية[1].

5.2 الربط الإقليمي

مشاريع الربط الإقليمي التي تتم بتخطيط أمريكي-إسرائيلي عبر المؤسسات المالية الدولية، والمشاريع الاقتصادية المذكورة سابقًا، حيث يتم إدماج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة. ولا شك أن هناك علاقة بين ما تطمح إليه الولايات المتحدة في العلاقات الدولية، وما يرتب في المنطقة العربية عبر الشرق أوسطية، والذي يصب في مصلحة إسرائيل، فأهم الأهداف المتوخاة وراء المشروع تكمن، ولا شك، في تعميق التطبيع بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي كدولة شرعية في المنطقة مثلها مثل أية دولة عربية، وهذا يفسح المجال لبناء "سوق مشتركة" غايتها دفن الطروحات العربية نهائيًا بشأن الدولة الإسرائيلية– بعد القبول بها -كدولة دخيلة وغريبة في المنطقة. وإن العامل السياسي يعتبر في هذه المرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط عامل مهيمن وحساس، ولهذا نلاحظ أن التعاطي معه عادة ما يحصل بشكل غير مباشر، بأساليب أخرى، ولعل صيغة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدخل في هذا السياق، أي تحفيز المتنازعين، ولا سيما العرب، على أن قبولهم بالتطبيع وقبولهم إسرائيل كدولة فيما بينهم، سيؤدي إلى" إغراق "المنطقة برمتها بالاستثمارات الأجنبية[2]

يهدف الربط لفصل المنطقة العربية، ووضعها في خدمة السياسة الأمريكية من خلال مشروع الشرق أوسط الجديد ودور إسرائيل فيها، لأنه مشروع أمريكي-اسرائيلي قديم طرح مجددًا على أرض الواقع، ويستند إلى التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفرض على الساسة الرسميين العرب، مستغلًا مرحلة انفراد أمريكا بالسيطرة على النظام الدولي، وهو مرتبط وجوده وتحقيقه بديمومة النظام وسيطرته على المنطقة العربية ومواردها الاقتصادية وقدرتها السياسية"

6.2 قضية التطبيع في السياستين الأمريكية والإسرائيلية:

تعد المسألة استراتيجية حيوية بالنسبة لمستقبل النظام الدولي والنظام الشرق أوسطي، بالتالي استمرار الضغط الإسرائيلي الدولي على الدول العربية، لإضعافها وإجبارها على قبول إسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، والوسيلة لتحقيق ذلك هو صنع أو تعميق الأزمات والنزاعات في المجتمع العربي، كما هو الحال في السودان والصومال ومصر والجزائر واليمن والعراق ومن أهداف الشرق أوسطية تفكيك وتحطيم ما تبقى من النظام الإقليمي العربي، المتمثل في الجامعة العربية، وبالرغم من أن هذه المنظمة الإقليمية العربية لم تلعب الدور المنتظر منها، والآمال التي كانت لدى الشعب العربي بشأنها، فإن الشرق أوسطية– كنظام إقليمي جديد -يهدف إلى إرساء نظام إقليمي مغاير لنظام الجامعة العربية، بغض النظر عن طبيعة الدور والمهمات التي لأدتها في الوطن العربي. ومن ثم فإن النظام الشرق أوسطي يريد دفن كل ما هو قابل لأن ينافسه، أو كل ما هو قابل للإصلاح والتطوير، ومن ذلك مثلًا أنه يخشى تحسين الجامعة أو المنظمات الجهوية كاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المشروع الشرق أوسطي يمثل مشروعًا لنظام إقليمي شامل، يهدف إلى تفكيك ما تبقى من النظام الإقليمي العربي، وقطع الطريق على تقوية الكيان السياسي والحضاري العربي، كي لا يتطور في اتجاه النظام القومي، الهادف إلى الوحدة العربية. والغريب في الأمر أن حقائق الشرق أوسطية واضحة أمام صانعي القرار السياسي العربي، وهو القرار الرسمي، وأن الصمت الرسمي قد يعني أن هذا المشروع يجري تنفيذه على أرض الواقع، لأنه في الحقيقة مفروض على الأنظمة العربية ذاتها، وأن المساومة على رفضه هامشية جدًا بالنسبة لتلك الأنظمة، أو قد يعني كذلك أن كثير من هذه الأنظمة تتفق أو

---

[1] فارس، هاني (2003): الاثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق في المنطقة العربية، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، عدد 295.

[2] المختار، حمودة سالم (2000): الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ص74.

تنسجم أهدافها وما يرمي إليه النظام الشرق أوسطي، أي أنها ترى أن الدخول في الشرق أوسطية سوف يعطيها -كأنظمة- الأمن والاستقرار والرفاه.[1]

7.2 الشراكة الأورومتوسطية:

نرى بأن الموقف السياسي والأمني للاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية، متذبذبًا ويسوده كثير من الغموض، فانتشار قوات تدخل سريعة من طرف الدول الأوروبية الجنوبية، بهدف استرجاع السلم في المتوسط– كما يزعمون-تثير شكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط، في استعمالها بصورة غير متوازنة وطبقًا لمصالح الدول الغربية، مما يزيد من التهديد الديمقراطي المقيد أساسًا في البلدان العربية الشريكة، ومن ثم زيادة عدم الاستقرار، وهذا الأمر يتناقض مع الرغبات الأوروبية ذاتها في دعم التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن بين الموضوعات المستقبلية المترتبة على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وكذلك منطقة التبادل الحر عام 2010م، وبصفة خاصة يشغل موضوع الهجرة وحرية تنقل الأفراد، حيث أن الدول الأوروبية تميل إلى تبني سياسة انتقائية وفئوية لموضوع الهجرة، وذلك عن طريق مجموعة من الشروط، على سبيل المثال لا الحصر: المستوى التعليمي وما ينجر عنه من هجرة الأدمغة، الاتجاهات الثقافية والدينية، كما وأن سياسة التنصير في المغرب العربي خاصة، درجة الإتقان اللغوي. وتسعى الدول الأوروبية إلى توظيف عكسي للمهاجرين، ففي حين يكون المهاجرون -نظريًا-حاملين للمنظومة القيمية لمجتمعاتهم الأصلية، لثقافتهم، وعاداتهم وتقاليدهم، يصبحون عمليًا نموذجًا للحياة الأوروبية عند زياراتهم لدولهم الأصلية محملين بالقيم الغربية[2].

لقد ظلت ولا تزال مسألة الهجرة أمرًا حيويًا بالنسبة لأوروبا، بين حاجتها لليد العاملة وتقويم هرمها السكاني، وخوفها على أمنها الاجتماعي، إلا أن الشق الثاني سيبقى هو المسيطر على الإدراك الأوربي للمسألة؛ إذ يقول ميشيل دوبري الوزير الفرنسي السابق: إن البحر المتوسط– ولولا اعتبارات ديمغرافية فقط –قابل لأن يصبح منطقة منعدمة الأمن وبالتالي فان قواتنا الرادعة ستبقى لمدة طويلة ذات نفع وفاعلية أكيدة[3] .فتوزعت التوجهات الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية على ثلاثة أشكال للنهج الاستراتيجي:[4]

- التقرب غير المباشر: يقوم هذا الشكل على عدم الدخول في مواجهة حاسمة مع دول المنطقة، بانتظار ظروف أكثر ملائمة، أي تفادي الحرب أو المعركة، لتوفر الهدف السياسي المراد بدون الوسائل الحربية كونها مكلفة لطاقة الدولة.
- المبادرة المكشوفة عبر القيام بخطوات ذات طابع عسكري اتجاه المنطقة العربية، والتصعيد على حرمان أكثر لدول المنطقة من امتلاك وسائل عسكرية متطورة.
- التطلع إلى استبدال اندماج المنطقة العربية في النظام العربي إقليمًا وقوميًا بجعلها ضمن فكرة شرق أوسطية، أي من خلال نظام يربط المنطقة العربية بإسرائيل ويقيم علاقات متفاعلة بميادين شتى.

3. التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي.

1.3 التغلغل اليهودي في الإدارة والمؤسسات الأمريكية

لعب التغلغل اليهودي في المؤسسات الأمريكية دورًا مهمًا في توجيه السياسة الأمريكية لتحقيق المصالح الإسرائيلية لاسيما في اكتسابها للسلاح النووي، وقد بدأت رسميًا في مساعدتها في هذا المجال سنة 1955م، عندما تكاثفت بعثات العلماء الإسرائيليين إلى مراكز البحوث والجامعات الأمريكية لتلقي التكوين والتدريب في العلوم والتطبيقات النووية، كما زودتها في نفس السنة– إثر اتفاق بينهما في إطار مشروع الذرة مقابل السلام -بمفاعل نووي للأبحاث مع كل الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيله، مع تمويلها ب 20كلغ من اليورانيوم المخصب ومكتبة تقنية تحتوي على 6500 تقريرًا، و 45 كتابًا عن أبحاث الفيزياء النووية، وهذا المفاعل شكل خطوة كبيرة لإسرائيل للتحكم في هذا المجال، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية أشرفت على بناء وتشغيل

---

[1] حتي، ناصيف يوسف (1985): **النظرية في العلاقات الدولية**. الكتاب العربي للنشر والتوزيع بيروت، ص 182.

[2] بونوار، بن صايم (2003): مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

[3] البارودي، عبد الله (1987): المغرب العربي وشعب الهجرة في ووحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص121-140 .

[4] عبد الكريم، إبراهيم خالد (2000): الاستراتيجية الإسرائيلية ازاء شبه الجزيرة العربية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

مفاعلين آخرين في إسرائيل الدور الآخر الذي لعبته أمريكا في تحقيق المشروع النووي الإسرائيلي هو إمدادها بوسائل إيصال السلاح النووي على غرار تزويدها بالطائرات والصواريخ القادرة على حمل وإطلاق رؤوس نووية، إضافة إلى مساعدتها على استخدام الفضاء والأقمار الصناعية للتحكم في وسائل إيصال الأسلحة النووية.[1]

ترتكز العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية على المصلحة القومية الأمريكية من خلال استنادها على الإدراك الجيواستراتيجي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وتوجه المصلحة القومية، وإن الذي يميز هذه العلاقة ويجعلها ظاهرة فريدة في العالم، حيث ترتبط قوة عالمية كبرى بدولة صغيرة ارتباطًا لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، إن التوافق الاستراتيجي بين الدولتين يعتمدُ على عدة أسس تتمثل في:[2]

- المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي بشكل دائم للدفاع عن المصالح الإسرائيلية _ الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بما يحقق مصالح الدولتين أمريكا _ وإسرائيل.
- ضرب القوى العربية المناهضة للمصالح الأمريكية _أثر حرب 1948 والاعتراف الأمريكي بإسرائيل وفي ظل أجواء الحرب الباردة اتخذت السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الشرق الأوسط خطًا ثابتاً في عهد الرئيس ترومان يمكن إيجازه[3]

كان بود الولايات المتحدة قيام الأردن بالسيطرة على الأجزاء العربية من فلسطين التي لم تخضع للاحتلال الإسرائيلي في حينه وتأييد حق العودة للفلسطينيين وفق القرار الأممي 194 الصادر في كانون الأول 1948 حيث إن هذا الموقف قد أعلنه وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في 1954 وأصبح المبدأ الأساسي في السياسة الأمريكية القائم على ولاية اليهود على الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها الأصليين، وقد تغير الموقف الأمريكي بظهور منظمة التحرير الفلسطينية في 1964 لم تتخذ الولايات المتحدة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي أي موقف معارض للسياسة الإسرائيلية العدوانية باستثناء موقفها من العدوان الثلاثي على مصر في 1956 م.

"لذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل في احتواء النفوذ السوفييتي وحماية المصالح الغربية، مما استتبعه زيادة الدعم المالي والعسكري لإسرائيل، وجعلها قوة استراتيجية للولايات المتحدة، لذلك أصبح الدفاع عنها جزءاً لا يتجزأ من المهمة الشاملة للدفاع عن المصالح الدولية للغرب، وتم تقديم المعونات بمختلف أنواعها من خلال توقيع مذكرة التفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة في 26 آذار 1979م، حيث تعهدت الأخيرة بالتدخل العسكري لحماية اتفاق كامب ديفيد ضد من يحاول إفشاله، وفي 1981 تم توقيع معاهدة الدفاع الاستراتيجي والتي تضمنت إجراء مناورات عسكريه وتخزين العتاد السلاح الأمريكي في إسرائيل، والتشاور لاتخاذ ما يلزم لضرب حركة التحرر العربية"[4]

وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان العربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا والسودان، أما الانسحاب فهو ناجم عن عدم التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، فالأخيرة تملك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، في الوقت ذاته الذي يتم فيه تدمير القدرات العسكرية العراقية.

ويمثل الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق تطبيقًا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة بوش في سبتمبر 2002 ، ولا سيما مبدأ الضربات الوقائية، بحيث يمكن القول بأن العراق كان ساحة الاختبار الأولى لهذه الاستراتيجية الجديدة، ولم يعد هناك من شك في أن الاحتلال الأمريكي للعراق كان جزءا لا يتجزأ من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية[5] وفي هذا الصدد صدرت وثيقة من مجلس المستشارين في وزارة الخارجية الأمريكية بداية عام 2004 وقد عرضت هذه المذكرة المتعلقة بالسياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في العام الجديد، على

---

[1] زهرة، عطا محمد (1984): اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي –الإسرائيلي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 63، بيروت، لبنان، ص25-27

[2] إبراهيم، حسن توفيق (1987): المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 20-21.

[3] الرنتاوي، غريب (2002): عراق ما بعد صدام حسين: الشكل الدور الوظيفية، مجلة الحدث، العدد22.

[4] زهرة، عطا محمد (1984): مرجع سابق، ص33

[5] السيد، محمد وهيب (2003): تطور مفهوم الأمن الوطني وانعكاساته على وظيفة الأمن، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 12، عدد 2، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، ص 20.

الرئيس الأمريكي جورج بوش وكبار مسؤولية، في الاجتماع السنوي الأول التقليدي من شهر جانفي 2004 ، وتقول هذه المذكرة بضرورة أن يشهد العام الجديد 2004 اختراق الملف السوري الذي ظل معطلًا على مدى السنوات الماضية، فسوريا مطالبة الآن بأن تبدأ مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين من غير أي شروط مسبقة، يكون الهدف منها التوصل إلى اتفاقات سلام تمهيدية، وأن هذه الاتفاقات يتم تطويرها في مرحلة لاحقة للاتفاقيات النهائية، التي من المنتظر أن تكون في عام 2005 ، وأن لقاءا واجبا لا بد أن يتم بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس السوري في منتصف العام، إلا أن ذلك سيرتبط بتقدم نسبي طفيف في المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والسوريين.

أما عن ليبيا- فحسب المذكرة-بعد التطورات الأخيرة، أصبحت نقطة ارتكاز للوجود الأمريكي الدبلوماسي والمخابراتي، حيث دعت هذه المذكرة إلى أن تلعب ليبيا دورًا محوريًا في الدعوة لإدارة المفاوضات السرية في واشنطن مع إسرائيل، لبحث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وذلك استنادًا إلى الخبرة الليبية واسهامها المثير في إخلاء المنطقة من هذه النوعية من الأسلحة.[1] كما تطلب المذكرة ممارسة مزيد من الضغوط على الحكومة السودانية لإجبارها على الدخول في إطار تحالف مفترض مع لإسرائيل وأمريكا وليبيا، في حال موافقتها سواء من خلال الحكومة السودانية أو من خلال القوى السودانية.

والدول التي لم تذكرها المذكرة كإيران والسعودية، فقد تم الإشارة إليها بشكل غير مباشر في (كتاب ريتشارد بيرل مستشار رامسفلد بعنوان" نهاية الشر...كيف نكسب الحرب ضد الإرهاب؟)، حيث أشار بضرورة دعم أمريكا للمعارضين الإيرانيين لقلب نظام الحكم الإسلامي في إيران، أما المملكة العربية السعودية فقد وصفها بأنها مرشحة لأن تنضم إلى دول محور الشر؛ ذلك لأنه على حد قوله لم يرى بعد الدليل على أن السعوديين يقدمون كل التعاون المطلوب في الحرب على ما أسماه الإرهاب.[2]

وتذهب السيناريوهات المتشائمة حول مستقبل العراق إلى الحديث عن تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث، تذهب بخيار (البلقنة) إلى أبعد مدى، فيصبح تقسيم العراق مدخلًا لتقسيم السعودية وسوريا والسودان، وحل القضية الفلسطينية خارج فلسطين، وتغيير النظام في مصر، ودخول المنطقة مجددًا في مرحلة الانتداب الاستعماري الأمريكي هذه المرة، وهدف واشنطن لا يمكن أن يكون تغيير النظام في العراق، بل وضع اليد على المنطقة برمتها، بما فيها من نفط وطرقات وممرات إستراتيجية، وكسب الصراع العالمي مع مراكز القرار الدولي في أوروبا واليابان من بوابة الشرق الأوسط .[3]

ويقول الدكتور محمود عثمان: عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق وهو كردي مستقل يتميز بمواقفه الرافضة للاحتلال الأمريكي، بأن الأمريكيين جاءوا إلى العراق لتحقيق مصالحهم، ولديهم مشروعهم الخاص للمنطقة، وأن مطالبة الأكراد بالفيدرالية لا تعني الانفصال لأن "العراق بلدنا والوحدة الوطنية هدفنا....وكل ما نريده هو الحصول على حقوقنا"، وأقر بأن الأكراد راهنوا سابقًا على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران وخسروا، وهم الآن يراهنون على أنفسهم وعلى العراقيين[4] وفي الحقيقة أثارت الدعوات التي أطلقها بعض قادة الأحزاب الكردية في شمال العراق حول (الفيدرالية السياسية والاقتصادية) بشأن مستقبل العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، تلك المخاوف سببها الدعوات جاءت فيما أعلن الاحتلال عزمه تسليم السلطة إلى العراقيين، والتي من المفترض تسليمها نهاية 2004م، وجرى وضع مسودة دستور جديد، وأيضا في غمرة توجيه أمريكي لرد الجميل للأكراد على مواقفهم المؤيدة للاحتلال، كحليف استراتيجي وفر الدعم للقوات الأمريكية أثناء الغزو. وطالب الكرديان مسعود البارزاني وجلال الطالباني بالانفصال، ورافقت المطالبة إلحاق مدينة كركوك النفطية ومناطق أخرى في شمال العراق ب (كردستان العراق)، وتتطابق مع الدعوات مع عملية الاحتلال بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات أثنية ودينية، ما يعني نهاية العراق كدولة واحدة جامعة لكل العراقيين[5] ويسعى الأكراد حسب بعض الخبراء لتحقيق خطوة نوعية على طريق حلمهم التاريخي إقامة دولة مستقلة بهم في الشرق الأوسط، وربما تكون البداية، وهو الراجح من العراق.

---

[1] العبيدي، وائل محمد: المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية: نموذج العدوان على العراق، مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، العدد (5)، الجامعة المستنصرية، بغداد.
[2] المرجع السابق
[3] الرنتاوي، غريب (2002): عراق ما بعد صدام حسين-الشكل الدور الوظيفية، مجلة الحدث، العدد (22).
[4] مرعي، إبراهيم/ عثمان، محمد (23/يناير/2004): الاكراد يطالبون بالفيدرالية ولا يريدون الانفصال، جريدة الخليج، العدد 9014.
[5] نور الدين، محمد (2004): الدولة الكردية في العراق والمنطقة مسألة الهوية والمصالح المشتركة، جريدة الخليج العدد 8997، الثلاثاء 6/يناير/2004

وقد حذر رئيس الجبهة التركمانية العراقية الدكتور فاروق عبد الله بكر من المخططات الكردية للاستقلال بالشمال العراقي وفرض الهيمنة الكاملة على مدينة كركوك ذات الثروة النفطية، باستخدام سياسة الأمر الواقع والقوة المسلحة، وأكد رفض جهته لطرح الفيدرالية الذي تروج له القوى الكردية، والذي يستهدف تقسيم العراق لثلاث مقاطعات، لافتًا إلى تحبيذ الفيدرالية الإدارية التي تؤمن الحفاظ على عراق موحد وفي إطار المنظومة العربية.[1] ولا يمكن تصور أن الأمريكيين بعيدون عن كل ذلك فصمت قوات الاحتلال إزاء موضوع الفيدرالية أو حيال مدينة كركوك، لا يعني حيادًا أمريكيًا، حيث أن لواشنطن أجنداتها الخاصة في العراق، خصوصًا أن مدينة كركوك تنتج (65%) من انتاج العراق من النفط، ونحو (7%) من مجمل الإنتاج العالمي، الأمر الذي يعني أن لكركوك أهمية عالمية وليست داخلية فقط، وكركوك أيضا مدينة ذات طبيعة إقليمية، حيث تهتم بها تركيا التي تعتبرها الموطن التاريخي للتركمان في العراق، وعرب كركوك من جانبهم عبروا عن رفض قوي للمطلب الكردي، وهم يؤكدون أن نسبتهم العددية التي تبلغ نحو 70% تؤكد أن المنطقة عربية الهوية .[2]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو حقيقة اللعبة التي تتم في الداخل العراقي، والتي كما يبدو تقفز خارج كل التحليلات والتوقعات، فبينما يرفض الحاكم المدني الأمريكي لسلطة الاحتلال مشروع الفيدرالية الإقليمية الذي يقضي بجعل كردستان إقليمًا يضم كركوك إليه، منفصلًا عن الحكومة المركزية، إذ أن الرئيس بوش أكد أنه سيمنح للأكراد حكمًا شبه ذاتيًا.[3]

ومهما كان مستقبل العراق حول التقسيم أو الفيدرالية الإدارية، فإن سلسلة الإشكاليات التي تعترض قيام عراق جديد تبدو من التشابك والتعقيد درجة توحي بأن ما ينتظر البلد ليس بالسهولة المفترضة، وأن الديمقراطية والحرية والمساواة الموعودة، تبدو حلمًا ليس بالمتناول القريب، بل جعلت الطموحات تتضاءل إلى حدود لا تتجاوز مجرد المحافظة على وحدة العراق. ويلاحظ الباحث أن هناك أربعة عوامل تحكمت وما زالت تتحكم في المستقبل المنظور للعراق:

- الاحتلال الأمريكي، وما شكله من ضغط شديد الوطأة على نواحٍ عديدة في الجسد العراقي.
- المقاومة العراقية لكافة مشاريع التقسيم.
- التجاذبات ذات الطابع المذهبي.
- الفيدرالية التي تتبناها وتدفع عنها الأطراف الكردية.

ويقوم التخطيط الاستراتيجي الأمريكي على تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث تركز الولايات المتحدة على ربط عراق ما بعد صدام حسين بالاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد كان أحد النتائج الأولية لاحتلال العراق انهيار النظام الإقليمي العربي، وستبقى الولايات المتحدة في العراق لفترة طويلة قادمة، فإذا ما نجحت في إقامة نظام حكم مستقر وصديق لها، سيكون وجودها سياسيًا من ناحية أولية، أما إذا لم تنجح في هذا فمن المتوقع استمرار النفوذ العسكري في العراق لتأمين مصالحها.[4]

ومهما قيل عن مستقبل نظام الحكم في العراق أو شكل الدولة، فإن إعادة بناء الدولة سوف يكون أصعب من حالات إعادة بناء الدولة في ألمانيا واليابان، لأن ظروف الحرب في الحالتين مختلفة، فالحرب الأمريكية على العراق افتقدت التأييد الدولي، كما أن ظروف ما بعد الحرب مختلفة إذن لا يوجد عامل مشترك يمكن أن يوفر التأييد للولايات المتحدة الأمريكية[5] وهو ما يشير إلى تفتيت وتناثر الجسد العربي في ظل تبني هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق أوسطية والأورومتوسطية.

تعتبر الحرب الظالمة التي شنت على العراق والاحتلال المفروض عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تعتبر مرحلة حاسمة في بدء إقامة الإمبراطورية الجديدة التي سبق التخطيط لها منذ قرابة العشرين عامًا.[6] فالعالم العربي يعيش اليوم أكبر

---

[1] عبد الرحيم، محمود، (2004): الاكراد يخططون في للاستقلال في الشمال وفض الهيمنة الكاملة على كركوك بالقوة، جريدة الخليج، العدد 8997، الثلاثاء 6/يناير/2004.

[2] مكي، لقاء، (2004): الاكراد والفيدرالية وكركوك، جريدة الخليج، العدد 8997، الثلاثاء 6/ يناير/2004.

[3] عبد الخالق، لهيب (2004): الدور الكردي بعد الأمريكي، جريدة البيان العدد 8606، السبت/10/يناير/2004.

[4] فارس، هاني (2003): الاثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق في المنطقة العربية، المستقبل العربي، عدد 295، ص74.

[5] ابو عامور، محمد سعيد (2003): الولايات المتحدة الامريكية واعادة بناء الدولة في العراق، مجلة السياسية الدولية، العدد 154، ص82.

[6] حفاصة، كمال، د. مصطفى الشريف، 2004، العالم العربي يعيش اكبر ازمة في تاريخه، جريدة الصباح ،العدد 17، السبت 7/ فبراير/2004.

أزمة في تاريخه، فهي حسب الدكتور مصطفى شريف، أخطر من خروجه من الأندلس[1]. بالتالي ستتجزأ المنطقة العربية إلى مناطق نفوذ لقوى دولية وإقليمية عديدة، وستتعدد النظم الإقليمية التي ستنتمي إليها هذه الأجزاء، وهنا يبرز أكثر من مشروع، وعلى رأس هذه المشروعات فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي، أو نظام إقليمي أورومتوسطي.

إن الهدف هنا واضح، وهو أن المشروعات الإقليمية كثيرة، وسوف تتنافس فيما بينها، غير أنها جميعها تنطوي على محاولة وراثة النظام الإقليمي العربي الذي سيضمحل ويزول أمام عدة التحديات الداخلية، الإقليمية منها والعالمية، بالإضافة إلى الهواجس المذكورة، والتي لن يقدر على تخطيها. وستتفتت الأقطار العربية بين هياكل إقليمية بديلة، وتبقى المنطقة العربية فضاءً أو فراغًا إقليميًا بالمعنى الجغرافي الضيق، أكثر منها نظامًا إقليميًا يؤدي وظائف معينة. حيث ستنفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، كما سيتم فصل العراق، وسوريا، واليمن، وجنوب السودان عن المنظومة العربية، وعن منظومة الهلال الخصيب، وسيدمج في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج، وربما إيران والهند وباكستان، وستحل القضية الفلسطينية خارج فلسطين وهذا ما تسعى لتطبيقه الادارة الأمريكية في عهد ترامب والتي يطلق عليها صفة القرن.

إذن **سيواجه** العرب جميعًا تحديات صعبة في القرن الحالي، بعد هندسة النظام الدولي للنظام الإقليمي والكشف عن سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب في المنطقة العربية سياسيًا وأمنيًا، اقتصاديًا واجتماعيًا، فثمة هواجس واحتمالات تثيرها الأحداث الساخنة ستؤدي إلى تفكك النظام الإقليمي العربي، وإعادة تركيبه حيث ستحل محله أطر إقليمية أخرى. إذ تمثل اسرائيل العدوان الرئيسي على الأمن القومي العربي ليس عسكريًا فحسب وإنما بأبعاده الرئيسية كالاستقرار والتنمية والتعاون والوفاق الإقليمي والدولي.

القوة فوق الحق بهذا المبدأ تحدث **هرتزل** "إن الأمة اليهودية سوف تبقى، وما عداها سوف يزول. بل يجب القضاء عليه لأنه غير أهل للبقاء" فالقوه حتمية لبلوغ أهداف الصهيونية والعمل السياسي سبيل لتعبئه الطاقات وتجنيد الهيئات لبلوغ الأهداف وتوسيع سيطرة الدولة على ما حولها ونفوذها في الخارج، والاستيطان وسيلة للاستيلاء على الأرض وفرض الوجود الصهيوني، والعمل العسكري ضروري لاستيطان الأرض وتوسيع الحدود وحماية وجودها وانجازاتها ويوم على أساس التفوق وميزان قوي غالب[2]. وللخطر الصهيوني على الوطن العربي أبعاد متشابكة تتمثل فيما يلي:

- الصهيونية حركة عدوانية توسعية هدفها ليس فلسطين فقط، بل هدفها تجميع اليهود من جميع أنحاء العالم وتكوين إسرائيل الكبرى التي تمتد من الفرات إلى النيل وكتابات المفكرين الصهاينة والممارسات العملية تبين ذلك.
- الصهيونية تمثل خطر على اقتصادات البلاد العربية: إذ أنها تسعى إلى قتل الصناعات العربية الناشئة، واتخاذ الأسواق العربية، وقد زاد وجود البترول في الوطن العربي من عملها على الاستيلاء على الآبار البترولية العربية.
- الصهيونية عامل توتر للدول العربية: فمنذ أن وجدت على الأرض العربية، والقضية الفلسطينية هي شغل العرب الشاغل، وعندما تبلورت الصهيونية في كيان سياسي عام 1948م أصبحت مشكلة العرب الاستراتيجية المرهقة.
- الصهيونية تشكل خطر على المقدسات الإسلامية: فهي لا تخفي أطماعها الدينية، التي ترمي إلى هدم المسجد الأقصى والاستيلاء على الأماكن المقدسة وبناء هيكل سليمان. وما الحفريات التي تقوم بها بجوار المسجد الأقصى واقتسامها الحرم الإبراهيمي في الخليل بين المسلمين واليهود إلا شواهد حيّة على ذلك.
- إن الكيان الصهيوني جزءًا من الظاهرة الاستعمارية، محكوم بقوانينها، ممّا جعل الطرف العربي يقوم بترتيب متغيرات ميزان القوى بشكل يساعد على تحقيق الأهداف العربية. ويستدل على ذلك من ظروف نشأة الكيان الصهيوني في ظروف غير طبيعية، فلم يقم نتيجة استفتاء عام للبلاد، أو نتيجة حركة وطنية، أو ما شابه ذلك، إنما قام بظل القوة العسكرية، بعد إصدار قرار أممي، حيث احتضنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع تقسيم فلسطين، وتشكيل

---

[1] شريف، الموسى، 1997، المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، الجزء الثامن .

[2] خضر **عباس**، د. احمد عبدالله الناهي ،2011: دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام**2003** ، ط1، مركز حمورابي...

دولة يهودية فيها، فصدر قرار التقسيم من طرف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، الذي ألقت من أجل إنجاحه الولايات المتحدة الأمريكية كل ثقلها ووزنها. وكان رفض العرب لمشروع التقسيم رفضًا قاطعًا كما كان يوم التاسع والعشرين من نوفمبر أسوء يوم في تاريخ فلسطين منذ الاحتلال العسكري البريطاني، وقد بينت الهيئة العربية العليا لفلسطين معارضتها وثورتها على التقسيم بناء على ما يلي: إن قرار التقسيم:[1]

- أعطى لليهود الأجانب جزءًا ثمينًا من بلادهم العربية.
- أجلى عددًا كبيرًا من العرب عن موطنهم.
- وضع في وطنهم أمة غريبة تهدد الأمن في الشرق باعتداءاتها على البلاد العربية.
- فرق بين عرب فلسطين والبلاد العربية المجاورة.

وضع عرب فلسطين اقتصاديًا تحت رحمة اليهود، بعد استيلائهم على موانئ فلسطين ونفط العراق في حيفا، ثم استيلائهم على الأراضي الزراعية الخصبة وإعطاء العرب القسم الوعر من الجبال.

جعل مدينة القدس تحت إشراف الأمم المتحدة أي إخراجها من يد العرب ولم يكن ذلك القرار في نظر قادة الصهيونية إلا الخطوة الأولى، ولذلك فإنهم لم ينفذوا منه إلا ما كان لصالحهم وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم، أما وجود دولة أخرى عربية فقد ضربت به القيادات الصهيونية عرض الحائط. ولأجل أن يحافظ الكيان الصهيوني على نفسه صبغ المجتمع الجديد بالطابع العسكري، حتى أصبحت الظاهرة العسكرية إحدى السمات البارزة في المجتمع الإسرائيلي، وسعت الدبلوماسية الإسرائيلية –من جهتها- بوسائلها الكثيرة إلى محاولة تثبيت ذلك الوجود، وحاولت الدبلوماسية أن تصور أن هدفها الرئيسي هو السلام مع الشعوب العربية، ذلك السلام الذي سعى إلى محاولة الحصول على قبول عربي بالدولة الجديدة، وعدم تعريض الأمن الإسرائيلي للخطر، وفي نفس الوقت تسعى إلى سلام قائم على أساس الأمر الواقع، مقابل اعتراف عربي بوجودها، إن الكيان الصهيوني قام بالأسلوب الإرهابي الذي تحدّى إرادة الأمة العربية، ولن يحيد عن هذا الأسلوب ما دام العرب رافضين لقيمه في محو الوجود الفلسطيني والشخصية العربية في المنطقة، كما يصوره الكيان الصهيوني صراع حضاري ثقافي، وادّعى بأن موضوع السلام يمثل حجر الزاوية في سياسته الخارجية، وكذلك عدم التنازل عن المناطق الجوهرية التي حصل عليها بقوة السلاح. إن الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود لا صراع حدود.

شكلت الظاهرة العبرية منذ إنشائها في المنطقة العربية تهديدًا مباشرًا ومتواصلًا على الأمن القومي العربي، فإذا كان المخطط الصهيوني يتجاوز حدود فلسطين، ويتحدث عن كيان يمتد من النيل إلى الفرات، فإن فلسفة الصهاينة في الحفاظ على أمنهم يتطلب نظرة توجس وعداء، إذ تتوافق أهداف المخطط الصهيوني مع أهداف القوى الاستعمارية في الهيمنة على الوطن العربي، والحفاظ عليها بأساليب تتناسب متغيرات العصر[2]

عملت الاستراتيجية الصهيونية في المنطقة العربية على التعامل العضوي مع الجانب العربي، وكان تكتيك الحروب الخاطفة والإجهاضية المتبوعة بالتوسع الإقليمي لتحقيق الأمن القومي منذ عام1948 ويتبع هذا التوسع عمليات استيطان حثيثة بما يضمن رفع التفوق الديمغرافي وتطوير السكان كقوة اقتصادية واجتماعية وعسكرية، هذا ما يطرح تحديًا خطيرًا للنظام الإقليمي العربي، بل للوجود العربي ذاته .فقد قدم الهجوم الإسرائيلي الجوي على المفاعل العراقي دليلًا على استفحال الخطر الأمني الذي يمتد عبر مئات الكيلومترات من الكتلة الجغرافية، ويخترق الحواجز الدفاعية العربية مهما كانت مسمياتها، مما أظهر حقيقتين[3].

- عدم كفاءة المقدرة الدفاعية العربي عن الأمن العربي.

-خطورة الاعتماد على" أمن مستعار "وربما غير مستوعبة

4. مخطط بلقنة المنطقة (دراسة كنموذج)

1.4 مخطط (بَلْقَنة المنطقة)

---

[1] ابو الحسن، بكر (2000) حروب المياع في الشرق الاوسط الجديد، القاهرة، ميريت لنشر والتوزيع، ص129.

[2] المرسومي، نوري نجم (2000) دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط1، بيت الحكمة بغداد ص188

[3] مصالحة، محمد (1984) مسألة الأمن العربي بين المفاهيم الواقع والنصوص، شؤون عربية، العدد 35، ص33

تستمد إسرائيل استراتيجيتها في بَلْقَنة المنطقة من النصوص التوراتية القديمة، التي تَعُدُها أساساً لاغتصاب الأرض والمياه العربية كما ورد في سفر التكوين: ***"قليلاً قليلاً اطردهم من أمامك، إلى أن تثمر وتملك الأرض، وأجعل تخومك من بحر سوف (خليج السويس) إلى بحر فلسطين (المتوسط)، ومن البرية إلى النهر (النيل)، بأني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمامك".***[1] يستهدف المخطط تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية القوية وتحويلها إلى دويلات صغيرة هشة مبنية على أُسُسٍ عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك من خلال تمكين الأقليات المنتشرة في العالم العربي، والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية التي تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، وتستغل إسرائيل الخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية. إن تفتيت الوطن العربي إلى دويلات طائفية صغيرة غير موحدة، بينها نزاع دائم وعقد تحالفات استراتيجية مع أقليات تعيش داخل الدول العربية يضمن لإسرائيل التفوق والاستمرار مع ضمان الدعم الأمريكي المستمر والمتجدد من الأسلحة الأمريكية. وهذا ما سيضمن تفوّق إسرائيل بشكل مستمر.[2]

ويرى (برنارد لويس) المؤرخ الصهيوني الأميركي الشهير: أن إسلامية العرب تمنعهم من إقامة دولة علمانية تجمع بين هذه الإثنيات والأقليات مع العرب في دولة واحدة، ويقترح وجود سلطة تدير الشرق الأوسط من خارجه أو قوة خاصة بالمنطقة قادرة على رد العدوان بصورة مباشرة. ويقترح العمل على قتل القومية العربية من خلال إشعال بعض الحروب في المنطقة والفتن بين الدول العربية، بحيث تؤدي إلى تفتيت ما هو قائم من تلك الدول إلى مجموعة دويلات على الطريقة الرومانية القديمة، أما التقسيم فيكون على أُسُسٍ عرقية وطائفية ولغوية، وصولًا إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل بعدم سيطرة دولة كبيرة قوية على البترول وبحيث تبقى هذه الدويلات خاضعة للإرادة الأمريكية.[3]

وجاء (رالف بيترز)[4]، عام 2006 بخطة لإعادة رسم حدود المنطقة وسمى خطته: "حدود الدم" بحيث ضمان أمن إسرائيل، مع العمل على إقامة دولة للأكراد وتقسيم العراق ومنح شيعته دولة شيعية في الجنوب، وضم إمارات الخليج العربي وجزء من إيران إليها، مع بقاء إمارة دبي إمارة مستقلة على غرار إمارة موناكو، كما يوصي **بيترز** بإنشاء دولة علوية في الساحل السوري ولبنان، أما الهدف الأهم فهو تقسيم السعودية بحيث لا يبقى منها إلا دولة دينية رمزية كالفاتيكان. ونجد لتلك الأفكار أساسًا نظريًا في مخططات الزعيم الصهيوني القديم (جابوتنسكي) صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة **(كومنولث عِبْري)** تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أُسُسٍ عِرقية وطائفية ومذهبية. وهو نفس المخطط الذي دعا إليه أيضًا (عوديد ينون[5]) في دراسته المعروفة: (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات)، ومن أهدافها: -[6]

- تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة، وإنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتع بالسيادة الإقليمية في مصر.
- تقسيم السودان-أكثر دول العالم العربي الإسلامي تفككًا-إلى أربع مجموعات سكانية كل منها غريبة عن الأخرى، فمن أقلية عربية مسلمة سنية تسيطر على أغلبية غير عربية إفريقية إلى وثنيين إلى مسيحيين.

---

[1] العهد القديم. سفر الخروج(23-31).

[2] يادلين، عاموس (كانون الأول/ديسمبر 2016)، "تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، صورة الوضع ومواجهة التحديات" في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي 2016-2017، تحرير عنات كورتس وشلومو بروم (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، (ص 215-231**.رئيس معهد أبحاث الأمن القومي)

[3] سعيد، احمد (2016)، مداخلة حول الموقف الإسرائيلي تجاه ترسيم خريطة جديدة للمنطقة العربية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.

[4] رالف بيترز هو منظر المحافظين اليمينيين الجدد والمحلل السياسي في قناة فوكس نيوز الأمريكية، والمدافع عن وجود إسرائيل والمعادي لثورات الشعوب العربية.

[5] وثيقة كيفونيم هي نفسها المعروفة بخطة "عوديد ينون" رجل السياسة الخارجية والمخابرات ومستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون وهي عبارة عن مجموعة تصورات حزب الليكود اليميني لطبيعة الصراع في الشرق الأوسط والخارطة المستقبلية للمنطقة العربية، حيث قام إسرائيل شاحاك بإخراج هذه التصورات كوثيقة باللغة الإنجليزية وحملت اسم مجلة كيفونيم التي نشرت الوثيقة في العام 1982، لتصبح فيما بعد خارطة طريق للساسة وصناع القرار في الدولة العبرية.

[6] نص وثيقة عوديد ينون: 1982 http://www.ikhwanpress.com موسوعة ويكيبيديا

- تفكيك سوريا والعراق إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل، كما هو الحال في لبنان، من خلال تفتيت سوريا تبعًا لتركيبها العرقي والطائفي إلى دويلات عدة كما هو الحال الآن في لبنان، (دولة علوية على الشاطئ، دولة سنية في منطقة حلب، وفي منطقة دمشق دويلة سنية أخرى معادية لتلك التي في الشمال، دويلة في الجولان وفي حوران وشمال الأردن للدروز.
- تصفية الحكم الأردني الحالي بالسِلْم او الحرب ونقل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية.

وقد تكرر مثل تلك المخططات والأُطروحات عند مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر في **بريجنسكي** في كتاب: (بين جيلين) تحت عنوان: **(تفتيت قوس الأزمات)**، ومخططات **(برنارد لويس)** -أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة **برنستون**- في كتابه: (رهينة الخميني).[1] وكذلك في دراسة إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين الصادرة عام 1988 عن معهد (فان لير) الإسرائيلي في القدس.

2.4 خلاصة:

لا زالت بعد الدول العربية لم تصل الى صياغة واضحة لمفهوم الأمن القومي العربي، بالرغم من التحولات الحاصلة في الوضع الإقليمي والدولي وانعكاساته على علاقات دول المنطقة العربية –العربية، رغم الامكانيات والثروات المتاحة استراتيجيا، إلا انه لا يزال يتسم بالتبعية الى الخارج لتلبية احتياجاته سواء على المستوى التنموي برغم الثروة الهائلة والسلاح الفعال الذي يمكن استخدامه كوسيلة ضغط دولية وهو النفط إلا أن أغلبه يوجه للتصديرات.

إن قيام دولة إسرائيل منذ عام 1948 يعد تحولًا هامًا في البنية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط، وقد كان لهذا الحدث الكبير انعكاساته العميقة على التفاعلات الاقليمية والدولية مع المنطقة. غير أن التعاون العربي المشترك كان دوره ضعيف في التعاون المشترك لبناء استراتيجية عربية لمواجهة التهديدات التي هددت المنظومة العربية. إذ أن هناك استراتيجية إسرائيلية أمريكية لتشتيت المواقف العربية، وقد تراوح الموقف العربي في التعامل معها بين مؤيد من خلال ابرام الاتفاقيات والمفاوضات وبين معارض وهم قلة، اعتبروا بأن وجود إسرائيل صراعًا عربيًا اسرائيليًا.

وإذا كان ما يهدد الأمن القومي العربي هو الدول والقوى الساعية الى تذبذب حالة الاستقرار، واستغلال وحدة الأراضي العربية فإن إسرائيل تشترك مع إيران بنفس الاطماع والأهداف، فهي فرضت وجودها كدولة احتلال، إذ أنها لا تخفي اطماعها بالمنطقة العربية، ولا تخفي رغبتها في فرض سيطرتها ونفوذها على الوطن العربي، حتى لا تمانع بهدف تحقيق ذلك لو باستخدام القوة العسكرية والنووية. اذًا فالمهمة التي لا بد للمفكرين والنخب الثقافية والباحثين، من التصدي لهذا الكيان بالتفكير الهادئ والمستند إلى التحليل العلمي والى مصالح الامة بدلًا من التفكير الانفعالي الذي يرافق الأحداث الكبرى.

.5 الاستنتاجات والتوصيات:

1.5 الاستنتاجات

- إن أسباب غياب التوازن الاستراتيجي تمثلت في الخلافات العربية البينية، ودعم التحالف الاسرائيلي العربي.
- ساهم الاحباط والاحتقان الشعبي في اثارة النعرات الطائفية والمذهبية.
- غياب العدالة الاجتماعية الإقليمية في مفهومها العربي الشامل.
- استطاعت إسرائيل وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تفتيت المنطقة العربية،
- خلقت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني خصوصًا بعد ثورات الربيع العربي في انقسام المواقف العربية.
- لم تصل الدول العربية إلى صياغة واضحة لمفهوم الأمن القومي العربي، بالرغم من التحولات الحاصلة في الوضع الإقليمي والدولي وانعكاساته على علاقات دول المنطقة العربية _ العربية.

2.5 التوصيات

- تعزيز التنمية العربية لتلبية احتياج المجتمعات العربية على الصعيد الصناعي أو التكنولوجي.

[1] النداوي مهند (2013): إسرائيل في حوض النيل دراسة الاستراتيجية الإسرائيلية، النار العربي للنشر والتوزيع ص31.

- الاستغلال الأمثل للثروة الهائلة والسلاح الفعال الذي يمكن استخدامه كوسيلة ضغط دولية وهو النفط المصدر للخارج.
- إعادة صياغة واضحة لمفهوم الأمن القومي العربي.
- ضرورة التنازل عن الاستراتيجية التبعية للسياسة الأمريكية ومعالجة انعكاسات غياب التوزان الاستراتيجي على العلاقات العربية المشتركة.
- إعادة عدالة التوزان الاجتماعي العربية لتوزيع الامكانيات والثروات المتاحة استراتيجيًا.
- بناء نظرية الأمن القومي العربي في ضوء الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة العربية
- تطوير التعاون العربي المشترك المعتمد على التحليل الموضوعي المشترك.

6. قائمة المراجع:

- العيسوي، أشرف سعد (2006): التطبيع الخليجي الاسرائيلي: المفاهيم والدلالات، مجلة السياسية الدولية، العدد 163، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- النداوي، مهند (2013): إسرائيل في حوض النيل دراسة الاستراتيجية الإسرائيلية، النار العربي للنشر والتوزيع.
- الكيلاني، هيثم (1996): التسوية السلمية لصراع العربي الاسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، عدد 20.
- المختار، حمودة سالم (2000): الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- السرحاني، خالد (2003): مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق، مجلة السياسية الدولية، عدد اكتوبر154.
- التريكي، علي (1996): الأمن العربي والتحديات في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.
- البارودي، عبد الله (1987): المغرب العربي وشعب الهجرة في ووحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المرسومي، نوري نجم (2:000) دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد.
- ابو عامور، محمد سعيد (2003): الولايات المتحدة الأمريكية واعادة بناء الدولة في العراق، مجلة السياسية الدولية، العدد أكتوبر 154.
- عبد الرحيم، محمود (2004): الأكراد يخططون في للاستقلال في الشمال وفض الهيمنة الكاملة على كركوك بالقوة، جريدة الخليج، العدد 8997، الثلاثاء 6/يناير/2004.
- مريمش، عزيز (1995): العلاقات العربية – العربية 1976-1990 دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- الجحيشي، فراس (2015): التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، جامعة الموصل، الأكاديميون لنشر والتوزيع.
- حتي، ناصيف يوسف (1985): **النظرية في العلاقات الدولية**، الكتاب العربي للنشر والطباعة، بيروت.
- حيدر، عزيز (1998): القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36.
- بونوار، بن صايم (2003): مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- الرنتاوي، غريب (2002): عراق ما بعد صدام حسين: الشكل الدور الوظيفية، مجلة الحدث، العدد سبتمبر 22.
- زهرة، عطا محمد (1984): اتفاق التحالف الاستراتيجي الامريكي – الإسرائيلي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 63، بيروت، لبنان.

- يادلين، عاموس (كانون الأول/ديسمبر 2016): تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، صورة الوضع ومواجهة التحديات، في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي 2016-2017، تحرير عنات كورتس وشلومو بروم (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، (ص 215-231**.رئيس معهد أبحاث الأمن القومي)
- سعيد، احمد (2016)، مداخلة حول الموقف الإسرائيلي تجاه ترسيم خريطة جديدة للمنطقة العربية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.
- ساعف، عبد الله (2007): الخلافات السياسية العربية- العربية وتأثيرها على الاستقرار الأمني".
- الكيلاني، هيثم (د ت): مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.
- سلامة، غسان (2000): أفكار أولية عن الشرق أوسطية، في المستقبل العربي، عدد258 .
- مكي، لقاء (2004): الاكراد والفيدرالية وكركوك، جريدة الخليج، العدد 8997، الثلاثاء 6/ يناير/2004.
- نور الدين، محمد (2004): الدولة الكردية في العراق والمنطقة مسألة الهوية والمصالح المشتركة، جريدة الخليج العدد 8997، الثلاثاء 6/يناير/2004.
- عبد الخالق، لهيب (2004): الدور الكردي بعد الأمريكي، جريدة البيان العدد 8606، السبت/10/يناير/2004.
- حفاصة، كمال/ الشريف، مصطفى (2004): العالم العربي يعيش أكبر أزمة في تاريخه، جريدة الصباح، العدد 17، السبت 7/ فبراير/2004.
- ثابت، عادل (2007): النظم السياسية :دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي ، الناشر: دار الجامعة الجديدة
- عبد الكريم، إبراهيم خالد (2000): الاستراتيجية الإسرائيلية، إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- مصالحة، محمد (1984) مسألة الأمن العربي بين المفاهيم الواقع والنصوص، شؤون عربية، العدد35 .
- فارس، هاني (2003): الاثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق في المنطقة العربية، المستقبل العربي، عدد 295، سبتمبر 2003.
- العيسوي، إبراهيم (1989): قياس التبعية في الوطن العربي (مشروع آليات الشعبية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مرعي، إبراهيم/ عثمان (2004): الأكراد يطالبون بالفيدرالية ولا يريدون الانفصال، جريدة الخليج، العدد9014، الجمعة 23/يناير /2004.
- نوفل، أحمد سعيد وآخرون (2014): بعنوان "التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- عباس، خضر / الناهي، احمد عبد الله (2011): دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام**2003** ، ط1، مركز حمورابي...
- يادلين، عاموس (كانون الأول/ديسمبر 2016): تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، صورة الوضع ومواجهة التحديات" في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي 2016-2017، تحرير عنات كورتس وشلومو بروم (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي).
- عبد الله، صالح (1996): الاتفاق التركي الإسرائيلي – وعملية السلام، مجلة السياسية الدولية، العدد 125، القاهرة مؤسسة الاهرام لدراسات الاستراتيجية.
- الموسى، شريف (1997): المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1/ الجزء الثامن.

المراجع الإلكترونية:

- وثيقة كيفونيم هي نفسها المعروفة بخطة "عوديد ينون" رجل السياسة الخارجية والمخابرات ومستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئيل شارون وهي عبارة عن مجموعة تصورات حزب الليكود اليميني لطبيعة الصراع في الشرق الأوسط والخارطة المستقبلية للمنطقة العربية، حيث قام إسرائيل شاحاك بإخراج هذه التصورات كوثيقة باللغة الإنجليزية وحملت اسم مجلة كيفونيم التي نشرت الوثيقة في العام 1982، لتصبح فيما بعد خارطة طريق للساسة وصناع القرار في الدولة العبرية. موسوعة ويكيبيديا.
- نص وثيقة عوديد ينون: 1982 http://www.ikhwanpress.com موسوعة ويكيبيديا